

تركيا : أزمة الهوية من سقوط الخلافة إلى الترشح لعضوية الاتحاد الأوروبي

د . جلال عبد الله معوض

مقدمة:

تغطي الفترة الزمنية لهذه الدراسة أكثر من (٧٥) عاماً من إلغاء الخلافة العثمانية في مارس ١٩٢٤ إلى صدور قرار قمة " هلسنكي " الأوروبية في ١٠ ديسمبر ١٩٩٩ بترشيح تركيا لعضوية الاتحاد الأوروبي وفق شروط معينة، والتطورات اللاحقة لهذا القرار حتى نهاية الربع الثالث من عام ٢٠٠٠ . وتتناول الدراسة أزمة الهوية في تركيا والتي يتمثل جوهرها الرئيس في الصراع بين القوى العلمانية الغربية وعلى رأسها المؤسسة العسكرية ذات الوضع السياسي المهيمن، وبين القوى الإسلامية القومية، وما تطرحه كل منها من توجهات مغايرة بشأن طبيعة الدولة والمجتمع والعلاقات الخارجية وخصوصاً مع أوروبا والغرب .

وقد يكون من المفيد الإشارة ابتداءً إلى الملاحظات التالية كإطار عام للتحليل :

١- إن أزمة الهوية بهذا المعنى تعبر عن الجوانب القيمية والثقافية والسياسية لأزمة التكامل في تركيا ، وللأخيرة جوانب أخرى لن تتعرض لها الدراسة إلا في حدود ارتباطها بموضوعها ، ومن أبرزها المشكلة الكردية وتطوراتها وآفاق تسويتها والتي تبدو محدودة للغاية بالرغم من التطور " الإيجابي " الأخير لهذه المشكلة من وجهة النظر التركية الرسمية والمتمثل في اعتقال " عبد الله أوجلان " زعيم حزب " العمال الكردى " PKK في كينيا في ١٦/٢/١٩٩٩، صدور حكم بإعدامه في ٢٩/٦/١٩٩٩، مبادرته في ١٩٩٩/٨/٣ بنبذ حزبه للعنف والتحول إلى العمل السياسي لإجراء حوار مع الدولة التركية، ذلك أن هذه الدولة ما تزال حريصة على مواصلة رفضها الإقرار بوجود هذه المشكلة ومواصلة سياستها القائمة على تصفية المشكلة بالأساليب الأمنية والعسكرية والقانونية باعتبارها "مشكلة إرهاب" دون محاولة تسويتها سلمياً باستخدام الأساليب السياسية والديمقراطية.

٢- إن أزمة الهوية والمشكلة الكردية في تركيا يجمعهما أكثر من عامل مشترك، ومن ذلك ميل الدولة إلى إنكار وجود كل منهما من ناحية، والتعامل معهما بأساليب يغلب عليها الطابع "القمعي" من ناحية ثانية، فضلاً عن صلتها الوثيقة بطبيعة الجمهورية التركية كما أسسها " أتاتورك " وفق مبادئه و" إصلاحاته " التي ما تزال قائمة حتى الآن بالرغم من محاولات تكييف أو تعديل بعضها - كالعلمانية والقومية - وفق مقتضيات الظروف والتطورات الداخلية والخارجية كمحاولات التوفيق بين "الكمالية" والإسلام في نطاق ما يُعرف "بالتوليفة التركية - الإسلامية" أو "العثمانية الجديدة".

وبالتأكيد على أزمة الهوية في هذا السياق، يُلاحظ أنها إفرار لتطورات تركية داخلية وخارجية منذ تأسيس جمهوريتها عام ١٩٢٣ ونتيجة لمحاولة الدولة فرض مبادئ مؤسسها و"إصلاحاته" ذات التوجه

العلماني والتغريبي على بلد إسلامي وآسيوي بحكم اعتبارات الدين والثقافة والتاريخ وكذلك الجغرافيا؛ فمن الناحية الدينية، يدين بالإسلام أكثر من (٩٩%) من سكان تركيا والبالغ عددهم (٦١) مليون نسمة عام ١٩٩٥ وحوالي (٦٦) مليوناً عام ٢٠٠٠ ويُتوقع زيادته وفق معدل نمو سنوي (١,٢٤%) إلى (٧٥) مليوناً عام ٢٠١٠ و(٨٢) مليوناً عام ٢٠٢٠^(١)، ويثير ذلك التساؤل بشأن مدى توافق هذا الواقع مع الهدف التركي المتعلق بالانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي بدوله وشعوبه ذات الخلفية الدينية والحضارية المغايرة "المسيحية"، ومن الناحية الجغرافية، ورغم كون تركيا تمثل جسراً أو ممراً طبيعياً بين أوروبا الغربية وآسيا، إلا أنها آسيوية أكثر منها أوروبية؛ فمن إجمالي مساحتها (٧٧٩,٤٥٢) ألف كم^٢ لا تقع في تراقيا (أوروبا) سوى (٢٣,٧٦٤) ألف كم^٢ بنسبة (٣,٠٥%) من المجموع مقابل (٧٥٥,٦٨٨) ألف كم^٢ في الأناضول (آسيا) بنسبة (٩٦,٩٥%) من المجموع، فضلاً من أن حدودها مع الدول العربية والإسلامية تشكل (٦٠,٣٧%) من إجمالي حدودها البالغ (٢٧٥٣) كم منها (٨٧٧) كم مع سوريا و (٤٥٤) كم مع إيران و (٣٣١) كم مع العراق و (٦١٠) كم مع الاتحاد السوفيتي السابق و (٢٦٩) كم مع بلغاريا و (٢١٢) كم مع اليونان^(٢).

٣- إن بحث الاتجاهات العامة لواقع هذه الأزمة وتطوراتها يفيد في استشراف مستقبل التطور السياسي في تركيا ولاسيما بصدد مستقبل الحركة الإسلامية فيها من ناحية والعلاقات التركية مع أوروبا والغرب من ناحية أخرى، فعلى الصعيد الأول قد يعنى تزايد الضغوط والقيود المفروضة على القوى الإسلامية المعتدلة والممثلة بالأساس حتى الآن سياسياً وحزبياً في حزب "الفضيلة" FP أن الأزمة مرشحة مستقبلاً للاستمرار والتفاقم. وعلى الصعيد الثاني، فإن وجود الاختلافات الثقافية والحضارية بين تركيا وأوروبا قد يعنى ضعف احتمال نيل تركيا عضوية الاتحاد الأوروبي حتى بافتراض قدرتها على تنفيذ كافة الشروط السياسية والاقتصادية الواردة في قرار ترشيحها، وذلك بالرغم من الجهود التركية المبذولة سواء لتجاهل تأثير هذه الاختلافات أو لتوظيفها في خدمة هدف الانضمام إلى عضوية الاتحاد.

٤- إن الدراسة في ضوء ما تقدم تغطي أبرز التطورات السياسية - والمجتمعية عموماً- في تركيا خلال تلك الفترة الطويلة (١٩٢٣-٢٠٠٠) وتحديدًا ما يرتبط منها بأزمة الهوية، وتعرض في هذا السياق عدداً من النقاط الأساسية من قبيل ارتباط الأزمة في نشأتها وتطورها بمبادئ "أتاتورك" وطبيعتها "القسرية" واستمرار الالتزام بها في النظم التركية المتعاقبة، وتطور الحركة الإسلامية وتأثيرات الإسلام في تركيا والصراع مع القوى العلمانية، والرؤى الإسلامية التركية تجاه العلاقات مع أوروبا والغرب، والقوى العلمانية التركية وسياستها لإدماج تركيا في الغرب وأوروبا، والقرار الأوروبي بترشيح تركيا لعضوية الاتحاد الأوروبي ومعوقات تحقيق هذه العضوية.

أولاً: "أتاتورك" وتأسيس الجمهورية وإلغاء الخلافة ونشأة أزمة الهوية

بغية فهم العوامل التي ساعدت "أتاتورك" على إنشاء الجمهورية التركية على انقاض الدولة العثمانية من ناحية وإحداث "الانقطاع" أو الانفصال بين تركيا وحزورها الإسلامية من ناحية أخرى، ينبغي قبل الحديث عن مبادئه وإصلاحاته الخالقة لأزمة الهوية التعرض - ولو بإيجاز - لمراحل تطور تلك الدولة .

١-مراحل تطور الدولة العثمانية

مرت تلك الدولة منذ تأسيسها وحتى نهايتها بالمراحل الأربع التالية: (٣)

١-مرحلة التأسيس أو ما يمكن تسميته "بالأتراك في الأناضول"، وتم فيها تأسيس الدولة عام ١٢٩٩ على يد "عثمان"، وسبقها حكم السلاجقة بإنشاء دولتهم في الأناضول عام ١٠٧٧ على يد "سليمان شاه" بعد أن أدى انتصار السلطان "ألب أرسلان" على الإمبراطور البيزنطي في "ملاذكرد" عام ١٠٧١ إلى فتح الأناضول أمام الأتراك، وانتهت المرحلة عام ١٥٤١ بتولى "محمد الثاني" الحكم.

٢- مرحلة التوسع الإمبراطوري، وبدأت عام ١٤٦٣ بفتح "محمد الثاني / الفاتح" للقسطنطينية وتحويلها إلى استانبول كعاصمة للدولة التي امتدت إلى صربيا عام ١٤٥٩ واليونان عام ١٤٦٠ وسوريا وفلسطين عام ١٥١٦ ومصر عام ١٥١٧ (حمل السلطان سليم الأول لقب الخليفة بعد ضم مصر)، وبلجراد عام ١٥٢١، ورودس عام ١٥٢٢، وشهدت تلك المرحلة فشل الحملة العثمانية الأولى لحصار "فيينا" بقيادة السلطان "سليمان" عام ١٥٢٩، وتم خلالها ضم العراق عام ١٥٣٣ وبلغاريا ١٥٤١ وليبيا ١٥٥١ وقبرص ١٥٧٠، وانتهت ببدء الحروب العثمانية - الإيرانية عام ١٥٧٨.

٣- مرحلة الجمود ونهاية التوسع، وبدأت عام ١٥٩٠ بالسلام مع إيران، وشهدت الحرب ضد النمسا عام ١٥٩٦، والصلح معها عام ١٦٠٦، وغزو الإيرانيين لبغداد عام ١٦٢٣، واستعادة العثمانيين لها عام ١٦٣٨ بقيادة "سليم الرابع"، وانتصار الأخير على الإيرانيين وتوقيع معاهدة "قصر شيرين" عام ١٦٣٩، وغزو كريت عام ١٦٦٩، وفشل الحصار الثاني "لفيينا" عام ١٦٨٣، وتوقيع معاهدة سلام مع النمسا وحلفائها عام ١٦٩٩، وغزو النمسا لبلجراد عام ١٧١٧، وتدمير الأسطول العثماني في هجوم روسي مفاجئ على ميناء "جشمة" Cesme عام ١٧٧٠، وانتهت بتوقيع معاهدة "ياز" yaz مع روسيا عام ١٧٩٢.

٤- مرحلة "بداية النهاية" منذ نهاية القرن الثامن عشر (عام ١٧٩٣)، وشهدت جمود الدولة وضعفها إزاء التحديات الخارجية، ومحاولات لم تكمل بالنجاح لإصلاح كيان الدولة وتجديدها باتباع أساليب الغرب دون التخلي عن أسسها الإسلامية، واستقلال الكثير من الولايات. وقد ساند السلاطين ذلك التوجه الإصلاحى بدءاً من سليم الثالث (١٧٨٩-١٨٠٧) مروراً بمحمد الثاني (١٨٠٨ - ١٨٣٩) وعبد الحميد الأول (١٨٣٩ - ١٨٧٦) و انتهاءً بعبد الحميد الثاني (١٨٧٦ - ١٩٠٩)،

وشملت تلك الإصلاحات الجيش (محاولة سليم الثالث عام ١٧٩٣ إنشاء جيش نظامي جديد بدلاً من الانكشارية، ولم يتم القضاء على الأخيرة سوى عام ١٨٢٦ بإنشاء جيش حديث بمعونة خبراء أوروبيين)، والمؤسسات السياسية (لائحة جولهان عام ١٨٣٩ وإصلاحات التنظيمات ولائحة ثانية للإصلاحات عام ١٨٥٦ في عهد عبد الحميد الأول، وإصدار دستور ١٨٧٦ في عهد عبد الحميد الثاني)، ومؤسسات التعليم والقضاء والوضع القانوني للأقليات غير المسلمة، وشهدت تلك المرحلة إنشاء "جمعية الشباب العثماني" عام ١٨٦٦ كقوة مساندة للإصلاحات، "جمعية تركيا الفتاة" في سالونيك عام ١٩٠٨ وقيامها بتأسيس "لجنة الاتحاد والترقي" لاجبار عبد الحميد الثاني على إعادة دستور ١٨٧٦، ومولد "أتاتورك" في المدينة نفسها عام ١٨٨١. وشهدت المرحلة أيضاً تطورات خارجية أبرزت ضعف الدولة، كالحملة الفرنسية على مصر (١٧٩٨-١٨٠١) والشام (١٧٩٩)، و تحطم الأسطول العثماني (والمصري) في "نفارين" عام ١٨٢٩، واستقلال اليونان عام ١٨٢٩، وتقدم قوات "محمد علي باشا" في الأناضول عام ١٨٣٣ وهزيمة الأسطول العثماني على يد "إبراهيم باشا" في "نيازيب" عام ١٨٣٩، واندلاع حرب القرم بين الروس والأتراك مع انضمام بريطانيا وفرنسا إلى الأخيرين عام ١٨٥٤ ونهايتها بمعاهدة سلام عام ١٨٥٦ وعودتها للاشتعال عام ١٨٧٧، واستقلال صربيا والجبل الأسود والبوسنة ورومانيا وترك إدارة قبرص لبريطانيا عام ١٨٧٨، واحتلال بريطانيا لمصر عام ١٨٨٢، واستقلال بلغاريا وضم النمسا والمجر للبوسنة والهرسك واتحاد كريت مع اليونان عام ١٩٠٨، وغزو إيطاليا لليبيا عام ١٩١١ وضمها عام ١٩١٢، وهزيمة القوات العثمانية عام ١٩١٢ في حرب البلقان الأولى أمام الجبل الأسود وصربيا وبلغاريا واليونان وتبعها انقلاب ضباط "الاتحاد والترقي" ضد الحكومة في العام نفسه، ونشوب حرب البلقان الثانية عام ١٩١٣ واستعادة العثمانيين "إدرينا" Edirna التي فقدوها في الحرب الأولى. وانتهت هذه المرحلة بنشوب الحرب العالمية الأولى التي خاضتها الدولة العثمانية إلى جانب المانيا، ولم تنته فحسب بفقدانها فلسطين وسوريا والحجاز ولكن أيضاً بدخول الحلفاء "استانبول" ليبدأ "أتاتورك" حرب استقلال عام ١٩١٩ وحتى عام ١٩٢٣.

٢- مبادئ "أتاتورك" وإصلاحاته "العلمانية" و " والتغريبية "

بعيداً عن التفسيرات الشائعة لموقف "أتاتورك" تجاه الاسلام، من قبيل اتهامه بالماسونية أو بكونه من يهود الدوغمة، بالنظر إلى صعوبة إثباتها والتحقق منها، كما أنها - بافتراض صحتها جزئياً- لا تكفي لتفسير هذا الموقف، يمكن القول أن ذلك الموقف جاء نتيجة ربط "أتاتورك" وعناصر النخبة المحددة من الشباب الأتراك والكماليين بين الإسلام والجمود الذي عانت منه الدولة العثمانية في نهاية عهدها،

واقترعهم "بأن الإسلام لا يعد الوسيلة الصحيحة للإصلاح السياسي والاجتماعي والاقتصادي المنشود لانتشار تركيا من ذلك الضعف والجمود. ولهذا سعى "اتاتورك" منذ تأسيس الجمهورية في ١٩٢٣/١٠/٢٩ وحتى وفاته في ١٩٣٨/١١/١٠ إلى استبعاد الإسلام من السياسة والحياة العامة وقصره على الشؤون الشخصية وإخضاعه في الوقت نفسه لسلطة الدولة، وذلك عبر تبني " وفرض " مجموعة من المبادئ والإصلاحات الرامية من وجهة نظره إلى "بناء دولة ديمقراطية علمانية حديثة مختلفة جوهرياً عن الأسس التيقراطية للدولة العثمانية ، وبناء مجتمع حديث على النمط الغربي، والارتقاء بالأمة التركية إلى مصاف الأمم المتحضرة (الغربية) في العالم" (٤) .

ومن بين ما تضمنته إصلاحات "اتاتورك" ما يلي : (٥)

١ - إسقاط الصفة الدينية عن الجمهورية التركية بثلاثة قوانين وافق عليها المجلس الوطني في ١٩٢٤/٣/٤ ، أولها إلغاء نظام الخلافة وطرد جميع أعضاء "البيت العثماني" من تركيا خلال عشرة أيام، وحرمانهم من حقوقهم الرعوية التركية، ومصادرة جميع أملاكهم وقصورهم، و ثانيها إلغاء وزارة الأوقاف واستبدالها بإدارة الشؤون الدينية التابعة لرئاسة الوزراء للنظر في الشؤون الإسلامية ويتولى رئيس الجمهورية تعيين رئيس هذه الإدارة، وثالثها إلغاء المدارس الدينية من خلال قانون توحيد التعليم بربط جميع المعاهد والمدارس الأميرية والدينية بوزارة المعارف العمومية التي يعهد إليها أيضاً تأليف هيئة من علماء الدين لاعداد الأساتذة الإخصائيين في الشؤون الدينية .

٢ - إلغاء المحاكم الشرعية بموجب قانون صادر في ١٩٢٤/٤/٨ ، وتبني نظام قانوني مدني جديد يعتمد على القوانين الغربية (القانون المدني السويسري وقانون الإجراءات القضائية لمقاطعة نبوشاتل السويسرية والقانون البحري الألماني وقانون العقوبات الإيطالي)، واكمل هذا النظام في ١٩٢٦/٢/١٧ ، وتم بموجبه تقرير الوضع المدني للأسرة وحظر تعدد الزوجات .

٣ - إصدار قانون "الزى" في ١٩٢٤/١١/٢٥ ؛ وتم بموجبه حظر ارتداء "الحجاب" و "الطربوش" باعتبارهما " من رموز الروح التقليدية الدينية المناوئة للتقدم والتحضر " ، واستبدال الأخير بالقبعة "كرمز للعصرية" .

٤ - إلغاء الطرق الإسلامية بقانون صادر في ١٩٢٥/٩/٢ ، بسبب " تعارضها مع الإصلاحات الهادفة إلى بناء دولة علمانية حديثة" .

٥ - تبني التقويم الغربي بقانون صادر في ١٩٢٥/١٢/٢٦ .

٦ - إلغاء استخدام الأبجدية العربية في ١٩٢٨/١١/٣ باعتبارها "تعزل تقدم تركيا الثقافي ورغبتها في الانفتاح على العالم" ، واستبدالها بأبجدية تركية مماثلة للاتينية .

٧- تأكيد علمانية الدولة بإصدار دستور في ١٠/٤/١٩٢٨ ينص على: "أن تركيا دولة علمانية" عوضاً عن دستور أبريل ١٩٢٤ الذى كانت مادته الثانية تنص على " ان الإسلام دين الدولة". وفى ١٩٣٧/٢/٥ صدر دستور تضمن العلمانية وخمسة مبادئ أخرى (الجمهورية والقومية والشعبية والإصلاحية ومحورية دور الدولة) كمبادئ أساسية حاكمة للدولة التركية حتى الآن.

٣- الطبيعة "القسرية" لتنفيذ إصلاحات "اتاتورك" وخصوصية فهمه للديمقراطية^(٦)

أثارت تلك الإصلاحات فى عهد "اتاتورك" حركات احتجاج متنوعة فى مجتمع يدين السواد الأعظم من سكانه بالإسلام وينتمى بعضهم إلى أصول غير تركية كالأكراد. ومن ذلك: المظاهرات الشعبية الإسلامية فى عدة مدن احتجاجاً على تطبيق قانون "الزى" لعام ١٩٢٤، وواجهتها الدولة بقسوة بالغة وصلت إلى حد تشكيل محاكم عسكرية لمحاكمة المشاركين فيها، وتنفيذ أحكام الإعدام الصادرة بحقهم أمام المساجد وبحيث لم تنجح الدولة فى إلغاء "الطربوش" إلا فى نوفمبر ١٩٢٥ ، وتكرر القمع على نطاق أوسع فى مواجهة حركة التمرد الإسلامى الكردى فى جنوب شرق الأناضول فى الفترة ١١ فبراير- ٢٩ يونيو ١٩٢٥، وفى قمع أعضاء الطرق الإسلامية، وإغلاق الأضرحة فى ٣٠/١١/١٩٢٥، وفى إخماد اضطرابات إسلامية فى "أزمير" بإجراء محاكمات، وتنفيذ عمليات الإعدام فى المشاركين فيها فى ٢٣/١٢/١٩٣٠، كما تم قمع تمرد كردى فى "تونجلى" فى يونيو ١٩٣٧ وبغرض توفير "الغطاء القانونى" لهذا القمع، تم إصدار قانون الحفاظ على النظام العام فى ٤/٣/١٩٢٥ لمنح الحكومة سلطات استثنائية واسعة. وأظهر ذلك القمع شدة حرص الدولة وقائدها على فرض الإصلاحات بالقوة على المجتمع و"سحق" أى حركة أو بادرة لمعارضة عملية تغريب تركيا معنوياً وقيماً.

وشكلت الديمقراطية من وجهة نظراً "اتاتورك" جزءاً من هدف أكبر للتحديث القائم على "إحلال العقل والمنطق والعلم محل الدين / الإسلام بما يفرضه من قيود على التقدم". وتولى مسؤولية تحقيق هذه الديمقراطية القائمة على العقلانية والعلمانية حزب "الشعب" HP الذى أسسه "اتاتورك" فى ٩/٨/١٩٢٣ وحول اسمه فى ١٠/١١/١٩٢٤ إلى حزب "الشعب الجمهورى" CHP ، وشكلت المبادئ الستة أساساً أيديولوجية هذا الحزب والذى اعتبر "حزباً تطور فى خضم النضال الوطنى من أجل الاستقلال، وغايته حماية الدولة وتوجيه الشعب والارتقاء بالأمة لتصل إلى مرتبة الأمم المتحضرة". ولم تسمح القيادة الحاكمة خلال فترة نظام الحزب الواحد ١٩٢٣-١٩٤٥ ، أى "اتاتورك" وخليفته "عصمت أئينونو" ، بعودة الإسلام أو "اللاعقلانية" إلى التأثير السياسى باعتباره "خطراً يهدد الجمهورية العلمانية" ، ويفسر ذلك قرار "أتاتورك" فى ١٧/١١/١٩٣٠ حظر "الحزب الجمهورى الليبرالى" LCP الذى كان قد شجع على

تكوينه في ١٢/٨/١٩٣٠ كحزب معارض برئاسة "فتحي أوكيار" بعد ظهور بوادر لتحول الحزب إلى التعبير عن قيم إسلامية و"استغلال المشاعر الدينية". وقبل ذلك بخمس سنوات كان قد تم استخدام قانون الحفاظ على النظام العام في مارس ١٩٢٥ في حل حزب آخر معارض "الحزب الجمهوري التقدمي" الذي أسسه في ١٧/١١/١٩٢٤ أعضاء جناح معارض بحزب "الشعب الجمهوري". بعبارة موجزة فإن الإسلام همش بدرجة كبيرة في ظل الديمقراطية العلمانية إبان نظام الحزب الواحد حتى منتصف الأربعينيات.

٤- استمرار النظم التركية اللاحقة في تبني إصلاحات أتاتورك كعامل لأزمة الهوية

بالرغم من ارتباط عودة الإسلام للتأثير في الحياة السياسية التركية بالتحول نحو التعددية الحزبية على النحو الذي سيتم عرضه لاحقاً، إلا أن النظم التركية المتعاقبة بعد وفاة "أتاتورك" واصلت تطبيق سياسة فرض "الإصلاحات" والمبادئ "الكمالية"، كما لعب العسكريون دوراً مهماً في التدخل لحماية هذه المبادئ في انقلابات ١٩٦٠ و ١٩٧١ و ١٩٨٠. ونتيجة لهذه السياسة تبلورت حركة أو معارضة سياسية إسلامية وأصبح الصراع بين العلمانية والإسلام حقيقة قائمة في تركيا حتى الآن، مع اختلاف طبيعة هذا الصراع وحدته وتطوراته بحسب طبيعة النظام السياسي والحزبي القائم وتطورات ومسالك العسكريين في التدخل المباشر أو غير المباشر.

ومن الأمور الجديدة بالاهتمام في هذا السياق، استمرار الالتزام بهذه الإصلاحات والمبادئ من جانب كافة القيادات التركية منذ عام ١٩٣٨^(٧)، بما فيها قيادات ذات توجهات إسلامية ممتزجة بتوجهات علمانية غربية كالرئيس "اوزال" ١٩٨٩-١٩٩٣، وبدرجة أقل الرئيس "دميريل" ١٩٩٣-٢٠٠٠، خصوصاً مع تقدير هذه القيادات - في حالة عدم الانتماء إلى خلفية عسكرية-مخاطر "تحدي" دور المؤسسة العسكرية القوية كضامن لهذه المبادئ وبخاصة العلمانية، فالرئيس "اوزال" كان حريصاً على الدفاع عن العلمانية ومبادئ "أتاتورك" عموماً باعتبارها غير متعارضة مع حرية الدين والاعتقاد، مع ربط ذلك بالمشروع الخاص كأساس للتطور الاقتصادي لتركيا ولوحدتها، وعبر عن ذلك بوضوح في ١١/٢٢/١٩٩٠ بقوله:^(٨)

"إن حرية الفكر أهم متطلب للتنمية والتطور، وتليها في الأهمية حرية الدين والاعتقاد ثم حرية العمل والمشروع الخاص. والعلمانية تشكل العمود الفقري لحرية الدين والاعتقاد، واحترام أفكار الآخرين ومعتقداتهم أمر ضروري لمنع الاستقطاب الذي يؤدي إلى تمزيق المجتمع وتكامله".

والرئيس "دميريل" عبر قولياً وفعلياً عن الموقف نفسه، ففي ٢٠٠٠/٥/١٦ حرص على تأكيد "أنه لم يتهاون خلال فترة رئاسته في حماية مبادئ الجمهورية وقيم العلمانية"^(٩)، بل أنه أنكر وجود "مشكلة هوية" في بلاده و أعاد الفضل في ذلك إلى "أتاتورك" ومبادئه، حيث ذكر في ٢٠٠٠/٢/١٧:^(١٠) "إن تركيا لاتعاني على الإطلاق من مشكلة هوية ، فمنذ أن وضع أتاتورك أسس الجمهورية ، وجد الشعب أن الجمهورية تقوم على المساواة بين الأفراد في الحقوق والواجبات. وليس هناك أى تعارض بين الإسلام والديمقراطية والجمهورية في تركيا، فالدولة التركية كدولة علمانية لا تتدخل في الدين، ويتمتع أفراد الشعب بالحرية في ممارسة شعائهم الدينية، بيد أن المشكلة تكمن في إمكانية استخدام الدين في السياسة سواء من جانب المساجد وعددها (٧٠) ألف مسجد أو من جانب بعض الأحزاب السياسية بما يتعارض مع نص الدستور على وجوب قيام الأحزاب وعملها على عدة أسس من بينها الالتزام بالعلمانية وحكم القانون".

أما الرئيس "سيزر" فأكد فور انتخابه في ٢٠٠٠/٥/٥ "انه سيعمل بلا هوادة للحفاظ على المبادئ الأساسية للجمهورية العلمانية والديمقراطية كما أرساها أتاتورك ، وأنه لن يسمح بأى محاولات لخلط الدين بالسياسة، أو بأى تنازلات فيما يتعلق بمبدأ العلمانية الذى تقوم عليه تركيا، ولن يسمح للأفراد بتحقيق أى مكاسب في الأراضي" ، وتعهد لدى توليه رئاسة الجمهورية في ٢٠٠٠/٥/١٦ "بالالتزام بمبادئ الجمهورية وحماية العلمانية وفصل الدين عن الدولة"^(١١) . ومن المعلوم أن "سيزر" كان رئيساً للمحكمة الدستورية لدى صدور قرارها بحظر حزب "الرفاه" الإسلامى التوجه في ١٩٩٨/١/١٦ .

ثانياً: الحركة الإسلامية التركية والهوية والديمقراطية والعلمانية :

الفرص والقيود في الفترة ١٩٤٥-١٩٩٣^(١٢)

ثمة علاقة وثيقة بين هذه الحركة وبين المتغيرات الثلاثة الواردة بالعنوان ، فمن ناحية تعبر هذه الحركة وتطوراتها عن رد فعل إسلامي مجتمعي إزاء محاولات الدولة منذ عهد "أتاتورك" طمس الهوية الإسلامية لتركيا لصالح الهوية الغربية عبر "التغريب" و "العلمنة"، ومن ناحية ثانية استفادت هذه الحركة ومانزال من تحول تركيا إلى التعددية الحزبية منذ عام ١٩٤٥ وحتى الآن في العمل والحركة بقدر من الفاعلية والعلنية بشكل غير مسبوق قبل هذا التحول، ومن ناحية ثالثة خضعت هذه الحركة وأحزابها وما تزال لقيود وضغوط عديدة في إطار هذه الديمقراطية التعددية التي تضبط تفاعلاتها مؤسسة عسكرية قوية مستعدة عند الضرورة للتدخل المباشر أو غير المباشر حماية لمبادئ الجمهورية العلمانية، وذلك بالرغم من دور هذه المؤسسة في فترة الحكم العسكري بعد الانقلاب الثالث (١٩٨٠-١٩٨٣) في تطور هذه الحركة ولو بشكل غير مباشر.

وقبل بحث بعض المسائل المهمة في هذا الخصوص ، تتعين الإشارة إلى ما يلي:

١- إن استخدام مفهوم "الحركة الإسلامية" في السياق التركي ينطوي على قسط كبير من التبسيط لظاهرة معقدة، وذلك بالنظر إلى تنوع تيارات وقوى هذه الحركة، إضافة إلى التمييز بين القوى الإسلامية المعتدلة سواء السياسية - الحزبية منها أو الاجتماعية - الدينية من ناحية والجماعات الإسلامية المتشددة - المتطرفة المعتمدة على العنف، تعبر عن هذه الحركة: الطرق الدينية ، والأحزاب الإسلامية التوجه والمرتبطة بشكل مباشر أو غير مباشر "بنجم الدين أربكان" - أى حزب "النظام الوطني" عام ١٩٧٠ ووريثه حزب "السلامة الوطني" عام ١٩٧٢ ووريثهما حزب "الرفاه" عام ١٩٨٣- وكلها بقيادة "أربكان" - ثم حزب "الفضيلة" منذ عام ١٩٩٨، وقيادات حزبية وسياسية ذات توجهات إسلامية وعلمانية ومن أبرزها "أوزال" ومن قبله "عدنان مندريس" ، وأجنحة إسلامية داخل أحزاب يمينية وأهمها "الوطن الأم"، وأحزاب إسلامية صغيرة غير مرتبطة "بأربكان" بعضها اختفى أو حل كحزب "الأمة" في الخمسينيات والآخر مازال قائما كحزب "الوحدة الكبرى" ، فضلاً عن مدارس فكرية متميزة فيما بينها وأقرب ما تكون إلى مجموعات مستقلة شكلها جانب من المثقفين الإسلاميين من غير المنخرطين في الحركة الحزبية الإسلامية.

٢- إن هذه الحركة لا يوجد لها "زعيم واحد" ، بحكم تنوعها وتعددتها ، وبصعب إطلاق هذه الصفة حتى على "أربكان" - قبل حظر "الرفاه" ومنع زعيمه وأربعة آخرين من كوادره من ممارسة العمل السياسي لمدة خمس سنوات في يناير ١٩٩٨ - رغم مركزية دوره و"الرفاه" في دفع الإسلامى

السياسى إلى الواجهة وصولاً إلى رئاسته لأول مرة للحكومة فى الفترة يونيو ١٩٩٦ - يونيو ١٩٩٧ .
ويختلف بذلك وضع هذه الحركة عن الحركات الإسلامية فى دول أخرى كإيران

(الحمينى) والجزائر (عباس مدنى) ومصر (حسن البنا وسيد قطب) وتونس (راشد الغنوشى)
والسودان (حسن الترابى) وغيرها . ويلاحظ من ناحية أخرى أن قادة " الإسلام السياسى " فى تركيا
ليسوا من رجال الدين ، حيث تقتصر زعامة الأخيرين على الطرق الدينية وأذرعها . ذلك أن معظمهم
من النخب ذات التعليم العالى وينتمون إلى مهن تعتبر " علمانية " ، بمعنى كونها نتاج حضارة الغرب
الحديثة ، فمنهم مهندسون وأساتذة جامعيون ومن أبرزهم " أربكان " (١٣) وصحفيون ومحامون وأطباء
وغيرهم . وقد استفاد هؤلاء من خلفياتهم التعليمية والمهنية " الحديثة " فى إعطاء الحركة الإسلامية صفة
" المعاصرة " والقدرة على الحركة والتأثير فى وسط علمانى يسعى إلى الاندماج فى الغرب .

٣- إن تحديد الفترة محل البحث (١٩٤٥-١٩٩٣) يعود إلى أن بدايتها شهدت تحول تركيا إلى
التعددية الحزبية ، مما ساعد على عودة تأثير الإسلام إلى الحياة السياسية والاجتماعية - بعد تعرضه فى
عهد " أتاتورك " وجانب كبير من عهد خليفته " اينونو " لسنوات من التهميش

والاستبعاد - نتيجة اعتبارات التنافس الانتخابى بين الأحزاب والتوجهات والمشاعر الإسلامية لبعض
قادة الأحزاب " العلمانية " وظهور أحزاب إسلامية التوجه ، وإن ارتبطت بذلك التحول وتطورات اللاحقة
ثلاثة انقلابات عسكرية كان من بين أهدافها تحجيم هذا التأثير ومنعه من التطور خارج " حدود
السيطرة " . أما نهاية الفترة فتربط بوفاة الرئيس " توركوت أوزال " الذى أحدثت توجهاته وسياسته "
الإسلامية " أثراً مهماً خدمت تطور الحركة الإسلامية فى عدة مجالات سواء إبان رئاسته للحكومة منذ
ديسمبر ١٩٨٣ وحتى نوفمبر ١٩٨٩ أو رئاسته للدولة منذ التاريخ الأخير وحتى وفاته فى أبريل ١٩٩٣ .
وسيتم الاقتصار على بحث دور " أربكان " السياسى وأحزابه على الفترة من ١٩٧٠/٦٩ وحتى انقلاب
١٩٨٠ وما أعقبه من حكم عسكرى ، على أن يتم لاحقاً تخصيص نقطة مستقلة لبحث هذا الدور بعد
عام ١٩٨٣ فى إطار حزب " الرفاه " حتى حظره فى يناير ١٩٩٨ ، وكذلك لبحث دور " الفضيلة "
وتوجهاته وسلفه إزاء القضايا الداخلية والخارجية ولا سيما ما يتعلق منها بالهوية والعلاقات مع الغرب .

١-الإسلام والسياسة التركية فى الفترة ١٩٤٥-١٩٦٠

تحوّلت تركيا إلى التعددية الحزبية عام ١٩٤٥ بتكوين حركة معارضة قوية تمثلت في "الحزب الديمقراطي" DP الذى أسسه في ١٩٤٦/٦/٧ أعضاء سابقون بحزب "الشعب الجمهورى" CHP ومن أبرزهم "جلال بايار" و "عدنان مندريس" ، وحرص الرئيس "عصمت أيونو" قبل السماح بهذا التحول على مطالبة "بايار" صراحة "بألا يستغل الحزب الديمقراطى الدين لأغراض سياسية" . واستفادت القوى الإسلامية من التعددية الحزبية لتجتمع قدر الإمكان تحت مظلة أحزاب منافسة الحزب "الشعب الجمهورى" الحاكم ، وبخاصة الحزب "الديمقراطى" وبدرجة أقل حزب "الأمة" الذى تأسس في ١٩٤٨/٧/٢٠ برئاسة "عثمان بولوق باشى" . في الوقت نفسه بدأت الطرق الدينية في الانتقال من "العمل السرى" في فترة ما قبل ١٩٤٥ إلى ممارسة نشاطها بصورة أقل سرية، بل إن بعضها عاد للظهور العلني .

ومن "المفارقات" في هذا الخصوص أن حزب "الشعب الجمهورى" ، ورغم كونه "قلعة العلمانية الرئيسية" آنذاك ، كان سباقاً إلى الانفتاح على الإسلاميين من خلال بعض الإجراءات التي أقرها في مؤتمره العام سنة ١٩٤٧ ، وتعد تحولاً نوعياً عن المفهوم "التقليدى" للعلمانية الذى تبناه الحزب منذ تأسيسه . ففي ذلك المؤتمر تم اعتبار الدين "الغذاء الروحي للمجتمع" ، وتم اتخاذ توصيات بإقامة دورات لتخريج الأئمة والخطباء ، وفتح كلية الأهلين بجامعة أنقرة ، وإدخال الدين كمادة اختيارية في التعليم الابتدائي ، وتسهيل الذهاب إلى الحج ، وفتح الجبانات والمقابر والأضرحة أمام الزيارات" بيد أن هذا الحزب ومنافسه الرئيسى (الحزب الديمقراطي) لم يسمحا لنفسيهما بالقيام بثورة مضادة للعلمانية" ، وإنما كانا مضطرين لدفع "ثمن" ما و"التنازل" إزاء الكثير من الأمور الدينية سعياً لاجتذاب أصوات الناخبين .

وبرغم تمتع الحزب "الديمقراطى" بشعبية أكبر ، إلا أنه في أول انتخابات تعددية في ١٩٤٦/٧/٢١ لم ينل سوى (٦٢) مقعداً مقابل (٤٠٣) مقاعد لصالح "الشعب الجمهورى" بفعل عمليات التزيف والتزوير الواسعة النطاق لصالح الأخير ، وقررت حكومة "الشعب الجمهورى" في ١٩٤٨/١١/٢٥ إدخال الدروس الدينية الاختيارية لتلاميذ المرحلة الابتدائية .^(١٤) اختلف الحال في انتخابات ١٩٥٠/٥/١٤ بترجيحها كفة الحزب "الديمقراطى" الذى شكل الإسلام عنصراً قوياً في الدعاية له ، حيث نال (٤٢٠) مقعداً من مجموع مقاعد البرلمان (٤٨٧ مقعداً) ، مقابل (٦٨) مقعداً للشعب الجمهورى "و (٢) للمستقلين و (١) لحزب "الأمة" . وفي ١٩٥٠/٥/١٩ تم انتخابات "بايار" رئيساً للدولة ، وتولى "مندريس" رئاسة الحكومة وتعهد في برنامجه بتحقيق الإصلاح السياسى والاقتصادى .^(١٥)

وتعرض حزب " الأمة " للحظر في ٢٧/١/١٩٤٥ بتهمة " الاستغلال السياسي للدين " ، مما دفع قيادته إلى إعادة تأسيسه في ٢/٢/١٩٥٤ تحت اسم " حزب الأمة الجمهورى " CMP . وواصل الحزب " الديمقراطى " تقدمه في الانتخابات اللاحقة ، حيث حصل في انتخابات ٢/٥/١٩٥٤ على (٥٠٥) مقاعد مقابل (٣١) مقعداً لحزب " الشعب الجمهورى " و (٥) مقاعد " للأمة الجمهورى " ، ونال في انتخابات ٢٧/٩/١٩٥٧ المبكرة (٤٢٤) مقعداً مقابل (١٧٨) مقعداً و(٤) مقاعد للحزبين الأخيرين على التوالى .

وسيطر الحزب " الديمقراطى " بزعامة " مندریس " على الحياة السياسية التركية طوال عقد الخمسينيات ، وارتبط اسم الأخير " بعودة الإسلام إلى الحياة التركية " ، والواقع أنه ساهم كثيراً في "الإحياء الإسلامى " في ذلك العقد عبر اتخاذ العديد من الإجراءات المهمة من قبيل السماح برفع الأذان بالعربية ، وإلغاء الحظر على البرامج الدينية في الإذاعة وتلاوة القرآن فيها ، وإدخال دروس الدين في المرحلة المتوسطة ، ومنح الصفة القانونية لمعاهد تخريج الأئمة " إمام - خطيب " ، وبناء (١٥٠٠) مسجد وترميم عشرات المساجد في الفترة ١٩٥٠-١٩٥٧ . وبرغم ارتباط اسم الحزب بالإسلام وبخاصة منذ عام ١٩٥٨ ، إلا أنه يصعب وصفه بهذه الصفة ، ذلك أن رغبة " مندریس " في كسب الانتخابات ومناهضته للشيوعية كانتا من عوامل ممارسته " سياسة إسلامية " بمعنى معين ، لكنه كان في الوقت نفسه رافضاً لظهور حزبه " كحزب إسلامى " ، وتبنى فعلياً سياسة توازن دقيق بين النزعتين الإسلامية والعلمانية . ففى إطار دفاعه عن العلمانية؛ تم في عهد " مندریس " إصدار تعميمات " لحماية تماثيل أتاتورك " التى تعرضت للتخطيط ، ولحق أعضاء الطريقة التيجانية وسجن زعيمها " كمال ييلاق أوغلو " ، وحوكم المفكر الإسلامى الكبير " سعيد النورسى " وغيره ، و أغلقت مطبوعات إسلامية ، وحوكم منتقدو الكمالية والعلمانية ، وأغلق حزب الأمة .

وبرغم حرص " مندریس " على حماية العلمانية ، إلا أن تحذيرات العلمانيين، ولا سيما حزب "الشعب الجمهورى " من " أن سياسة مندریس في استغلال الدين ستؤدى إلى كارثة في تركيا " لقيت آذاناً صاغية وفتحت الباب أمام أول انقلاب عسكرى في تاريخ تركيا في ٢٧/٥/١٩٦٠ بدعوى "حماية العلمانية " ، وتم اعتقال " مندریس " ونواب الحزب الحاكم والرئيس " بيار " وإعدام الأول وبعض رفاقه .^(١٦) وسبق الانقلاب تزايد حدة الصراع بين الحكومة والمعارضة ، ولجوء الحكومة إلى حظر نشاطات " الشعب الجمهورى " لمدة ثلاثة أشهر في ١٨/٤/١٩٦٠ ، وإعلان حالة الطوارئ إثر مظاهرات طلابية في " استانبول " احتجاجاً على ذلك الحظر في ٢٨/٤/١٩٦٠ . وبعد الانقلاب، تكررت اتهامات النخبة العسكرية " الحاكمة "؛ وبمساعدة البيروقراطية المدينة والعناصر العلمانية - الكمالية؛ لحكومة

الحزب الديمقراطي بأنها " خانت مبادئ الجمهورية العلمانية والديمقراطية باستغلالها للإسلام في حملاتها الانتخابية " .

٢- الإسلام والسياسة التركية في الفترة ١٩٦١-١٩٧١

تبدأ هذه الفترة بعودة الديمقراطية عام ١٩٦١ وتنتهي بالانقلاب العسكري الثاني في ١٩٧١/٣/١٢، وشهدت عودة تأثير الإسلام في الحياة السياسية والحزبية التركية . وقبل الحديث عن مظاهر هذا التأثير وعوامله ، تتعين الإشارة إلى أن **عودة الحكم المدني** استغرقت حوالى عام وتمت " بيسر " نسبي رغم ضغوط بعض قادة الانقلاب ؛ ففي ١٩٦٠/٥/٢٨ تولى الجنرال " جمال جورسل " قائد الانقلاب رئاسة الدولة والحكومة ، وتشكلت الحكومة من عناصر تكنوقراطية مدنية مع احتفاظ العسكريين بالسلطة الحقيقية وفي ١٩٦٠/١١/٣١ تم استبعاد و نفى (١٤) ضابطاً على رأسهم الكولونيل " ألب ارسلان توركيش " من أعضاء " لجنة الوحدة الوطنية " القائمة بالانقلاب - كانت تضم (٣٧) عضواً - بسبب معارضتهم العودة السريعة إلى الديمقراطية وفي ١٩٦١/١/٦ تم تشكيل جمعية تأسيسية وفي ١٩٦١/٤/١١ تم رفع الحظر على الأحزاب السياسية وتأسست أحزاب جديدة ، وورث حزب " العدالة " AP الحزب " الديمقراطي " ، بينما انضم بعض أعضاء الأخير إلى حزب " تركيا الجديدة " وفي ١٩٦١/٥/٢٧ وضعت الجمعية التأسيسية الدستور الجديد والنظام الانتخابي الجديد القائم على التمثيل النسبي وفي ١٩٦١/٧/٩ تمت الموافقة على الدستور في استفتاء عام . وأجريت الانتخابات العامة في ١٩٦١/١٠/١٥ والتي أسفرت عن حصول حزب " الشعب الجمهوري " على (١٧٣) مقعداً مقابل (١٥٨) مقعداً لحزب " العدالة " و (٦٥) مقعداً لحزب " تركيا الجديدة " و (٥٤) مقعداً لحزب " مزارعى الأمة الجمهوري " (*) في المجلس الوطني الجديد المكون من (٤٥٠) مقعداً . وعقب تلك الانتخابات ، وافق حزبا "الشعب الجمهوري" و"العدالة" على تشكيل حكومة ائتلافية برئاسة " عصمت أينونو " زعيم الأول في ١٩٦١/١٠/٢٤ ، واجتمع البرلمان في اليوم نفسه وانتخب في اليوم التالى " جورسل " رئيساً للجمهورية ، وتشكلت حكومة " اينونو " في ١٩٦١/١١/٢٠ ، و ألغيت الأحكام العرفية في ١٩٦١/١٢/١ . (١٧)

أما عوامل ومظاهر تأثير الإسلام في تلك الفترة فارتبطت على الصعيد السياسى بعودة الديمقراطية وتداعياتها وكان من أبرزها :

* نشأ هذا الحزب في ١٩٥٨/١٠/١٧ من اندماج حزب " الأمة الجمهوري " وحزب " المزارعين " ، وتحول في ١٩٦٩/٢/٩ على يد رئيسه "توركيش " إلى حزب " الحركة القومية " MHP

١- عودة التنافس بين الأحزاب ومسألة توظيف الدين في الحياة السياسية ، خاصة وأن حزب " العدالة " بزعامة " ديميريل " اعتبر نفسه استمراراً للحزب " الديمقراطي " ورسالته ، بما يعينه ذلك من استقطاب القوى الإسلامية (المناهضة للعلمانية) تحت مظلته، وواكب ذلك ما شهدته. الستينيات من انتشار أفكار تضرب على " وتر حساس " عند الأتراك مرتبط بالتاريخ العثماني والإسلامي وتشدد على مخاطر الشيوعية والماسونية ، مما دفع بالكثير من الأتراك للاقتراع لأحزاب قادرة على مواجهة هذه المخاطر ، وهي بالذات حزب " العدالة " مقابل حزب " الشعب الجمهوري " بتقاطعه في تشدده العلماني مع " إلهاد الشيوعية " من وجهة نظر الناجحين ذوى الخلفية والتوجهات الإسلامية .

ولعل ذلك يفسر - ضمن عوامل أخرى - تطور الأداء السياسي لحزب " العدالة " في الانتخابات العامة والمحلية وسيطرته على الحياة السياسية منذ انتخابات ١٩٦٥ البرلمانية وحتى انقلاب مارس ١٩٧١ ففي انتخابات ١٩٦٥/١٠/١٠ البرلمانية نال الحزب الأغلبية المطلقة بحصوله على (٢٤٠) مقعداً مقابل (١٣٤) مقعداً لحزب " الشعب الجمهوري " و (٧٦) مقعداً لأربعة أحزاب أخرى ، وشكل " ديميريل " حكومته الأولى في الفترة أكتوبر ١٩٦٥ - نوفمبر ١٩٦٩ وفي انتخابات جزئية لمجلس الشيوخ في ١٩٦٨/٦/٢ لشغل (٥٣) مقعداً ، فاز حزب " العدالة "

ب (٣٨) مقعداً و (٤٩,٩ %) من إجمالي الأصوات مقابل (١٣) مقعداً و (٢٧,١ %) من الأصوات لمنافسه الرئيسي (الشعب الجمهوري) وفي انتخابات ١٩٦٩/١٠/١٢ البرلمانية ، حقق حزب " العدالة " فوزاً كبيراً بحصوله على (٢٥٦) مقعداً و (٤٦,٥ %) من إجمالي الأصوات مقابل (١٤٣) مقعداً و (٢٧,٤ %) من الأصوات " الشعب الجمهوري " و (٣٨) مقعداً لأحزاب أخرى و (١٣) مقعداً للمستقلين ، وكان من بين الأخيرين " أربكان " . وعقب هذه الانتخابات شكل " ديميريل " حكومته الثانية في الفترة ١٢ نوفمبر ١٩٦٩ - ٥ مارس ١٩٧٠ ، وأتبعها بحكومته الثالثة في ١٩٧٠/٣/٥ والتي احتفظ فيها الوزراء السابقون بمناصبهم واستمرت حتى انقلاب ١٩٧١/٣/١٢ .^(١٨)

٢- أثر دستور ١٩٦١ على تطور تأثير الإسلام ، حيث أطلق هذا الدستور حرية العبادة والتنظيم مما أتاح للإسلاميين حرية القيام بالدعاية والنشاطات المهمة خلال الستينيات وصولاً إلى تشكيل أول حزب إسلامي التوجه عام ١٩٧٠ على يد " أربكان "

٣- دخول " أربكان " معترك الحياة السياسية والحزبية منذ عام ١٩٦٩ ، حيث كان حتى ذلك العام عضواً في حزب " العدالة " ورئيساً لاتحاد الغرف والبورصات التركية TOBB ، وهو منصب أتاح له قدراً من التأثير في الحياة السياسية ، وبرز خلال تلك الفترة كمعارض قوى " لديميريل " وتكررت اتهاماته للأخير " بمؤالة رجال الأعمال والصناعة الكبار في المدن الكبرى على حساب المنظمين ورجال الأعمال

الصغار والناشئين في الأناضول ، ولهذا اعترض ديميريل كرئيس للحكومة وحزب " العدالة " على ترشيحه في انتخابات أكتوبر ١٩٦٩ البرلمانية ضمن قائمة الحزب ، مما دفعه إلى خوض الانتخابات كمستقبل وفاز فيها ليدخل البرلمان نائباً عن "قونيا " .^(١٩) كان ذلك إيذاناً بقيام " أربكان " بما يمكن تسميته " بسحب الورقة الإسلامية " من حزب العدالة ، حيث شجعه ذلك الفوز على تشكيل حزب " النظام الوطني " MNP الإسلامي التوجه في ١٩٧٠/١/٢٣ ، وانضم إليه بعض الأعضاء السابقين في حزب " العدالة " ، وأصبح الحزب ممثلاً في البرلمان عبر " أربكان " ونائبين آخرين انتقلا إليه من " العدالة " بيد أن الحزب لم تنح له الفترة الكافية للتأثير السياسى ، حيث حظرت المحكمة الدستورية عقب انقلاب مارس ١٩٧١ بسبب " نشاطاته المناهضة للعلمانية " .

وقد برز التوجه الإسلامى لهذا الحزب في تأكيد بيانه التأسيسى على الماضى الإسلامى لتركيا ، دون ذكر كلمة " إسلام " لحظر القانون تأسيس أحزاب على أسس دينية ، وتشديده على " أن هذا الماضى (الإسلام) أساس ومصدر الحياة والنظام وكل معرفة وفضيلة ، وشرط أساس للتححر؛ ليس فقط لتركيا ولكن أيضاً للعالم " .

وعلى الصعيد الاجتماعى ساعد أيضاً على تطور الحركة الإسلامية في تلك الفترة تزايد موجات الهجرة من الريف إلى الحضر ، وما كان يعنيه ذلك من نشر القيم الإسلامية التى يحملها المهاجرون في المدن والضواحي التى استقروا فيها ، خصوصاً مع تفاقم حدة الأزمة الاقتصادية آنذاك .

ومن الملاحظ أن الفترة أبريل ١٩٦٩ - مارس ١٩٧١ شهدت اضطرابات إسلامية وعلمانية وطلابية وعمالية ويسارية لأسباب متنوعة ، مما وفر إلى حد كبير بيئة مناسبة لانقلاب مارس ١٩٧١؛ ففي ١٩٦٩/٤/١٣ حدثت اضطرابات طلابية في " أستانبول " ، واحتل الطلاب اليساريون عدة مدارس في " أنقرة " ، وفي ١٩٦٩/٥/٣ تظاهر إسلاميون أثناء جنازة " أوكتم " رئيس محكمة الاستئناف العليا الذى عُرف " بمعاداة الإسلاميين والدفاع عن العلمانية " ، وفي ١٩٦٩/٥/٥ شهدت " أنقرة " مظاهرة احتجاجية على المظاهرة السابقة شارك فيها الآلاف من القضاة والمحامين والطلاب وغيرهم ، وفي ١٩٦٩/٥/٣١ أغلقت جامعة " استانبول " بسبب اضطرابات طلابية ، وفي ١٩٦٩/٦/١١ تظاهر الطلاب في " أنقرة " ، وفي ١٩٧٠/٣/١٨ نشبت قلاقل طلابية في " أنقرة " و " استانبول " ، وفي ١٥ - ١٦ يونيو ١٩٧٠ تظاهر العمال في " استانبول " و " كوجالى " احتجاجاً على قانون جديد للنقابات العمالية واشتبكوا مع الشرطة وأعلنت الأحكام العرفية ، وفي ١٩٧١/١/٢٠ أغلقت جامعة الشرق الأوسط التقنية في " استانبول " عقب اضطرابات طلابية ، وفي ١٩٧١/٣/٣ قامت منظمات يسارية متطرفة باختطاف أربعة ضباط أمريكيين واحتجازهم لمدة خمسة أيام. وفي إطار تلك الظروف ، وعلى

غرار ما حدث في الانقلاب الأول ، وجه رئيس الأركان وقادة القوات المسلحة مذكرة في ١٢/٣/١٩٧١ طالبوا فيها " بحكومة قوية لمكافحة الفوضى والفساد ولتحقيق الإصلاحات الاجتماعية ، وإلا فإن الجيش سيتدخل " ، واستقال رئيس الوزراء " ديميريل " في اليوم نفسه وكلف الرئيس " صوناي " أحد كوادر حزب " الشعب الجمهوري " ، وهو " نهاد إيريم " الذي استقال من الحزب عقب ذلك ، بتشكيل حكومة " فوق الأحزاب " في ١٩/٣/١٩٧١ ، ونالت هذه الحكومة دعم زعيم هذا الحزب " عصمت أيونو " ، مما دفع " بأجاويد " الأمين العام للحزب إلى الاستقالة من الحزب في ٢١/٣/١٩٧١.^(٢٠)

وعقب نيل حكومة " إيريم " ثقة البرلمان في ٧/٤/١٩٧١ ، تم إعلان الأحكام العرفية وحظر كافة الاتحادات الطلابية في ٢٧/٤/١٩٧١ . وفي ٢٠/٩/١٩٧١ أقر البرلمان تعديلات دستورية . وبهذا عادت تركيا مجدداً إلى **الحكم المدني** ، ولكنها " خسرت " حزبين تم حلها عام ١٩٧١ بمررات مختلفة ، أولها حزب " **النظام الوطني** " وحلته المحكمة الدستورية في ٢١/٥/١٩٧١ بتهمة " انتهاك الدستور وقانون الأحزاب السياسية عن طريق الدعاية المضادة للعلمانية " ، وثانيهما حزب " **العمل التركي** " وحظرته المحكمة في ٢٠/٧/١٩٧١ بتهمة " انتهاك الدستور وقانون الأحزاب عن طريق الدعاية الشيوعية وتشجيع الحركات الانفصالية " .^(٢٠)

٣- الإسلام والسياسة التركية في الفترة ١٩٧٢-١٩٨٠

تكتسب هذه الفترة أهميتها للحركة الإسلامية في تركيا من اعتبارين ، أولهما أنها شهدت عودة "أريكان" إلى العمل السياسي والحزبي كزعيم لحزب "السلامة الوطني" MSP ومشاركته عبره في ثلاث حكومات ائتلافية في الفترة ١٩٧٤-١٩٧٨ ، وثانيهما أنها انتهت بانقلاب سبتمبر ١٩٨٠ بما أحدثته فترة الحكم العسكري حتى عام ١٩٨٣ من آثار سلبية وأخرى إيجابية على تطور هذه الحركة .

بعد حظر حزب " النظام الوطني " في مايو ١٩٧١ ، قضى " أريكان " نحو عام في سويسرا " لأغراض صحية " ثم عاد إلى تركيا لينضم إلى حزب " السلامة الوطني " الذي أسسه أنصاره في ١١/١٠/١٩٧٢ ، وتولى رئاسة الحزب بعد انتخابات ١٤/١٠/١٩٧٣ ، وشكل ذلك مؤشراً مهماً لتطور الحركة الإسلامية ودخولها بشكل منظم ورسمي الحياة السياسية بعد التجربة "قصيرة العمر" لحزب " النظام الوطني "

وفي أول انتخابات يشارك فيها الحزب ، وهي انتخابات أكتوبر ١٩٧٣ البرلمانية وجرت بمشاركة (٨) أحزاب ، احتل الحزب المرتبة الثالثة بعد الحزبين الرئيسيين (العدالة - الشعب الجمهوري) بحصوله

^{*} انتخب " اجاويد " رئيساً للحزب في ١٤/٥/١٩٧٢ خلفاً " لعصمت ايونو " الذي تولى رئاسة الحزب لمدة (٣٤) سنة منذ وفاة " اتاتورك "

على (١,٢٦٥,٧٧١) صوت بنسبة (١١,٨%) من إجمالي الأصوات و (٤٨) مقعداً في المجلس الوطني بنسبة (١٠,٦%) من مجموع المقاعد (٤٥٠) مقعداً. واعتبر ذلك الفوز - أيضاً - " نصراً كبيراً " لأن أياً من الحزبين الكبيرين لم ينل الغالبية المطلقة من الأصوات ، مما كان يجبرهما على التحالف مع حزب " أريكان " للنجاح في تشكيل حكومة جديدة ، أى أن الحزب تحول إلى " حزب مهم - مفتاح لأى ائتلاف حكومى " ، وحتى إجراء انتخابات يونيو ١٩٧٧ المبكرة ، شارك الحزب في حكومتين ائتلافيتين هما :

١- حكومة " اجاويد " الأولى في الفترة ٧ يناير ١٨- سبتمبر ١٩٧٤ الائتلاف بين "الشعب الجمهورى " و " السلامة الوطنى " ، وتولى فيها " أريكان " منصبى نائب رئيس الوزراء ووزير دولة ، وشغل حزبه إحدى وزارات الدولة و(٥) وزارات هى العدل والداخلية والتجارة والزراعة والصناعة والتكنولوجيا . ويلاحظ أن انقسام تركيا في السبعينيات بين تيارات يسارية (موالية للاشتراكية وموسكو) ، وأخرى يمينية و إسلامية معادية للشيوعية ، وما شهدته من أزمات اقتصادية نفطية وحاجتها إلى دعم الدول النفطية العربية ، كان من عوامل تسهيل عملية قبول الإسلاميين المعادين بشدة للشيوعية طرفاً في السلطة ، على الرغم من انتهاج " أريكان " خطاً معادياً للغرب ولعضوية تركيا في المجموعة الأوروبية وفي حلف شمال الأطلسي ، واكتسب " السلامة الوطنى " هذه " المشروعية " من خلال ائتلافه مع " الشعب الجمهورى " .

وبعبارة أخرى فإن حزب " السلامة الوطنى " كان راغباً في الائتلاف مع " أجاويد " اليسارى التوجه والمتهم آنذاك " بالشيوعية والإلحاد " من أجل كسر الانطباع الشائع عنه " كحزب مغلق قائم على أطروحات تقليدية / رجعية " ولتحقيق بعض أهداف برنامجه ولإدخال عدد من انصاره إلى الوظائف والإدارات ، بينما قبل "اجاويد" ذلك الائتلاف ، رغم الاختلاف في الايديولوجية باعتباره السبيل الوحيد لتولى حزبه السلطة التى غاب عنها منذ عام ١٩٦١ .

ويلاحظ من ناحية أخرى أن مشاركة " السلامة الوطنى " في هذه الحكومة ، رغم قصر عمرها (أقل من تسعة أشهر) ، ذات أهمية كبيرة للحركة الإسلامية و " لأريكان " نفسه ، حيث تم توظيف هذه المشاركة في تعزيز التأثير الإسلامى داخل إدارات الدولة وفي الحياة العامة مثل فتح دورات لتعليم القرآن الكريم وزيادة عدد المدارس الدينية العليا "إمام-خطيب " وطلابها من (٣٩) مدرسة و (٦٧٠٨) طلاب عام ١٩٧١ إلى (١٧١) مدرسة و (٣٤٤٧٠) طالباً عام ١٩٧٩ ، وتعزيز وضع رئاسة الشؤون الدينية التى تولى أحد عناصر الحزب وزارة الدولة المسؤولة عنها ، وبدأ الحزب و " اريكان " عبر وزارة الصناعة والتكنولوجيا برنامج / حملة الاستثمارات الضخمة للدولة في مجال الصناعة الثقيلة بغرض " تحرير تركيا من

التبعية للغرب والدول الصناعية". فضلاً عن ذلك، تمت في ظل هذه الحكومة عملية التدخل التركي في قبرص في ١٩٧٤/٧/٢٠ بغرض "استعادة السلم والاستقرار" وحماية القبارصة الأتراك عقب استيلاء الانقلاب العسكري القبرصي اليوناني المدعوم من اليونان على السلطة في الجزيرة في ١٩٧٤/٧/١٥، ويُنسب إلى "اركان" جانب كبير من "الفضل" في التفكير في هذه العملية والإعداد لها واتخاذ القرار بشأنها، مما يفسر اقتران اسمه منذ ذلك الحين بصفة "المجاهد" مقابل صفة "فاتح قبرص" المقترنة باسم "أجاويد".

ونتيجة لنشوب خلاف بين "اركان" و"أجاويد" منذ مايو ١٩٧٤ بشأن قانون للعفو العام، وتقدير "أجاويد" ضرورة إجراء انتخابات برلمانية مبكرة عوضاً عن هذا الائتلاف، ورفض البرلمان 'بعد التدخل في قبرص' مشروع قانون بإجراء تلك الانتخابات، استقال "أجاويد" في ١٩٧٤/٩/١٨ منهياً بذلك أول تجربة تركية لمشاركة الإسلاميين في السلطة.

٢- حكومة "دميريل" الرابعة في الفترة ٣١ مارس ١٩٧٥-٢٢ يونيو ١٩٧٧ والمعروفة باسم "حكومة الجبهة الوطنية الأولى" والتي انتهت تشكيلها أزمة حكومية دامت ستة أشهر بعد استقالة "أجاويد" وفشل محاولة "صادى إيرماك" لتكوين حكومة من خارج البرلمان. وضمت هذه الحكومة أحزاب "العدالة" و"السلامة الوطنى" و"الحركة القومية" و"الثقة الجمهورى"، وكان الحزب الأخير قد تأسس في ١٩٧٣/٣/٣ نتيجة اندماج حزبين (الثقة والجمهورى) انشقا عن "الشعب الجمهورى" في ١٩٦٧/٤/٣٠ و ١٩٧٢/٩/٤ على التوالي وقرر ذلك الحزب وحزبا "العدالة" و"الحركة القومية" في ١٩٧٤/١٢/١٨ العمل بشكل مشترك "كجبهة وطنية" في مواجهة اليسار في تركيا^(٢١)، وتولى "اركان" في هذه الحكومة منصب نائب رئيس الوزراء، وشغل حزبه إحدى وزارات الدولة و (٦) وزارات هي العدل والداخلية والأشغال العامة والزراعة والإنتاج الحيوانى والعمل والصناعة والتكنولوجيا وفي ١٩٧٥/١٠/١٢ جرت انتخابات مجلس الشيوخ وفاز فيها "السلامة الوطنى" بالمركز الثالث بنيله مقعدين بفارق كبير عن الحزبين الرئيسيين: "العدالة" ونال (٣١) مقعداً و"الشعب الجمهورى" وحصل على (٢٧) مقعداً^(٢٢)، واستمرت الحكومة سنتين وشهرين وثلاثة أسابيع، شهدت خلالها خلافات حادة بين حزبي "السلامة الوطنى" و"الثقة الجمهورى" حول كثير من المسائل، وإن كانت تدخلات "دميريل" شكلت عاملاً حاسماً في إطالة عمرها. بيد أن استمرار الخلافات دفع إلى إجراء انتخابات مبكرة في ١٩٧٧/٦/٥ لم تسفر عن نتيجة حاسمة، وقدم بعدها "دميريل" استقالة الحكومة.

ولم تؤد مشاركة "السلامة الوطنى" في هذه الحكومة إلى تعزيز وضعه في انتخابات يونيو ١٩٧٧ البرلمانية المبكرة، فرغم زيادة عدد ما ناله فيها من أصوات قياساً إلى انتخابات ١٩٧٣ بأكثر من أربعة

آلاف صوت لتصل إلى (٩١٨ و ١,٢٦٩) صوتاً ، تراجعت نسبته من مجموع الأصوات إلى (٨,٦%) مقارنة بـ (١١,٨%) في ١٩٧٣ ، وانخفض بالتالي عدد مقاعده من (٤٨) مقعداً إلى (٢٤) مقعداً مقابل (٢١٣) مقعداً لحزب "الشعب الجمهوري" و (٤١,٤%) من مجموع الأصوات و (١٨٩) مقعداً لحزب "العدالة" و (٣٦,٩%) من الأصوات و (١٦) مقعداً لحزب "الحركة القومية" و (٣) مقاعد لحزب "الثقة الجمهوري" ونال الحزب "الديمقراطي" (*) مقعداً واحداً والمستقلون (٤) مقاعد (٢٣). ويعزى تراجع أداء الحزب في هذه الانتخابات إلى عوامل عديدة منها:

١- تراجع نفوذ الحزب في مناطق التوتر بين العلويين والسنة لصالح النزعة القومية لحزب "الحركة القومية"

٢- الدعاية المضادة للحزب من جانب بعض مؤسسي حزب "النظام الوطني" السابق ممن عارضوا ائتلاف الحزب مع "الشعب الجمهوري" عام ١٩٧٤.

٣- عدم تحول الإسلام حتى ذلك الحين إلى عامل حاسم في تحديد توجهات الناخبين .
رغم ذلك التراجع ، ظل "السلام الوطني" عنصراً مهماً في تكوين أى ائتلاف حكومي بعد انتخابات ١٩٧٧ ، خصوصاً بعد فشل محاولة "اجاويد" تكوين حكومة أقلية من حزبه في الفترة ١٤-٢١ يونيو ١٩٧٧ نتيجة تصويت البرلمان على عدم الثقة بها في ٣/٧/١٩٧٧ ، مما فتح الطريق أمام تكليف "دميريل" في اليوم التالي بتشكيل الحكومة الجديدة التي أعلنها في ٢١/٧/١٩٧٧ ونالت ثقة البرلمان في ١/٨/١٩٧٧. وشكلت حكومة "دميريل" الخامسة في الفترة ٢١ يوليو ١٩٧٧-٥ يناير ١٩٧٨ "حكومة الجبهة الوطنية الثانية" وثالث حكومة يشارك فيها "السلامة الوطني" ، وضمت الأخير و"العدالة" و"الحركة القومية" ، وتولى فيها "أريكان" منصب نائب رئيس الوزراء ، وشغل حزبه إحدى وزارات الدولة و (٦) وزارات هي الداخلية والزراعة و العمل و الصناعة والإسكان والغابات. ويلاحظ بشأن هذه الحكومة ومشاركة "السلامة الوطني" فيها مايلي:

١- أن تلك الحكومة ، وانتخابات يونيو ١٩٧٧ السابقة لتشكيلها ، عبرت عن قوة صلات "أريكان" بأسرة "أوزال" خلال السبعينيات ، بالرغم من تحول "أريكان" إلى معارضة سياسات "تورجوت أوزال" منذ عام ١٩٨٣ ، حيث عهد "أريكان" إلى الشقيق الأكبر للأخير "فوقوت أوزال" بوزارة الداخلية عن حزبه في الحكومة ، بينما بدأ "تورجوت أوزال" حياته السياسية كمرشح للحزب في تلك الانتخابات عن دائرة "أزمير" دون أن تُقدر له فيها فرصة الفوز.

* ظهر الحزب "الديمقراطي" مجدداً في ١٨/١٢/١٩٧٠ نتيجة انشقاق (٢٧) نائباً عن حزب "العدالة".

٢- أن الحزب واصل في ائتلاف "الجهة الوطنية" سياسة إدخال أنصاره في الوظائف، مستفيداً من دوره كحزب "مفتاح" لبقاء الائتلاف أو سقوطه، وواصل منذ ائتلافه الأول مع "أجاويد" حملة "التصنيع الثقيل" ، واستثمر، عبر توليه وزارة الدولة للشئون الدينية موارد مالية كبيرة لتعزيز الإسلام وفق شعاره المعلن عام ١٩٧٧ " جامع لكل قرية، ودورة قرآن لكل قرية، ومدرسة إمام - خطيب لكل قضاء، وجامعة علوم أخلاقية لكل محافظة" ، وطالب في العام نفسه "بإعادة فتح آيا صوفيا للصلاة"، وحاول الحزب دون جدوى استمرار مدة رئيس الشئون الدينية مدى الحياة بغرض تحريره من "وصاية الدولة وضغوطها".

٣- أن الحكومة لم تستمر طويلاً، خصوصاً مع انشقاق (١١) نائباً عن حزب "العدالة" في ١٩٧٧/١٢/١٨ ، مما أتاح لحزب "الشعب الجمهوري" فرصة إسقاطها في البرلمان في ١٩٧٧/١٢/٢٩ . وعقب سقوط الحكومة، تولت السلطة حكومة "أجاويد" الخامسة في الفترة ٥ يناير ١٩٧٨-١٦ أكتوبر ١٩٧٩ وضمت أحزاب "الشعب الجمهوري" و "الديمقراطي" و "الثقة الجمهوري" والمستقلين وانسحب منها "الثقة الجمهوري" في سبتمبر ١٩٧٨ و "الديمقراطي" في سبتمبر ١٩٧٩ وتبعتها حكومة "دميريل" السادسة في الفترة من ٢٤ أكتوبر ١٩٧٩ وحتى انقلاب ١٢ سبتمبر ١٩٨٠ ، وهي حكومة أقلية ساندها من الخارج حزبا "السلامة الوطني" و "الحركة القومية" ^(٢٤) . وكانت مساندة الحزب لتلك الحكومة نابعة من تقدير "اريكان" لأهمية هذه المساندة في إظهار ضعف الحكومة أمام الرأي العام حتى يصل حزبه "بمنظوره القومي" إلى السلطة في أى انتخابات مقبلة "لإنقاذ البلاد". ^(٢٥)

وشهدت الفترة السابقة لانقلاب سبتمبر ١٩٨٠ تطورات مهمة لتكريا لحزب "السلامة الوطني". فعلى الصعيد التركي، وإضافة إلى تزايد عدم الاستقرار الحكومي والخلافات السياسية بين زعماء الأحزاب ، وزيادة حدة الأزمة الاقتصادية وارتفاع أسعار السلع الأساسية منذ مارس ١٩٧٨ ، زادت منذ عام ١٩٧٨ حدة أعمال العنف والصراعات والاضطرابات الداخلية بين المنظمات اليسارية والمنظمات اليمينية القومية المتطرفة واتخذت شكل "حرب أهلية مصغرة" أودت بحياة خمسة آلاف شخص ، وتكررت تحذيرات رئيس الأركان العامة الجنرال "كنعان افرين" لكل من حكومتي "أجاويد" في ١٠/٦/١٩٧٨ و "دميريل" في ٢٣/٥/١٩٨٠ "بأن القوات المسلحة التركية لن تسمح لأى طرف بتقسيم البلاد، وأنها حريصة على مواصلة مسيرة "اتاتورك" مؤسس الجمهورية". ^(٢٦)

وعلى صعيد حزب "السلامة الوطني" ، فإن الحزب منذ تأسيسه عام ١٩٧٣ كان يجمع في أيديولوجيته بين قيم إسلامية وقيم قومية من منطلق "المنظور القومي" الذى يضم أهدافه ومبادئه من قبيل تدعيم القيم القومية والمعنوية، وتدعيم العلاقات مع العالم الإسلامى، وتحقيق التصنيع الثقيل لاسيما

في المجال الدفاعي بشكل مستقل عن الغرب، ومحاربة الشيوعية والرأسمالية والاستثمارات الأجنبية. وبرغم أن القيم والتوجهات الإسلامية كانت ذات وزن أكبر في التأثير على خطاب الحزب ومواقفه، إلا أنه كان حريصاً على منظوره القومي منذ تأسيسه بغية تجنب "حساسية" القوى العلمانية السياسية والعسكرية والإعلامية وتساؤلاتها حول مدى "إيمانه بالجمهورية العلمانية واقتناعه بها". ولذا اتصف الحزب بقدر كبير من الحرص على ضبط صورته "كحزب إسلامي" وتوخي الحذر في "استغلال المشاعر الدينية"، وإن كانت هذه الصورة ساعدته في انتخابات ١٩٧٣ و١٩٧٧ بدرجة أكبر من "منظوره القومي" الذي لم تكن أهدافه واضحة تماماً من وجهة نظر مسانديه ولا سيما من "الأميين والمتدينين في المناطق الفقيرة".

وبدأ الحزب وقيادته، وخصوصاً بعد انتخابات ١٩٧٧، في التحول إلى نخط المعارضة الصريحة "لأتاتورك" وإصلاحاته العلمانية؛ إضافة إلى مقاطعته الاحتفالات الرسمية المنطوية بالضرورة على زيارة "ضريح أتاتورك"، أخذ "أريكان" في الإعلان صراحة عن آراء إسلامية مثل إعادة الحجاب وحظر المشروبات الكحولية، وتدعمت سلطة "أريكان" في الحزب بعد فشل محاولة "قورقوت أوزال" خلال المؤتمر العام للحزب عام ١٩٧٨ إقناع الحزب تبني منظور "أكثر عصرية" أو بالأحرى "أقل معارضة لهذه الإصلاحات". وترتب على تدعيم الصورة الإسلامية للحزب تميزه عن الأحزاب الأخرى وزيادة رصيده من المساندة الشعبية من جانب القطاعات الإسلامية والمتدينة في المجتمع من ناحية، وتحول الأوساط العلمانية الحزبية والعسكرية إلى الانتقاد السافر لمواقف الحزب "المعارضة للعلمانية" من ناحية ثانية، ومحاولة هذه الأوساط "تحميل" الحزب جزء من المسؤولية عن الاضطرابات الداخلية السابقة للانقلاب من ناحية ثالثة، وذلك رغم حقيقة تركيز هذه المسؤولية على المنظمات اليسارية والقومية المتطرفة. وعلى سبيل المثال، وفي مواجهة انتشار الشعارات العربية والإسلامية لتجمعات الحزب في إحدى المدن التركية، حذر "أجاويد" رئيس الوزراء في ١٩٧٩/٤/٦ "القوى الأجنبية والداخلية من التحريض على أعمال تدفع تركيا بالسير نحو تطورات مماثلة لإيران"^(٢٧) وفي ١٩٨٠/٨/٣٠ احتج الجنرال "أفرين" على عدم حضور "أريكان" الاحتفال "بيوم النصر" الذي يوافق انتصار القوات التركية بقيادة "أتاتورك" على اليونانيين عام ١٩٢٢، وفي ١٩٨٠/٩/٦ بدأ الادعاء العام تحقيقاً بشأن ما شهدته اجتماع جماهيري للحزب في "قونيا" تحت شعار "تحرير القدس" من قيام المشاركين فيه - تجاوز عددهم مائة ألف شخص - بحمل لافتات واطلاق شعارات مناهضة للعلمانية، وقد اشار "أفرين" إلى أحداث "قونيا" باعتبارها "الشرارة المباشرة" وأحد أهم الأسباب المفضية للانقلاب.^(٢٨)

٤- الحركة الإسلامية التركية في ظل الحكم العسكري ١٩٨٠ - ١٩٨٣

كان تدخل الجيش في سبتمبر ١٩٨٠ أطول وأشد وطأة من تدخله في عامي ١٩٦٠

١٩٧١، حيث أعقبه حل البرلمان وسيطرة "أفرين" على السلطة وتولى مجلس الأمن القومي مسؤولية الحكم وحظر الأحزاب السياسية واعتقال قادتها ومن بينهم "دميريل" و"أجاويد" و"أريكان"، وحظر النقابات العمالية، واعتقال برلمانيين سابقين، وتكوين حكومة في ١٩٨٠/٩/٢٠ برئاسة الادميرال المتقاعد "بولنت أولسو"، وتوسيع سلطات الحكام العرفيين ومضاعفة العقوبات أثناء سريان الأحكام العرفية في ١٩٨٠/٩/٢١، واعتقال "أريكان" مجدداً ومحاكمته و (٢١) من أعضاء حزبه في ١٩٨٠/١٠/١٥ بتهمة "مناهضة العلمانية"، وصدر حكم بسجن "أريكان" لمدة شهرين في ١٩٨٠/١١/١٣، وإعلان "إفرين" في تجمع جماهيري في "قونيا" في ١٩٨١/١/١٥ عن إنشاء جمعية تأسيسية في الفترة ٣٠ أغسطس - ٢٩ أكتوبر ١٩٨١ و "عدم السماح للمسؤولين عن تروى الوضع في تركيا بإدارة البلاد في المستقبل"، ومحاكمة "أريكان" مجدداً و (٣٤) من حزبه أمام محكمة الطوارئ في أنقرة في ١٩٨١/٤/٢٤، وإصدار مجلس الأمن القومي قراره في ١٩٨١/٦/٢ لتذكير الأمة بحظر كافة النشاطات السياسية ولتحذير الساسة السابقين من مخالفة ذلك، وإعادة اعتقال "أريكان" في ١٩٨١/١٠/٦، وصدر قرار مجلس الأمن القومي في ١٩٨١/١٠/١٦ بحظر كافة الأحزاب السياسية (٢٩).

بعبارة أخرى، فإن الجيش هذه المرة أحم الأحزاب والساسة والمفكرين ووسائل الإعلام والنقابات وغيرها "بالفشل في أداء مهامهم"، واعتبر نفسه "المؤسسة الوحيدة التي سلمت من الفساد السياسي والأخلاقي والقادرة على التصدي للقيام بتطهير البلاد"، وأعلن "أفرين" في ١٩٨٠/٩/١٦ وفي ١٩٨١/٥/١٩ "أن مهمة الجيش الأولى هي حماية الديمقراطية وتأمينها، وأن مسيرة أتاتورك هي الوحيدة التي يجب اتباعها في تركيا".^(٣٠) وفي إطار هذه المهمة، قامت جمعية تأسيسية معينة من العسكريين بإعداد دستور جديد تكونت بموجبه سلطة تنفيذية قوية، وتم تحديد الحريات المدنية والسياسية وخاصة بالنسبة للنقابات العمالية والاتحادات المهنية، وملت كافة الأحزاب القائمة وحُرم قادتها من حق العمل السياسي (حتى عام ١٩٩٢)، وبدأت عملية العودة إلى الديمقراطية والحكم المدني بصورة أكثر بطأً، وأقر الدستور الجديد في استفتاء شعبي عام ١٩٨٢، وأجريت انتخابات عامة في نوفمبر ١٩٨٣ تحت "السيطرة العسكرية الكاملة" بمشاركة ثلاثة أحزاب جديدة فاز منها حزب "الوطن الأم".

ورغم قيام قادة انقلاب سبتمبر ١٩٨٠ بحل حزب "السلامة الوطني" وحظر النشاطات السياسية لقائده "أريكان" ورفاقه "لتعارضها مع العلمانية"، إلا أنهم خلال سنوات حكمهم الثلاث (١٩٨٠ - ١٩٨٣) اتخذوا موقفاً يقوم على تشجيع أو على الأقل غض الطرف عن نمو الحركة الإسلامية وتأثيرها

السياسى والاجتماعى الذى اكتسب زخماً كبيراً مع عودة تركيا إلى الحكم المدنى عام ١٩٨٣. ومن عوامل هذا الموقف:

١- رغبة قادة الحكم العسكرى فى استخدام الإسلام كقوة مضادة للايديولوجيات والتنظيمات اليسارية المسؤولة - ومعها التنظيمات اليمينية القومية المتطرفة - عن الاضطرابات العنيفة السابقة للانقلاب.

٢- تقدير هؤلاء القادة صعوبة "اقتلاع" الإسلام من الحياة السياسية والاجتماعية ، بالنظر إلى فشل التجارب السابقة منذ وفاة "أتاتورك" فى تحقيق هذا الهدف، مما فرض عليهم البحث عن "فلسفة جديدة" للتعامل مع الحركة الإسلامية أو بالأحرى مع الطرح الإسلامى. وتمثل جوهر هذه "الفلسفة" فى ضرب كل ما يرمز إلى الأطروحات اليسارية (الاشتراكية والشيوعية) وضبط العلمانية فى إطار يجمع بين القومية التركية والاتجاه الإسلامى فى ظل ما عُرف "بالتوليفة التركية الإسلامية" التى بدأت أسسها فى الظهور فى السبعينيات وما لبثت أن تحولت إلى "الأيديولوجية" الضمنية لنظام الحكم العسكرى. وترى هذه "الفلسفة" أن الفوضى السياسية والاضطرابات فى الداخل كان من عواملها الأساسية إهمال الدولة فى الماضى للعنصر الإسلامى من ناحية ونمو الحركات اليسارية (الشيوعية) والكردية المتطرفة من ناحية أخرى، وأن تحقيق الاستقرار يتطلب منظوراً جديداً (الطرح القومى التركى - الإسلامى) يراعى المشاعر الإسلامية للأكثرية الساحقة من المجتمع (القادرة على مواجهة الحركات اليسارية) والشعور التركى.

٣- ظهور قوى وجماعات جديدة فى تركيا أكثر حيوية واهتماماً من الأجيال القديمة (العلمانية القومية) بمنطقة "الشرق الأوسط" وبالدور الذى يمكن لتركيا أن تؤديه فى المنطقة، ونشأت أكثرية هذه القوى نتيجة تزايد عدد المدارس الدينية العليا وخرجيها فى فترة ما قبل الانقلاب وخصوصاً فى الفترة ١٩٧١ - ١٩٧٩

٤- تقدير العسكرين أهمية إبراز "الطابع الإسلامى" لتركيا، دون أن يكون ذلك على حساب طابعها "العلمانى الغربى" ، وذلك فى مواجهة عوامل وتأثيرات خارجية تستدعى ذلك؛ ومن هذه العوامل ، تزايد حاجة تركيا إلى الأسواق العربية والإسلامية للحصول على ما يلزمها من عملات صعبة سواء لتغطية تكلفة وارداتها النفطية المتزايدة أو لمواجهة انخفاض تحويلات عمالها فى الدول الأوروبية أو لشراء قطع الغيار لأسلحتها الأمريكية الصنع، وتطور العلاقات الاقتصادية بين تركيا والبلدان العربية والإسلامية وخاصة فى "الشرق الأوسط" فى مجالات التجارة والإنشاءات والمقاولات والعمالة لاسيما فى ظل القيود المفروضة على انتقال العمالة التركية فى البلدان الأوروبية، وازدياد اهتمام تركيا بمنظمة المؤتمر الإسلامى ودورها فى إطارها ، وحاجة تركيا إلى دعم البلدان الإسلامية لموقفها إزاء المشكلة القبرصية.

ونتيجة لهذه العوامل ، وغيرها ، تبني النظام العسكري سياسة جديدة تجاه الإسلام والحركة الإسلامية تقوم على قيادة هذا النظام "الحملة الأسلمة" في العديد من مجالات الحياة والمؤسسات والأخذ بمفهوم أكثر انفتاحاً تجاه الإسلام مقارنة بالفترات السابقة للانقلاب ومن المؤشرات المعبرة عن هذه السياسة على الصعيد الداخلي:

١- تغيير نظرة الدولة "العلمانية" إلى الدين وتدريسه ؛ فرغم تأكيد دستور ١٩٨٢ على العلمانية ومبادئ "أتاتورك" الأخرى في المادة (٤٢)، إلا أن نص المادة (٢٤) منه على "تدريس الثقافة الدينية والأخلاق ضمن المقررات الإلزامية في مؤسسات التعليم الابتدائي والمتوسط تحت رعاية وإشراف الدولة" شكل تطوراً مهماً و"الحق تغييراً جذرياً" في النظام التعليمي "العلماني" ، مما ساعد بدرجة أو بأخرى على نمو تأثير الإسلام ، خصوصاً مع تحسين صورة الدين في الكتب المدرسية وإدراج "عبارات قديمة لأتاتورك" حول أهمية الدين.

٢- تطور التعليم الديني بشكل ملحوظ كمياً ونوعياً خلال فترة الحكم العسكري، حيث زاد عدد المدارس الدينية العليا Imam-Hatib lycees وطلابها من (٢٤٩) مدرسة و (٤٨) ألف طالب عام ١٩٨٠ إلى (٣٤١) مدرسة و (٧٦) ألف طالب عام ١٩٨٣ ، واستمرت هذه الزيادة بعد عام ١٩٨٣ ، وبينما لم يكن لخريجى هذه المدارس قبل ١٩٨٠ الحق في الالتحاق بالجامعات، حيث كان الغرض إعدادهم للعمل كوعاظ وأئمة في المساجد ، سمحت حكومة الانقلاب لهم بدخول كافة الجامعات عدا الكليات العسكرية ، مما أتاح للعديد منهم فرص الالتحاق بجامعات متنوعة اكتسبوا فيها مهارات للعمل في مجالات مختلفة مهنية ورسمية بأجهزة الدولة واستهدف العسكريون من ذلك مواجهة مخاطر "زحف" العناصر اليسارية والشيوعية إلى هذه الأجهزة ، كما استهدفوا "الاحتفاظ بالتعليم الديني تحت سيطرة الدولة" ، وإن كان الرئيس "أفرين" قد أقر عام ١٩٩٠ بعد انتهاء مدة رئاسته" بأن الإدارة العسكرية فقدت هذه السيطرة بعد فترة قصيرة".

٣- تأكيد الخطة الخمسية للتنمية التي أقرت عام ١٩٨٣ على أهمية الدين، حيث ورد فيها "إن المجتمع التركي يمر في مرحلة تصنيع سريع وتغيير، وإن دوراً كبيراً يقع على المؤسسة الدينية من أجل حماية الدولة والحفاظ على الوحدة الوطنية من خطر التشرذم ، وإن الدين ليس فقط مذهباً ينظم العبادات ولكنه أيضاً ضرورة اجتماعية".

وعبر عن هذه السياسة، على الصعيد الخارجي، أكثر من مؤشر، كان من أبرزها ما يتعلق بما يلي:

١- العلاقات التركية-الإسرائيلية وموقف تركيا إزاء الصراع العربي -الإسرائيلي، كعدم اعترافها بالقرار الإسرائيلي المتخذ عام ١٩٨٠ بشأن إعلان القدس عاصمة للدولة العبرية، وإدانتها للقصف

الإسرائيلي للمفاعل النووي العراقي في يونيو ١٩٨١، وعدم اعترافها بقرار إسرائيل ضم الجولان في ١٩٨١/١٢/١٤ ، وتخفيضها مستوى علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل في العام نفسه.^(٣١)

٢- تطور دور تركيا في نطاق منظمة المؤتمر الإسلامي عبر استضافتها جهازين مهمين تابعين للمنظمة وهما المركز الإسلامي للأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية "بأنقرة" ومركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية "باستانبول" ، وتوليها (منذ عام ١٩٨٤) رئاسة اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الإسلامية، واهتمامها بسداد حصتها والوفاء بالتزاماتها المالية تجاه البنك الإسلامي للتنمية باعتبارها من الدول المؤسسة له ، ومشاركتها على أعلى المستويات بعد انقلاب ١٩٨٠ في اجتماعات المنظمة وقراراتها.

٣- تطور العلاقات السياسية والاقتصادية بين تركيا والبلدان العربية والإسلامية: وقد أثار ذلك، وكذا نشاط تركيا في نطاق منظمة المؤتمر الإسلامي ، انتقادات أوساط علمانية تركية بعد سنوات من نهاية الحكم العسكري ، ومن ذلك ما ذكره "بولنت أجاويد" زعيم حزب "اليسار الديمقراطي" في ١٩٨٩/٧/٢٣ بشأن "ما ترتب على ابتعاد تركيا عن الديمقراطية والغرب بعد انقلاب ١٩٨٠ واتجاهها إلى توثيق علاقاتها مع دول الشرق الأوسط ذات النظم السلطوية ، من إتاحة الفرصة أمام هذه النظم للتأثير في الحياة السياسية والثقافية والاقتصادية التركية بشكل معارض للعلمانية، فضلاً عن ذلك، فإن الإدارة العسكرية التركية بعد انقلاب ١٩٨٠ شاركت على أعلى مستوياتها في نشاطات منظمة المؤتمر الإسلامي واجتماعاتها وقراراتها ، بما في ذلك التصويت لصالح قرارات مناهضة للعلمانية ."

وعودة إلى الصعيد الداخلي، يلاحظ اهتمام العسكريين الأتراك سواء إبان فترة حكمهم ١٩٨٠ - ١٩٨٣ أو بعد العودة إلى الحكم المدني بمواجهة ما يرونه من "محاولات اختراق المؤسسة العسكرية، والتغلغل فيها من جانب الجماعات الإسلامية الأصولية" ، باعتبار هذه الجماعات (المقصود بها الطرق الدينية) تشكل من وجهة نظرهم "تهديداً للدولة العلمانية" ، ففي الفترة سبتمبر ١٩٨٠ - يناير ١٩٩٠ تم استبعاد (١٠٢٢) عسكرياً من الجيش من بينهم (٣٠٠) ضابط بالقوات الجوية بسبب " تورطهم في نشاطات أصولية وارتباطهم بجماعات إسلامية".^(٣٢)

٥- الحركة الإسلامية التركية في عهد "أوزال" ١٩٨٣ - ١٩٩٣ ^(٣٣)

قد لا يوجد بين الساسة الأتراك ، منذ رحيل "أتاتورك" ، من أثر في السياسة التركية بالقدر نفسه الذي ارتبط "بتورجوت أوزال" ، وبحيث يمكن تسمية الفترة ١٩٨٣ - ١٩٩٣ "بالحقبة الأوزالية في السياسة التركية" . وإن كان يمكن التمييز بين مرحلتين في ذلك العهد بحسب مدى قوة دور "أوزال" السياسي ومدى محوريته في صنع القرارات الداخلية المتعلقة بشؤون حزبه "الوطن الأم" ANAP والحكومة

والدولة وصنع قرارات السياسة الخارجية ، ذلك أن هذا الدور كان بارزاً و"مهيمناً" خلال رئاسته للحزب وللحكومة في الفترة ١٩٨٣ - ١٩٨٩ ، واستمر تقريباً على المنوال نفسه لدى توليه رئاسة الدولة في نوفمبر ١٩٨٩ تاركاً رئاسة الحزب والحكومة لشخصية "ضعيفة" سلسلة القيادة والتوجيه (يلدرم أقي بولوط) حتى يونيو ١٩٩٠ عندما تولت رئاسة الحزب والحكومة شخصية أكثر قوة وديناميكية (مسعود يلماز) ، مما أدى إلى ضعف نسبي لهذا الدور، وزادت حدة هذا الضعف في المرحلة الثانية الممتدة من خسارة الحزب للسلطة بعد انتخابات أكتوبر ١٩٩١ البرلمانية وانتقالها إلى حزبي المعارضة : "الطريق الصحيح" DYP و "الديمقراطي الاجتماعي الشعبي" SHP ليشكلا حكومة ائتلافية برئاسة "دميريل" المنافس أو "الخصم" الرئيسي "لأوزال" وحتى وفاة الأخير في أبريل ١٩٩٣ .

وقبل الحديث عن الأصول والتوجهات الإسلامية "لأوزال" ، وانعكاساتها السياسية فيما يتعلق بتطور الحركة الإسلامية وتأثيراتها بما يفوق كثيراً ما شهدته تركيا في الخمسينيات في عهد "عدنان مندريس" ، تتعين الإشارة إلى ملاحظتين مهمتين هما:

١- إن "أوزال" لم يكن مجرد مؤسس حزب "الوطن الام" في ٢٠/٥/١٩٨٣ أو قائدة الرسمي والفعلي (على الأقل حتى يونيو ١٩٩٠) ، وإنما كان أيضاً القابض على توازنات القوى بين أحفحة الحزب المختلفة لضمان تماسكه "كبوتقة صهر" لاتجاهات وأحزاب ما قبل انقلاب ١٩٨٠ : **الاتجاه الإسلامي** لحزب "السلامة الوطني" ، والاتجاه اليميني لحزب "العدالة" ، والاتجاه القومي لحزب "الحركة القومية" ، والاتجاه الاشتراكي الديمقراطي لحزب "الشعب الجمهوري" .

وكان جمع الحزب بين هذه الاتجاهات من أهم عوامل فوزه في انتخابات ١٩٨٣ البرلمانية بنسبة (٤٥,١٥ %) من إجمالي الأصوات و (٢١٢) مقعداً من مجموع مقاعد البرلمان (٤٠٠) مقعد مقابل (٢٣,٢٧ %) من الأصوات و (٧١) مقعداً نالها الحزب " الديمقراطي الوطني " MDP المدعوم من العسكريين و (٣٠,٤٦ %) من الأصوات و (١١٧) مقعداً للحزب " الشعبي " HP . بيد أن الحزب عانى في الأعوام الثلاثة اللاحقة من صراعات داخلية بين أنصار الاتجاهين /الجناحين الإسلامي والقومي ، وتغلب أوزال " على تلك الصراعات بفضل قوته السياسية وقدرته على المناورة وعادت الصراعات نفسها إلى الظهور عقب تصويت الناحيين الأتراك في استفتاء سبتمبر ١٩٨٧ لصالح رفع الحظر عن سياسة ما قبل الانقلاب ، وزادت حدتها مع انخفاض شعبية الحزب في انتخابات ١٩٨٧ البرلمانية إلى (٣٦,٣ %) من إجمالي الأصوات ، وإن كان النظام الانتخابي المطبق رفع عدد مقاعده إلى (٢٩٢) مقعداً من مجموع المقاعد التي زادت إلى (٤٥٠) مقعداً .

ومع لجوء " أوزال " إثر تلك الانتخابات إلى اختيار عناصر ليبرالية جديدة في مناصب عليا في الحزب ، تحالف هذان الجناحان في ظل ما سمي آنذاك " بالتحالف المقدس " لمواجهة الليبراليين . وبرز هذا الصراع في المؤتمر العام للحزب في ١٨/٦/١٩٨٨ ، وفيه أعيد انتخاب "أوزال " رئيساً للحزب، واختير أيضاً - على خلاف رغبة الأخير - غالبية أعضاء المكتب التنفيذي للحزب من أعضاء هذا "التحالف" ، وواجه " أوزال " خطر سيطرة الأخيرين على الحزب بأن عين عدداً كبيراً من " المعتدلين والليبراليين " في مجلس رئاسة الحزب والحكومة. وواصل " أوزال " سياسة ضبط العناصر " المحافظة " نفسها لمنعها من عرقلة جهوده لتطوير الحزب بعد تراجع شعبيته في انتخابات مارس ١٩٨٩ المحلية إلى (٢١,٨٨%) من إجمالي الأصوات وفوزه ببلديتين فقط من مجموع (٦٧) بلدية كبرى مقارنة ب(٤١,٥٦%) من الأصوات و (٥٥) بلدية في انتخابات ١٩٨٤ المحلية. كان من الخطوات التي اتخذها " أوزال " في هذا الخصوص ، تشجيع زوجته السيدة " سمرا أوزال " على ترشيح نفسها في انتخابات رئاسة فرع الحزب " باستانبول " وفازت بها في ٢٨/٤/١٩٩١ في مواجهة مرشح " إسلامي " التوجه (طلعت يلماز) كان يحظى بدعم كوادر الحزب ووزرائه من أعضاء الجناح الإسلامي .

٢- إن " أوزال " جمع في توليفة مميزة في شخصيته وقراراته وسياساته بين **عناصر وتوجهات إسلامية وعلمانية غربية** . وقد ظهرت الأخيرة في " دفاعه عن العلمانية وإصلاحات أتاتورك واعتبارها غير متعارضة مع حرية الدين والاعتقاد " ، وحرصه على تكامل تركيا مع المجموعة الأوروبية وتعزيز علاقاتها مع أمريكا وأتاح ذلك " لأوزال " القدرة على التعامل مع القوى الداخلية المعبرة عن هذه التوجهات أو تلك من ناحية ، بالرغم من تعرضه لانتقادات حادة من جانب بعض الأوساط العلمانية بسبب " سياسته الإسلامية " ، والتعامل مع الدول العربية والإسلامية والدول الغربية من منطلق التوجهات نفسها من ناحية أخرى .

أصول " أوزال " وتوجهاته الإسلامية وآثارها على الحركة الإسلامية

شكل الإسلام مكوناً رئيساً لشخصية " أوزال " ، وذلك بالنظر إلى عدة اعتبارات . فإضافة إلى ما سبق ذكره بشأن ارتباطه وشقيقه الأكبر " قورقوت أوزال " بحزب " السلامة الوطني " في السبعينيات ، برز هذا المكون في أمور أخرى منها :

١- وجود علاقات " وثيقة " بين " أوزال " وأسرته والطريقة النقشبندية ، وتأثره وتعلمه الكثير من " زايد قوتقو " أحد كبار مشايخ هذه الطريقة (١٨٩٧ - ١٩٨٠) ذات التاريخ الكبير في معارضة " أتاتورك " ومبادئه . (٣٤) وكان " أفرين " قائد انقلاب ١٩٨٠ قد أشار في ١/٧/١٩٩١ إلى " أنه اكتشف متأخراً أن أوزال كان عضواً في طريقة دينية ذات نشاطات مناهضة للعلمانية ، ولو كان يعلم

ذلك ما سمح له بتأسيس حزب الوطن الأم ودخول انتخابات نوفمبر ١٩٨٣ ؛ وأنه رفض الاستجابة لمطلبين طرحهما أوزال في بداية توليه رئاسة الحكومة ، أولهما رفع ترتيب رئيس إدارة الشؤون الدينية في البروتوكول ، وثانيهما العفو عن شيخ النقشبندية الذي كان قد نفى إلى جزيرة بوز قادا بعد سبتمبر ١٩٨٠ . وحرص " أوزال " على الاحتفاظ بتقاليد هذه الطريقة ، حتى أنه كان أول رئيس حكومة تركي يقوم بزيارة ضريح مؤسسها (محمد بهاء الدين النقشبندی) في أوزبكستان .

٢- حرص " أوزال " على ممارسته الشعائر الدينية وتوظيفها سياسيا خلال توليه رئاسة الحكومة وبعد انتخابه رئيساً للدولة وحتى وفاته . ومن ذلك حرصه على أداء صلاة الجمعة في المساجد ، ومحاولاته في ذلك من قبل الكثير من نواب حزبه ووزرائه (بما فيهم عناصر ليبرالية علمانية) ، بل وذهب بعض الوزراء " الإسلاميين " إلى أبعد من ذلك بالظهور مع زوجاتهم وهن يرتدين الحجاب أثناء المشاركة في بعض المناسبات الرسمية (خلافاً للسيدة سمرا أوزال الأكثر عصرية) ، وكان " أوزال " أول رئيس وزراء تركي يؤدي فريضة الحج ، بل أداها خلال رئاسته للحكومة ثلاث مرات كان آخرها في يوليو ١٩٨٨ وتعرض بسببها لانتقادات حادة من الأوساط التركية العلمانية نتيجة " خلطه بين شئون الدولة وممارساته الدينية الخاصة ، وتحويل ذهابه لأداء هذه الفريضة إلى حملة دعائية ورحلة سياسية بغرض زيادة شعبيته بعد نجاحه من محاولة اغتيال في يونيو ١٩٨٨ " .

٣- غلبة الطابع الديني على الخطاب السياسي "لأوزال" المتصف بكثرة استخدام النصوص الدينية والآيات القرآنية ، ومن ذلك دعوته لدى انتخابه رئيساً للجمهورية في ١٩٨٩/١٠/٣١ إلى تماسك حزب " الوطن الأم " الحاكم تطبيقاً لقوله تعالى : "واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا " ، وانتقد هذه الدعوة بشدة حزب المعارضة الرئيسي آنذاك " الديمقراطية الاجتماعي الشعبي " العلماني التوجه باعتبارها "مناهضة للعلمانية " ، فيما دافع عنها نواب من الحزب الحاكم باعتبارها " نداء للوحدة والتضامن " .

٤- يُضاف إلى ما تقدم أن " أوزال " عندما توفي تم تشييعه إلى مثواه الخير وفقاً للتقاليد الإسلامية وسط هتافات التكبير في جنازة " إسلامية " ضخمة .

وقد انعكس المكون الإسلامي لشخصية "اوزال" على مواقفه وحزبه وسياساته إزاء قضايا داخلية (وخارجية) على نحو ساعد على تطور الحركة الإسلامية وتأثيرها السياسي والاجتماعي والاقتصادي والإعلامي ومن المؤشرات المعبرة عن سياسة أوزال " الإسلامية " وانفتاحه على الإسلاميين:

١-مسألة الحجاب، أو بالأحرى مساندة "أوزال" والجناح الإسلامي في حزبه لحق الطالبات الجامعيات في ارتداء الحجاب، وبدأت هذه المسألة في ١٩٨٧/١/٨ بصدر قرار من المجلس الأعلى

للتعليم YOK بفرض حظر على ارتداء الحجاب في الجامعات لأنه "لا يعبر عن الزى الحديث"، مما دفع بنواب هذا الجناح متعاونين في ذلك مع نواب حزب "الطريق الصحيح" إلى إصدار قانون في ديسمبر ١٩٨٨ يسمح بارتداء الحجاب في الجامعات، وشجع "أوزال" إصدار هذا القانون المعروف باسم "قانون الحجاب"، وسواء كان موقف "أوزال" في هذا الخصوص نبع من اعتبارات إسلامية أو أخرى مصلحية (استمالة النواب الإسلاميين وكانوا يشكلون نحو ربع نواب الحزب الحاكم)، فإن الأوساط العلمانية رأت آنذاك "أن التحالف بين نواب الحزبين يمثل انقلاباً في البرلمان، وأن هذا القانون سيتحول إلى رمز لانتصار الأصوليين الإسلاميين وقدرتهم على الاستفادة من مناخ الحرية والديمقراطية - في ظل تعارض حظر الحجاب مع مبدأ الحرية في المجتمع الديمقراطي - في الضغط السياسي على مزيد من المكاسب التي تهدد الأساس العلماني للجمهورية التركية".

ومع اعتراض الرئيس "أفرين" على قانون "الحجاب" بدعوى "تعارضه مع الدستور والعلمانية وإصلاحات أتاتورك"، تمت إحالة القانون إلى المحكمة الدستورية في ١٩٨٩/١/٤ لتصدر الأخيرة قراراً بإلغاء هذا القانون وعدم دستوريته في ١٩٨٩/٣/٧، وجاء في نص هذا القرار "إن الحرية غير المتوافقة مع العلمانية لا ينبغي حمايتها أو الدفاع عنها، وإن إبداء الاحترام للقيم والأعراف الاجتماعية والدينية أمر يختلف عن إصدار قانون للحجاب أساس ديني وبما يشكل تدخلاً في نظام الدولة الذي تم تطهيره من المبادئ الدينية، وإن الحجاب كصورة غير عصرية للزى يتناقض مع القوانين الإصلاحية".

وانتقد "أوزال" هذا القرار في اليوم التالي لصدوره وطالب بإعادة النظر فيه لأن "حظر الحجاب يتعارض مع التطور الديمقراطي الذي بلغته تركيا"، وأكد في الوقت نفسه "أن حكومته تعارض ارتداء زى معين لأغراض دينية سياسية، واستخدام مسألة الحجاب كوسيلة للضغط لأغراض

سياسية"، وفي مقابل تأييد القرار والمطالبة باحترامه من جانب "إردال اينونو" زعيم "الديمقراطي الاجتماعي الشعبي" SHP ونواب ووزراء الجناح الليبرالي في حزب "الوطن الأم" الحاكم، عارض القرار أعضاء التحالف الإسلامي - القومي في الأخير، وإن انقسم هؤلاء بين فريق طالب بإجراء استفتاء شعبي بخصوص مسألة الحجاب (تزعم هذا الفريق وزير الدولة "يوسف بوزقورت أوزال" الشقيق الأصغر لرئيس الوزراء ووزير التعليم "حسن جلال جوزال" ابن عم الأخير) وفريق آخر بقيادة "خليل شيفجين" و "محمد كيشيكلر" طالب بحل المسألة عن طريق إعادة مناقشتها في البرلمان. وشارك الفريق الأول في موقفه عدد من نواب حزب "الطريق الصحيح" الذي كان زعيمه "دميريل" قد انتقد بدوره هذا القرار في ١٩٨٩/٣/١٢ معتبراً "أن ارتداء الحجاب مسألة اقتناع ديني ليس لأحد حق التدخل فيها، وأن مسألة الحجاب ضُخمت بأكثر مما تستحق"، ومضيفاً في ١٩٨٩/٣/١٦ "أنه لا مبرر للخوف من المتدينين،

وان نظام الحكم في إيران لا يمكن تطبيقه في تركيا ، وعلى الشعب التركي ألا يحاول البحث عن مثل هذا النظام وألا يخشى في الوقت نفسه تحول تركيا إليه ذات يوم".

وبعد انتخابات مارس ١٩٨٩ المحلية التي تراجعت فيها شعبية الحزب الحاكم لعدة أسباب ، كان من بينها انقسامه إزاء مسألة الحجاب، سعى الحزب وقائده "أوزال" إلى تسوية المسألة عبر أسلوبين هما:

أ-الالتفاف حول قرار المحكمة الدستورية بحظر الحجاب ، عن طريق ممارسة ضغوط على المجلس الأعلى للتعليم لإلغاء قراره سالف الذكر، وصادر بالفعل هذا المجلس قراراً جديداً في ١٩٨٩/١٢/٢٨ ألغى فعلياً قراره السابق حيث نص على "منح الجامعات حرية التصرف بشكل مستقل في مسألة الزي ، بما لا يتعارض مع العلمانية وإصلاحات أتاتورك ، ودون أي تدخل لاحق من جانب المجلس في هذه المسألة"، ومقابل ترحيب وزير التعليم "عوني أقي يول" بهذا القرار فور صدوره وأمله في أن يؤدي إلى حل المشكلة وتجنب الاستقطاب بين الطلاب، أكد رؤساء عدة جامعات تركية في ١٩٩٠/١/١١ " أن القرار اتخذ تحت ضغوط شديدة من جانب الحكومة التي تضم عدة وزراء أصوليين، وأنه لا يمكن تطبيقه بسبب تعارضه مع قرار المحكمة الدستورية"، كما أكد رئيس هذا المجلس "د. إحسان دوغراماجي" في ١٩٩٠/١٠/١٨ " أن المجلس ليس بمقدوره القيام بأى عمل آخر بصدد مسألة الحجاب، وأنه إذا كان هناك ما ينبغي عمله فيجب إصدار قانون جديد".

ب-إصدار قانون جديد من البرلمان في ١٩٩٠/١٠/٢٥ للسماح بارتداء الحجاب في الجامعات، حيث نص على "السماح بارتداء كافة أشكال الزي في الجامعات، طالما أنها لا تتعارض مع النظم والقواعد المستقرة لكل جامعة"، وصدر القانون بفضل تحالف النواب الإسلاميين بالحزب الحاكم وحزب "الطريق الصحيح" مما أتاح لهم مواجهة معارضة نواب حزب SHP للقانون وكان مشروع القانون الذي قدمته الحكومة إلى البرلمان في ١٩٩٠/١٠/٤ قد أثار انقسامات حادة بين أجنحة الحزب الحاكم، حيث ضغط النواب الإسلاميون من أجل إقراره "لحل مشكلة تعاني منها جماعة كبيرة من الطالبات الجامعيات" ، وعارضه الليبراليون " لأنه يشجع الجماعات الأصولية المناهضة للعلمانية".

من هذه المتابعة لتطورات مسألة الحجاب في تركيا، وبصرف النظر عن كونها مازال مثارة حتى الآن بدرجة أو بأخرى، يمكن استخلاص نتيجة مهمة مؤداها أن النظام السياسى والمجتمع تمكنا في مطلع التسعينيات من التوصل إلى حل ما لهذه المسألة وتجنب "مخاطر" اتساع نطاق المظاهرات الإسلامية آنذاك احتجاجاً على حظر الحجاب، وذلك بفضل الديمقراطية والتعددية الحزبية ومشاركة الإسلاميين في الحياة السياسية والحزبية ، فضلاً عن دور "أوزال" وتوجهاته الإسلامية.

وقبل الانتقال إلى مؤشر آخر لسياسة "أوزال" الإسلامية، تتعين الإشارة إلى أن موقف "أوزال" إزاء مسألة "آياصوفيا" كان أقل وضوحاً في التعبير عن توجهاته الإسلامية، ربما لتقديره شدة حساسية هذه المسألة في ارتباطها بإصلاحات "أتاتورك" وبالعلاقات مع أوروبا المسيحية". ثارت هذه المسألة في مواكبه مسألة الحجاب، حيث طالب الإسلاميون في نهاية ١٩٨٩ بإعادة تحويل متحف "آيا صوفيا" في "استانبول" إلى مسجد، بما يعنيه ذلك من إلغاء قانون صادر في عهد "أتاتورك" في ١٩٣٤/١١/٢٤ بتحويل "آيا صوفيا" إلى متحف بعد أن كانت المسجد الأول للدولة العثمانية منذ فتح "القسطنطينية" في القرن الخامس عشر الميلادي وتحويل كنيستها الكبرى "آيا صوفيا" المبنية عام ٥٣٦ م إلى مسجد، حظى هذا المطلب بمساندة الإسلاميين في "استانبول" ومدن أخرى أهمها "أنقرة" التي شهدت في ديسمبر ١٩٨٩ حملة لجمع مليون توقيع من المؤيدين لإعادة فتح "آيا صوفيا" للصلاة، ففي مقابل سرعة حزب "الطريق الصحيح" في التحرك لتوظيف هذه المسألة سياسياً إلى حد تقدمه في ١٩٨٩/١٢/١٣ بمشروع قانون إلى البرلمان بشأن تحويل "آيا صوفيا" إلى مسجد وتلاوة القرآن طوال اليوم في قصر "طوب قابي"، انقسم الحزب الحاكم بين أعضاء التحالف الإسلامي القومي المطالبين الحزب والحكومة بتبنى موقف أكثر إيجابية إزاء المسألة لأنه "ليس بمقدور أحد أن يمنع المسلمين الذين يشكلون ٩٩% من سكان تركيا من ممارسة شعائرهم الدينية بما في ذلك الصلاة في آيا صوفيا"، وبين النواب والوزراء الليبراليين المعارضين لهذه الدعوة لأن "آيا صوفيا ذات مكانة دولية مهمة لا ينبغي المساس بها، ولا يجب السماح باستغلال هذه المسألة لما سيلحقه ذلك من أضرار كبيرة بصورة تركيا الدولية، فضلاً عن كونها مسألة مصطنعة في ظل وجود العديد من المساجد في استانبول وغيرها من المدن التركية"، واقترب موقف "أوزال" من هؤلاء الليبراليين، حيث أشار في ١٩٩٠/١/١٢ إلى "أن الوقت غير ملائم لإثارة مسألة آيا صوفيا في ظل سعي تركيا إلى الانضمام إلى عضوية المجموعة الأوروبية".

٢- **تطور التعليم الديني** في عهد "أوزال" بتأثير توجهاته والجناح الإسلامي في حزبه، كامتداد لتطوره منذ فترة الحكم العسكري ١٩٨٠-١٩٨٣، وشكل هذا التطور مصدراً للخلاف بين أجنحة الحزب، كما أثار انتقادات الأحزاب المعارضة وخاصة حزب SHP والأوساط العلمانية الأخرى التي رأت فيه استفادة من جانب "الأصوليين" من التطور الديمقراطي في استراتيجيتهم الرامية إلى "غزو الدولة من الداخل". وعبر عن هذا التطور أكثر من مؤشر:

أ-زيادة عدد المدارس الدينية العليا وطلابها، ورغم ثبات عدد هذه المدارس في الفترة ١٩٨٣-١٩٨٦ (٣٤١) مدرسة، إلا أن عدد طلابها زاد خلال الفترة نفسها من (٧٦) ألفاً إلى (٨٧)

ألفاً وفي عام ١٩٨٩ زاد عدد المدارس إلى (٣٨٣) مدرسة وعدد طلابها إلى (٨٨) ألفاً، وشكل العدد الأخير نسبة (١٣%) من إجمالي طلاب التعليم الثانوي في تركيا عام ١٩٨٩.

ب- زيادة عدد المدارس الدينية الأخرى، حيث وصلت في مايو ١٩٩١ إلى (٣٧٥) مدرسة من المدارس الدينية المتوسطة ذات الثلاث سنوات وتضم (١٨) ألف طالب ، و (٥١٩٧) مدرسة ابتدائية دينية بها (١٦٥,٢٨١) طالب.

ج- زيادة الدعم المالي الحكومي للتعليم الديني عبر مؤسسة الشؤون الدينية - الأوقاف التي تملك (٣٧٠٤) عقارات متنوعة وشركات تجارية وفقاً لتقدير المصادر التركية في أبريل ١٩٩٠، فضلاً عن مشاركتها في مشروعات مالية مع الدول العربية النفطية مثل مؤسسة التمويل التركية - الكويتية المشتركة. ففي الفترة ١٩٨٤-١٩٨٩ بلغ الدعم المالي المقدم من هذه المؤسسة إلى (٥) آلاف مدرسة دينية ابتدائية (١,٥) مليار ليرة تركية منها (١,٧٣٦,٣٠٠) مليون ليرة في عام ١٩٨٩، وبلغت اسهاماتها خلال الفترة نفسها في بناء المدارس الدينية (٥١٥,٢٨٠) مليون ليرة منها (١٩٣,٣٨٦) مليون ليرة في عام ١٩٨٩، وقدمت في العام الأخير منحاً دراسية قيمتها (٩٥٣,٩٥٥) مليون ليرة لـ (١٨٩٣١) من خريجي المدارس الدينية العليا^(١) ، وفي نهاية عام ١٩٨٧ كان يتبع هذه المؤسسة (١٢) داراً لاستضافة وإقامة طلاب التعليم الديني في المرحلتين الثانوية والجامعية من مجموع (١١٤٠) داراً كان يقيم بها (٢١٢٣٠) من هؤلاء الطلاب، مع قيام الجمعيات والهيئات الدينية الأهلية بإدارة باقي هذه الدور.

د- مواصلة حكومات حزب " الوطن الأم " برئاسة " أوزال " السياسة المتبعة بعد انقلاب ١٩٨٠ بشأن السماح لخريجي المدارس الدينية العليا بالالتحاق بكافة الكليات الجامعية عدا الكليات العسكرية ، بل أن نائب الحزب "عادل كوجوك" عن "قونيا" اقترح خلال مناقشة البرلمان لمشروع الميزانية في ١٩٨٩/١١/٨ السماح هؤلاء الطلاب بدخول الكليات العسكرية.

هـ- موافقة البرلمان التركي في مايو ١٩٩١ على مشروع قانون مقدم من نواب الجناح الإسلامي بالحزب الحاكم (بعد تعديل صياغة الأولى من جانب الجناح الليبرالي في الحزب) بشأن إعادة تنظيم المدارس الدينية ذات الثلاث سنوات بزيادة فترة الدراسة بها إلى خمس سنوات ، ومنح خريجها دبلومات المدارس المتوسطة بشرط اجتيازهم اختبارات في مواد إضافية أسوة بغيرهم من خريجي المدارس المهنية الأخرى غير المرتبطة بوزارة التعليم ، وبدون توافر هذا الشرط يعامل هؤلاء معاملة خريجي المدارس الابتدائية (لم يكن المشروع الأصلي يتضمن هذا الشرط) ونص القانون أيضاً على إعادة تنظيم إدارة

^(١) وصل سعر صرف الليرة التركية إلى (٢٨٠) ليرة للدولار في نهاية ١٩٨٣ و (٨٣٥٦) ليرة للدولار في نهاية ١٩٨٩.

التعليم الديني بإدارة الشؤون الدينية لتتولى إنشاء مراكز للتعليم الديني ودورات القرآن بما يحقق سلطة أكبر للدولة على نشاطات المدارس الدينية.

إضافة إلى ذلك الاهتمام بالتعليم الديني وتطوره، شهدت حكومات "أوزال" قيام بعض الوزراء الإسلاميين باتخاذ أو التوصية باتخاذ تدابير "إسلامية" بشأن التعليم "العلماني" فوزير التعليم "وهبي دينتشرلر" في عامي ١٩٨٣ و١٩٨٤ منع تدريس نظرية "داروين" في المرحلتين الابتدائية والمتوسطة، وأمر بارتداء الفتيات ثياباً أكثر احتشاماً في استعراضات واحتفالات عيد الشباب والرياضة في ١٩ مايو من كل عام، وأوصى بتدريس اللغة العربية في المدارس المتوسطة والتعريف بالفلسفة الإسلامية في الكتب المدرسية.^(٣٦)

وتزعم حزب "اينونو" SHP القوى العلمانية المعارضة لتطور التعليم الديني في عهد "أوزال"، حتى أن نواب الحزب طالبوا إبان مناقشة البرلمان لمشروع الميزانية العامة في ١٩٨٩/١١/٨ باغلاق كافة المدارس الدينية في تركيا بدعوى "انها تغرس التعصب الديني الذي يوفر بيئة ملائمة للحركات الأصولية المتطرفة" وفي تقرير أصدره في ١٩٩١/٤/٢٠ عن "العلمانية والأصولية"، أوصى الحزب باتخاذ مجموعة من التدابير "الحماية العلمانية من مخاطر نمو الاتجاهات الأصولية" وكان منها على صعيد التعليم: "تحويل المدارس الدينية العليا إلى مدارس مهنية، وتحويل المقررات الدينية في المدارس إلى مواد اختيارية، وتغيير بنية إدارة الشؤون الدينية".

٣- تطور النشاطات المالية والاقتصادية الإسلامية في عهد حكومات "أوزال" الذي أتاح سياسته الاقتصادية الليبرالية الفرصة للعناصر المالية و "البورجوازية" الإسلامية لتأسيس شركات كبرى، وساهم في ازدياد نمو هذه الشركات اهتمام "أوزال" بالتجارة مع الدول العربية والإسلامية ولاسيما مع السعودية والكويت، مع دخول شقيقه "قورقوت أوزال" كشريك مهم في الاستثمارات المشتركة مع السعوديين والكويتيين. وكان من القرارات الأولى "لاوزال" فور توليه رئاسة الحكومة، قراره في ١٩٨٣/١٢/١٦ بإنشاء مؤسستين للتمويل الإسلامي بالمشاركة مع السعودية: "مؤسسة فيصل للتمويل" وللسعودية (٩٠%) من رأس مالها و"دار البركة التركية" وللسعودية (٨٠%) من رأس مالها، ولحققت بهما في نهاية ١٩٨٨ "شركة الأوقاف المالية التركية-الكويتية" وحصة الكويت (٦١%) من رأس مالها. وتقع المراكز الرئيسية لهذه المؤسسات العاملة وفق نظام المشاركة في الربح والخسارة في "استانبول"، مع انتشار فروعها في عدة مدن تركية (بلغ عددها خمسة عشر فرعاً حتى يناير ١٩٩٠)

وتتمتع هذه المؤسسات بوضع متميز نسبياً مقارنة بالمصارف الأخرى بموجب القرار المنشئ لها عام ١٩٨٣، كإخفاض معدلات الاحتياطي لديها إلى (١%) من قيمة الودائع مقابل (١٣%) للمصارف

الأخرى، وانخفاض معدلات السيولة لديها إلى (٢٠%) من قيمة الودائع مقابل (٣٠%) لغيرها، مما يعنى انخفاض تكلفة التمويل لديها، ويفسر ارتفاع معدلات نمو أرباحها رغم قيامها بتوزيع (٨٠%) من إجمالي أرباحها كعوائد للمودعين.

وتحقق هذه المؤسسات تطوراً ملموساً في مجالات الإبداع والاستثمار . ففي نهاية ١٩٨٧ بلغ مجموع الودائع لدى " مؤسسة فيصل " و " دار البركة " حوالى (١٦١) مليار ليرة بنسبة (١,٨١%) من إجمالي الودائع في القطاع المصرفي التركي ، وبلغ معدل نمو الودائع لديهما في العام نفسه (١٢%) مقابل (٢٨%) لدى المصارف الأخرى . وبين عامي ١٩٨٦ و ١٩٨٧ زادت أرباح المؤسسة الأولى بنسبة (٥٣%) لتصل إلى (٤) مليارات ليرة ، وزادت أرباح الثانية بنسبة (٢٦%) إلى (٥,٨٥) مليار ليرة . وفي نهاية ١٩٨٩ بلغ إجمالي الودائع لدى المؤسسات الثلاث (٥٣٨,٢) مليار ليرة بنسبة (١,٣%) من إجمالي الودائع .^(٣٦)

وتعرضت ، وما تزال ، هذه المؤسسات لانتقادات الأوساط العلمانية على أرضية أكثر من اعتبار : قيامها " بتجميع المدخرات باستغلال المعتقدات الدينية ، مما يعنى الانتقال باستغلال الدين في الحياة السياسية من جانب بعض الأحزاب إلى النظام المصرفي " ، و " إتاحتها الفرصة أمام الإسلاميين للتغلغل في الاقتصاد التركي " ، و " سماتها ونشاطاتها المناهضة للعلمانية كتقديم قروض ميسرة لمعارض الكتب الإسلامية والصحف ومشروعات أخرى إسلامية التوجه ، واهتمامها بدعم فروعها في قونيا كمركز للحركة الأصولية ، وخلو مراكزها وفروعها من صور أتاتورك ، وانخفاض نسبة الإناث العاملات فيها وتحجبن " .

٤- زيادة تأثير الطرق الدينية في عهد حكومات " أوزال " الذى اتصف بقدر كبير من " التسامح " إزاء حرية عمل هذه الطرق وتأثيرها في المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية والإعلامية ، رغم أنها محظورة قانوناً بحكم " تهديدها للعلمانية " . وفسر باحث تركي " علماني " هذا " التسامح " في ١٩٨٩/١١/٢٢ " بأنه نابع من اعتقاد السلطة الحاكمة بإمكانية الاعتماد على الإسلام كوسيلة فعالة في مواجهة القوى اليسارية والشيوعية " .^(٣٦)

ثالثاً الأداء السياسى "للفاه" و "الفضيلة" : وقضايا الهوية والعلمانية والعلاقات مع الغرب ١٩٨٣-٢٠٠٠م:

ارتبطت الحركة الإسلامية التركية وصعودها في الثمانينيات والتسعينيات (حتى يناير ١٩٩٨) سياسياً وحزبياً بحزب " الرفاه " RP بزعامة " أربكان " منذ تأسيس الحزب عام ١٩٨٣ ورئاسة الأخير له منذ

^(٣٦) سعر صرف الليرة التركية (١٠١٨,٣٥) ليرة للدولار في نهاية ١٩٨٧ و (٨٣٥٦) ليرة للدولار في نهاية ١٩٨٩ .

عام ١٩٨٧ ليحقق عبره زيادة متواصلة في شعبيته في الانتخابات العامة والمحلية وصولاً به إلى احتلال المركز الأول في انتخابات ديسمبر ١٩٩٥ البرلمانية، ليُأس بعد ستة أشهر (يونيو ١٩٩٦) أول حكومة في تاريخه السياسي بالائتلاف مع حزب " الطريق الصحيح " ، وهي أيضاً أول مرة في تاريخ تركيا منذ تأسيس جمهوريتها برأس الحكومة فيها سياسى إسلامى التوجه ، وانهارت الحكومة بعد عام (يونيو ١٩٩٧) بفعل ضغوط العسكريين والعلمانيين ، وتعرض الحزب للحظر ومنع زعيمه - وآخرين من رفاقه - من ممارسة السياسة لمدة خمس سنوات في يناير ١٩٩٨ ، وامتد هذا الحظر لاحقاً (مارس ٢٠٠٠) بالنسبة إلى " أريكان ليصبح مدى الحياة ، ويظهر " الفضيلة " لاستكمال " مسيرة " سلفه ويتعرض بدوره لضغوط قد تنتهى بحظره بالرغم من حرصه على الاتصاف بقدر أكبر من " الحذر " في التعامل مع العسكريين والعلمانيين ، وهي سمة لم يكن " اريكان " نفسه مفتقداً إليها وخصوصاً إبان رئاسته للحكومة .

وفيما يلي متابعة لأبرز معالم التطور السياسى " للرفاه " ووريثه " الفضيلة " ، وعوامل هذا التطور، ومدى التغير والاستمرار في توجهات " الرفاه " وزعيمه " أريكان " إزاء مسائل داخلية وخارجية وثيقة الصلة بموضوع هذه الدراسة ولا سيما العلاقات مع أوروبا قبل رئاسته للحكومة وخلالها ، وتوجهات " الفضيلة " بشأن المسألة الأخيرة نفسها . (٣٧)

١- حزب " الرفاه " فى السياسة التركية يوليو ١٩٨٣-٦ يونيو ١٩٩٦

تأسس " الرفاه " فى ١٩٨٣/٧/١ كامتداد لحزب " السلامة الوطنى " المحظور فى ١٦ / ١٠ / ١٩٨١ ، وانتخب " اريكان " رئيساً له فى ١٩٨٧/١٠/١١ بعد الاستفتاء الشعبى فى ١٩٨٧/٩/٦ بشأن رفع الحظر السياسى على قادة أحزاب ما قبل انقلاب ١٩٨٠ ، ولكنه تولى زعامته فعلياً خلال تلك الفترة ١٩٨٣-١٩٨٧ التى تولى فيها " أحمد تكدال " رئاسة الحزب

وشارك " الرفاه " بفاعلية، منذ تأسيسه وحتى حظره، فى الحياة السياسية والانتخابات العامة والمحلية باستثناء انتخابات ١٩٨٣ البرلمانية التى منعه العسكريون من خوضها . ويمكن متابعة تطور الأداء السياسى للحزب فى هذه الانتخابات على النحو التالى .

١ - انتخابات مارس ١٩٨٤ المحلية نال فيها الحزب (٧٧٨,٦٢٢) ألف صوت بنسبة (٤,٤%) من إجمالى الأصوات ، وفاز بأمانة بلدية واحدة من مجموع (٦٧) بلدية كبرى . ورغم " تواضع " هذه النتيجة التى جعلت " الرفاه " يأتى فى المركز الأخير بين الأحزاب المشاركة فى تلك الانتخابات ، إلا أنها تعد " مقبولة " باعتبارها التجربة الانتخابية الأولى للحزب الذى كان ما يزال يؤسس نفسه ويعيد بناء كوادره وهيكله ، فضلاً عن أثر غياب " أريكان " وانضمام كثير من قيادات وعناصر حزبه السابق "

السلامة الوطنى " إلى حزب " الوطن الأم " الذى ذهب إليه معظم أصوات الإسلاميين فى تلك الانتخابات .

٢- انتخابات أكتوبر ١٩٨٧ البرلمانية شكلت بداية استعادة " الرفاه " لقوة سلفه " السلامة الوطنى " فى السبعينيات ، خصوصاً مع تولى " أريكان " رئاسة الحزب ، حيث ارتفعت أصواته إلى (١٠٧١٧ و ٤٢٥) مليون صوت بنسبه (٧,٢%) من إجمالى الأصوات ، بيد أن هذه النسبة لم تتح للحزب دخول البرلمان لانخفاضها عن الحد الأدنى للنسبة اللازمة لذلك (١٠%) ، وإن كان قد نجح فى تحسين ترتيبه باتجاه الابتعاد عن المرتبة الأخيرة التى شغلها حزب " الديمقراطية الإصلاحية " (٠,٨%) ، كما أن نتيجته كانت أفضل من حزب " العمل القومى " MCP التى لم تتجاوز (٢,٩%) .

٣- انتخابات مارس ١٩٨٩ المحلية شهدت تقدم " الرفاه " إلى المركز الرابع بين الأحزاب السبعة المشاركة فيها من حيث نسبة التصويت لصالحه (٩,٨٣%) مقابل (٢٨,٣٦%) للحزب " الديمقراطى الاجتماعى الشعبى " SHP و (٢٥,٣٧%) لحزب " الطريق الصحيح " DYP و (٢١,٨٨%) لحزب " الوطن الأم " الحاكم ANAP ، وشغل " الرفاه " المركز الثالث بين هذه الأحزاب من حيث عدد المحافظات/البلديات التى فاز فيها مرشحوه فى انتخابات الإماء (٥) محافظات من بينها " قونيا " و " سيواس " و " شانلى أورفا " مقابل (٤٠) محافظة لحزب SHP و (١٦) لحزب DYP و (٢) فقط للحزب الحاكم . ويعزى ذلك إلى عوامل مرتبطة عموماً بتراجع شعبية " الوطن الأم " كالتضخم وارتفاع نفقات المعيشة والتفاوت الاجتماعى والفساد السياسى ، فضلاً عن وضوح موقف " الرفاه " وزعيمه إزاء مسألة الحجاب سالفة الذكر بدرجة أكبر من الحزب الحاكم على نحو ساعده على جذب عدد أكبر من أصوات الناخبين الإسلاميين . وكان " أريكان " قد ذكر فور صدور قرار المحكمة الدستورية فى ١٩٨٩/٣/٧ بإلغاء قانون الحجاب " أنه من الضرورى إلغاء الحظر المفروض على ارتداء الحجاب ، لأن الحجاب جزء من الزى القومى وحظره يتعارض مع حقوق الإنسان والعلمانية ذاتها ، وأن للناس الحق فى التعبير عن الاحتجاج ضد هذا الحظر كوسيلة لمقاومة الضغوط التى تمس حقوقهم الطبيعية " .

٤- انتخابات أكتوبر ١٩٩١ البرلمانية المبكرة خاضها " الرفاه " متحالفاً مع حزبي " الديمقراطية الإصلاحية " و " العمل القومى " ، ونال التحالف (٦٢) مقعداً من مجموع مقاعد البرلمان (٤٥٠) مقعداً وبعد الانتخابات انسحب الحزبان الأخيران من التحالف وعاد الأخير إلى اسمه القديم؛ السابق لانقلاب ١٩٨٠؛ " الحركة القومية " MHP ، ونال التحالف أكثر من (٤,١٢) مليون صوت بنسبة (١٦,٩%) من إجمالى الأصوات ، ورغم صعوبة تقدير نسبة أصوات كل حزب من أحزاب التحالف ، إلا أن البعض قدر أن " الرفاه " حصل على ما يتراوح بين ١١-١٢% من إجمالى الأصوات . وأتاحت هذه النتيجة " للرفاه " شغل (٤٠) مقعداً فى البرلمان ليحتل المركز الرابع بين الأحزاب الممثلة فى البرلمان

بعد " الطريق الصحيح " (١٧٨) مقعداً و " الوطن الأم " (١١٥) مقعداً و " الديمقراطي الاجتماعي الشعبي " (٨٨) مقعداً . وهكذا تمكن " أريكان " بعد (١١) عاماً من انقلاب ١٩٨٠ من العودة إلى البرلمان على رأس حزب له ثقله السياسي ليمارس معارضة نشطة للكثير من السياسات الداخلية والخارجية للائتلاف الحاكم من حزبي " الطريق الصحيح " و " الديمقراطي الاجتماعي الشعبي " برئاسة " ديميريل " حتى مايو ١٩٩٣ وخليفته " تشيلير " حتى الانتخابات البرلمانية اللاحقة في ديسمبر ١٩٩٥ . (*)

٥- انتخابات مارس ١٩٩٤ المحلية وحقق فيها " الرفاه " تقدماً كبيراً باحتلاله المركز الثالث بين الأحزاب المشاركة فيها ، حيث نال (١٩,١%) من إجمالي الأصوات مقابل (٢١,٤%) لحزب DYP و (٢٠,٤%) لحزب ANAP ، وفاز لأول مرة برئاسة أهم بلديتين في تركيا وهما " استانبول " و " انقره " و (٢٦) بلدية أخرى في وسط وجنوب شرق الأناضول . يعود تزايد عدد المصوتين لصالح " الرفاه " في هذه الانتخابات إلى (٥٩٤٨ و ٥٩٤٨) ملايين إلى تنامي الشعور الإسلامي في تركيا ، وفعالية الحملة الانتخابية للحزب وقدرتها على اجتذاب أكثر من (٤٠%) من أصوات الناخبين في المدن الكبرى ممن كانوا قد صوتوا في انتخابات ١٩٨٩ المحلية لصالح حزبي DYP و SHP ، المشاركين في الحكومة ، باستغلال حالة عدم الرضا عن سياسة الحكومة في التعامل مع المشكلات الاقتصادية والاجتماعية . ومما يؤكد ذلك أن " الخاسر الأكبر " في هذه الانتخابات كان حزب SHP الذي انخفضت نسبة التصويت لصالحه مقارنة بانتخابات ١٩٨٩ من (٢٨,٣٦%) إلى (١٣,٦%) وعدد بلدياته من (٤٠) إلى (١١) بلدية .

٦- انتخابات ٢٤ ديسمبر ١٩٩٥ البرلمانية المبكرة حقق فيها " الرفاه " المركز الأول بحصوله على أصوات (٦٠١٢ و ٤٥٠) ملايين ناخب بنسبة (٢١,٣٢%) من إجمالي الأصوات و (١٥٨) مقعداً من مجموع (٥٥٠) مقعداً مقابل (١٩,٢٠%) و (١٣٥) مقعداً لحزب DYP و (١٩,٦٦%) و (١٣٢) مقعداً لحزب ANAP و (١٤,٦٥%) و (٧٦) مقعداً لحزب " اليسار الديمقراطي " DSP و (١٠,٦٩%) و (٤٩) مقعداً لحزب CHP ، وأخفق " أريكان " في تكوين حكومة ائتلافية بسبب رفض الأحزاب الأخرى " العلمانية " التعاون معه بتأثير القوى الأخرى (المؤسسة العسكرية بوجه خاص) المعارضة لتولييه السلطة . ساهم " أريكان " ونواب حزبه من خلال المعارضة

(*) في فبراير ١٩٩٥ اندمج " الديمقراطي الاجتماعي الشعبي " SHP و " الشعب الجمهوري " CHP تحت اسم الأخير وقيادته " دينز بايكال " وكان الأخير قد كون حزبه أصلاً في سبتمبر ١٩٩٢ نتيجة انشقاق عن SHP . وفي ١٩٩٥/٩/٢٠ انحازت حكومة " تشيلير " إثر انسحاب حزب CHP بسبب احتجاجه على إخفاقها في مواجهة المشكلات الاقتصادية ومطالبته بإجراء انتخابات برلمانية مبكرة قبل موعدها المقرر في نوفمبر ١٩٩٦ . وشكلت " تشيلير " حكومة أقلية من حزباها انهارت بدورها في ١٩٩٥/١٠/١٥ بعد تصويت البرلمان بسحب الثقة منها . أعقبها تشكيل حكومة ائتلافية من حزباها و CHP في ١٩٩٥/١٠/٣١ بعد أربعة أيام من موافقة البرلمان على مشروع قانون بإجراء انتخابات مبكرة في ١٩٩٥/١٢/٢٤ .

النشطة في البرلمان ، ضمن عوامل أخرى ، في دفع حكومة "مسعود يلماز " الائتلافية المشكلة في ١٩٩٦/٣/٣ من حزبي ANAP و DYP إلى الاستقالة في ١٩٩٦/٦/٦ .

٧-انتخابات ٣ يونيو ١٩٩٦ المحلية الجزئية وجرت في (٤١) بلدية ، وعزز فيها " الرفاه " وضعه السياسي باحتفاظه بالمركز الأول بحصوله على (٣٣,٥%) من إجمالي الأصوات مقابل (٢٠,٩%) لحزب ANAP و (١١,٩%) لحزب DYP و (٩,١%) لحزب DSP و (٦,٧%) لحزب CHP ، وكانت نتائج هذه الانتخابات عاملاً مهماً ضمن عوامل أخرى - في صرف الأنظار عن الدعوة إلى إجراء انتخابات برلمانية جديدة خشية ازدياده قوة " الرفاه " ، وفي الدفع نحو تشكيل ائتلاف حكومي بين " الرفاه " و " الطريق الصحيح " في ١٩٩٦/٦/٢٩ .

٢- برنامج " الرفاه " وتوجهاته السياسية قبل وصوله إلى السلطة في يونيو ١٩٩٦

رغم توجهاته الإسلامية من منطلق منظوره القومي ، كان " الرفاه " حريصاً على تأكيد أنه ليس حزباً دينياً ، كما تبني زعيمه " أريكان " موقف المعارضة لتأسيس أحزاب دينية في تركيا . ففي ١٩٨٩/١٢/١٧ ذكر " أريكان " : " أنه في حالة إلغاء المادة ١٦٣ من قانون العقوبات التي تحظر إنشاء أحزاب دينية وتجرم نشر الدعاية الدينية والقيام بنشاطات أصولية مناهضة للعلمانية ، لن تكون هناك إمكانية أو حاجة لتأسيس حزب إسلامي يعلن أن الإسلام منظوره والقرآن دستوره ، فلا يمكن لمثل هذا الحزب أن يظهر أو ينجح لأن الأحزاب تؤسس لحل مشكلات المجتمع ولا يمكن أن تستند إلى الدين ، ولن يقدم مثل هذا الحزب حلولاً جوهرية للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية في تركيا... ولن يعيد حزب الرفاه تنظيم نفسه في حالة إلغاء هذه المادة لأنه أنشئ في ظل القانون القائم، ولا يمكن لهذه المادة أن تؤثر بأي شكل على سياسة الحزب " ولم يتأثر الحزب بالفعل بإلغاء هذه المادة بموجب قانون أصدره البرلمان في إبريل ١٩٩١ ، وحرص " أريكان " على أن يؤكد مجدداً عقب انتصار حزبه في انتخابات ديسمبر ١٩٩٥ البرلمانية " أن الرفاه ليس حزباً إسلامياً بل حركة سياسية " .

وعلى غرار سلفه "السلامة الوطني" ، عبر "الرفاه" في برنامجه وأيديولوجيته عن المنظور القومي القائم على الجمع بين التوجهات الإسلامية والقومية ، وإن تم التعبير عن التوجهات الإسلامية بمفهوم "النظام العادل" عوضاً عن "النظام الإسلامي" الذي لم يرد في وثائق الحزب الرسمية لتجنب الحظر المفروض من جانب الدستور وبعض القوانين على النشاطات ذات النزعة الدينية أو العرقية أو المسببة للفرقة الاجتماعية. وساعد على غلبة الوزن النسبي للتوجهات والقيم الإسلامية في هذه "التوليفة" تميز موقف "الرفاه" عن الأحزاب الأخرى إزاء مسائل معينة من أهمها العلمانية والعلاقات مع الغرب. "الرفاه" والعلمانية

عبر حزب "الرفاه" بسبب توجهاته الإسلامية عن مواقف معارضة لمفهوم العلمانية المطبق في تركيا منذ تأسيس الجمهورية ، وجعل هذا المفهوم هدفاً مركزياً لحركته السياسية والفكرية، واعتمد الحزب وقائده في انتقاد العلمانية على عاملين أساسيين:

١- إن العلمانية تعبر عن "عقلية المحاكاة والتقليد " للغرب ذى الثقافة القائمة على سيادة القوة والمعارضة مع الثقافة القومية والتاريخية للأمة التركية.

٢- إن الدولة التركية لا تطبق العلمانية بمعناها السائد في الغرب، أى فصل الدين عن الدولة وعدم تدخل أى طرف منهما فى شئون الآخر، إذ أن هذه الدولة تتدخل من خلال الدستور والقوانين فى الشئون الدينية وتفرض حظراً على النشاطات الدينية وتقوم بممارسات مخالفة للعلمانية "كفرض زى معين ، وعدم منح جوازات السفر للمحجبات ، ووضع عراقيل أمام الراغبين فى أداء فريضة الحج".

ومن الملاحظ أن "أربكان" كان يتجنب الحديث أو الانتقاد المباشر للعلمانية وتطبيقها فى الفترة السابقة لتحول تركيا إلى التعددية الحزبية، وتحديدًا فترة "أتاتورك" ، كما أنه كان حريصاً فى انتقاده للعلمانية على التركيز على جانب الحريات الدينية دون إبراز موقفه بوضوح إزاء دور الدولة - بمعزل عن الدين - فى الحياة السياسية والاجتماعية لتجنب الوقوع فى انتهاك الدستور والقوانين وإن كان آخرون من عناصر الحزب وكوادره لم يلتزموا بهذا الحذر، ومنهم "إبراهيم خليل جيليك" أمين الحزب فى "شانلى أورفا" الذى صرح فى ١٥/٤/١٩٨٩ بعد أقل من شهر من فوزه فى انتخابات ٢٦/٣/١٩٨٩ المحلية " بأنه ليس من أنصار العلمانية أو أتاتورك" ، مما أدى إلى مثوله أمام محكمة أمن الدولة "بأنقرة" بتهمة " انتهاك العلمانية والدعوة إلى العودة إلى الإسلام " وحبسه على ذمة هذه القضية لمدة أسبوعين من ١٦ - ٣٠ إبريل ١٩٨٩. وكان "جيليك" قد أثار قبل ذلك انتقادات العلمانيين الأتراك بسبب إثباته "الاقتراح بزوجتين" فى إقرار الذمة المالية لدى توليه رئاسة هذه البلدية بما يتعارض مع حظر تعدد الزوجات بموجب القانون التركى ، رغم انتشار هذا فعلياً فى مناطق تركيا الجنوبية والشرقية بوجه خاص.

٣- "الرفاه" والعلاقات مع أوروبا والغرب وإسرائيل والعالم الإسلامى:

انطلاقاً من المنظور القومى "للفاه" ، كانت رؤية الحزب وزعيمه (قبل رئاسته

للحكومة) تقوم على ما يلى :

١- معارضة أى تقارب أو تكامل بين تركيا وأوروبا وأمريكا وإسرائيل ، وكلها قوى مترابطة، ذلك أن انضمام تركيا إلى المجموعة الأوروبية - الاتحاد الأوروبى يشكل "انتحاراً" لأنه يؤدى إلى تقويض المصالح

التركية الحقيقية وتهددها على الأصعدة الاقتصادية والسياسية والثقافية؛ فمن الناحية الاقتصادية تبرز مخاطر القضاء على الصناعة الوطنية في ظل إغراق السوق التركية بالمنتجات الأوروبية ، فضلاً عن معارضة المجموعة حرية انتقال العمالة التركية عبر دولها ومن الناحية السياسية لا تحتاج تركيا إلى الغرب كي تصنع قوانينها ، وليس من مصلحتها التنازل عن سيادتها للغرب الذي سيدفعها إلى محاربة المسلمين جنباً إلى جنب مع إسرائيل ومن الناحية الثقافية فإن الثقافة الغربية، القائمة على القوة والتمييز العنصري ثقافة خطيرة وغير إنسانية وتعاني من التحلل والانحدار وتؤدي بالغرب إلى التدخل ضد الشعوب الأخرى اعتماداً على ما يملكه من قوة ، وليس من صالح تركيا تحمل أوزار هذه الثقافة والابتعاد عن ثقافتها القائمة على سعادة الإنسان لاستنادها إلى الإيمان - الإسلام بدعوته إلى العدل والحق والمساواة وعدم التمييز؛ وبالتالي لا يُعقل أن يتم فصل (٦٠) مليون تركي (عام ١٩٩٠) عن العالم الإسلامي الذي يتجاوز مليار نسمة باتجاه الانضمام إلى مجتمع مسيحي - المجموعة الأوروبية لا يتجاوز (٤٠٠) مليون نسمة.

٢- انضمام تركيا وقيادتها لمجموعة - كتلة إسلامية جديدة كأفضل خيار خارجي لها ينسجم مع مصالحها وماضيها الإسلامي ، فضلاً عن كونها مؤهلة لقيادة هذه المجموعة لعوامل تاريخية وجغرافية ولتقدمها التكنولوجي مقارنة بالدول الإسلامية الأخرى ، وستضم المجموعة كافة البلدان الإسلامية في إطار " منظمة الأمم المتحدة للدول الإسلامية " المستندة إلى الحق على عكس منظمة الأمم المتحدة الحالية القائمة على القوة والمؤسسة لإسرائيل والعاملة على حمايتها ، والهدف من المنظمة المقترحة تحويل العالم الإسلامي إلى كتلة عالمية واحدة قوية ومؤثرة ، و "منظمة للتعاون الدفاعي المشترك للدول الإسلامية " هدفها وقف الظلم ومنع العدوان وإقرار الحق والعدالة ، و "سوق إسلامية مشتركة" لتحقيق التعاون الاقتصادي بين هذه الدول ، والانتقال إلى " وحدة نقد إسلامية مشتركة" يتم تداولها في كافة هذه الدول بهدف " التحرر من الدولار الأمريكي الذي يخدم الإمبريالية والصهيونية".

٣- " الرفاه " في السلطة ومواقفه تجاه العلمانية والعلاقات مع أوروبا والعالم الإسلامي
كُلف "أربكان" بتشكيل الحكومة الجديدة في ١٩٩٦/٦/٧ ، وأجرى لهذا الغرض مشاورات مع قادة الأحزاب اليمينية واليسارية ، وانتهت مفاوضاته مع "تشيللر" زعيمة "الطريق الصحيح" DYP إلى إعلان اتفاق حزبيهما في ١٩٩٦/٦/٢٩ على تشكيل حكومة ائتلافية على أساس تولي "أربكان" رئاستها لمدة عامين حتى يونيو ١٩٩٨ وتعقبه في العامين التاليين " تشيللر" وتتولى أيضاً في الفترة الأولى منصب نائب رئيس الوزراء ووزيرة الخارجية. ضمت الحكومة (٢٧) وزارة ، منها (١٤) للرفاه (وزارات الطاقة وتولاها رجائي قوطان ، والمالية ، والاسكان والمرافق ،

والعدل، وعشر وزارات دولة إحداهما للشئون الاقتصادية وتولاها عبد الله جول)، ونال الشريك الأصغر **DYP** أربعة وزارات مهمة (الخارجية ، والدفاع ، والتعليم ، والصناعة والتجارة) وتسع وزارات دولة إحداهما الوزارة المستولة عن رئاسة الشئون الدينية.

وبرغم دور المؤسسة العسكرية القوية في منع "الرفاه" بعد انتخابات ١٩٩٥ من المشاركة في السلطة، وتشجيعها لحزبي " يلماز" و "تشيللر" على تكوين حكومة في مارس ١٩٩٦ ، إلا أن انهيار الأخيرة بعد ثلاثة أشهر دفعها إلى تغيير موقفها لاحتواء الأزمة السياسية القائمة عبر "السماح" بتكوين ائتلاف بين "الرفاه" الإسلامي التوجه و"الطريق الصحيح" ذى التوجه العلماني ، وذلك على أساس أن من شأن وجود شريك علماني وغربي التوجه ويحتكر الوزارات الأساسية في الائتلاف ، فضلاً عن قيام المؤسسة العسكرية فعلياً بدور " القابض على التوازن " بين الطرفين ، تقييد حرية حركة " الرفاه" وزعيمه في اتخاذ قرارات داخلية أو خارجية لا تتفق ورؤى هذه المؤسسة والقوى العلمانية الأخرى ومصالحها، ولا سيما ما يتعلق منها بالحفاظ على الجمهورية العلمانية القائمة والسعى إلى تدعيم العلاقات مع أوروبا والولايات المتحدة وكذا إسرائيل. وفي ضوء تقدير "أربكان" لهذا الواقع ومعطياته، وخبراته السابقة في السبعينيات في الائتلاف مع شركاء مختلفين أيديولوجياً ، واتصافه "بالواقعية والعملية" ، جاءت مواقفه الفعلية في معظمها مغايرة لتوجهاته السياسية "المعلنة" وبرنامجه حزبه قبل يونيو ١٩٩٦ سواء بصدد القضايا الداخلية أو الخارجية :

١- العلمانية: تعهد "أربكان" باحترام المبادئ العلمانية للجمهورية التركية في بيان تشكيل حكومته في ٢٩/٦/١٩٩٦ ، وحرص فور توليه رئاسة الحكومة - في سابقة هي الأولى من نوعها - على زيادة ضريح "أتاتورك" حيث تعهد مجدداً بالحفاظ على مبادئ الجمهورية التي أسسها الأخير.

٢- العلاقات مع أوروبا وأمريكا وإسرائيل : تعهد "أربكان" في بيان تشكيل حكومته " بمواصلة السعي لاندماج تركيا في الاتحاد الأوروبي ، والالتزام بجميع المعاهدات الدولية التي وقعتها تركيا مع دول العالم "، غير أنه أبدى تحفظات دون ذكر تفاصيل - على "المعاهدات التي تتناقض مع الأمن القومي التركي". واعتبر المراقبون ذلك إشارة إلى الاتفاق العسكري المبرم مع إسرائيل في ديسمبر ١٩٩٥ والمعلن في فبراير ١٩٩٦ الذي كان " الرفاه " قد عارضه مؤكداً أنه سيعيد النظر فيه فور وصوله إلى السلطة، وهو ما لم يحدث، حيث اسفرت ضغوط العسكريين الأتراك عن تطوير التعاون / التحالف العسكري مع إسرائيل بشكل ملموس في عهد حكومة "أربكان"

(٣٨) وعلى صعيد العلاقات التركية - الأمريكية ، ورغم إشارة مصادر أمريكية في بداية تولي "أربكان" السلطة إلى انزعاج الإدارة الأمريكية من "التعامل مع دولة حليفة في الناتو - تركيا - يقودها رجل - أربكان- مناوئ لحلف الأطلسي ومعاد للسامية وإسلامي التوجه ، حتى لو كان يتصرف بقدر كبير من التعقل" ، كما عبرت عن "الانزعاج" من جولة أربكان "الإسلامية" التي بدأها بزيارة إيران التي وقع معها في ١٢/٨/١٩٩٦ اتفاقية ضخمة مدتها (٢٢) عاماً وقيمتها (٢٠) مليار دولار لاستيراد (٤) مليارات م ٣ سنوياً من الغاز الطبيعي رغم حظر قانون "داماتو" الأمريكي مثل هذه الاستثمارات الضخمة في إيران من جانب الدول الأخرى ، وعبرت الخارجية الأمريكية في ٣٠/٩/١٩٩٦ عن انزعاجها أيضاً من زيادة "أربكان" للبيبا ، إلا أن "القيود" المفروضة على "أربكان" من شريكة العلماني في الائتلاف ومن المؤسسة العسكرية دفعته إلى عدم المساس بهذه العلاقات وعضوية تركيا في "الناتو" وباستخدام قواعدها الجوية في مراقبة منطقة "الحظر الجوي" في شمال العراق . (٣٩)

وعودة إلى العلاقات التركية - الأوروبية ، يُلاحظ أن حرص العسكريين الأتراك إبان صراعمهم مع "أربكان" على إبراز وجود "إجماع تركي" على الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي كهدف استراتيجي أعلى للدولة تدعّمه كافة القوى التركية يفسر اهتمامهم بالتشديد في بيان مجلس الأمن القومي الصادر في ٢٨/٢/١٩٩٧ والموقع عليه من جانب "أربكان" على : "أن انضمام تركيا إلى عضوية الاتحاد الأوروبي خيار استراتيجي لن يتم التراجع عنه ، وهدف له الأولوية على ما عداه، ويتطلب مساهمة كافة المؤسسات الرسمية والمدنية التركية ؛ وأن التكامل مع أوروبا ليس سياسة حزب أو حكومة وإنما خيار استراتيجي للدولة وسياسة معتمدة من كل القوى في تركيا عسكرية ومدنية .." (٤٠)

٣- العلاقات مع الدول العربية والإسلامية : أكد "أربكان" في بيان حكومته "أن حكومته سوف تسعى لتوسيع نطاق العلاقات مع دول العالم الإسلامي ووسط آسيا والبلقان التي تربط تركيا بها علاقات روحية وتاريخية" ولم يشر هذا البيان ، أو سياسات "الرفاه" وزعيمه إبان المشاركة في السلطة، إلى هدف الحزب وفق برنامجه سالف الذكر " بانضمام تركيا وقيادتها لمجموعة أو كتلة إسلامية جديدة"، ويُلاحظ في هذا الصدد أن حرص الدولة التركية على تغيير اسم "مجموعة الثماني الإسلامية" المرتبطة بمبادرة "أربكان" إلى "مجموعة الثماني للتنمية" D8 وفق ما ورد في إعلان "استانبول" الصادر في ختام قمته الأولى في ١٥/٦/١٩٩٧ عبر بالأساس عن اهتمامها وقواها العلمانية العسكرية والسياسية "بألا تبدو عضويتها في هذه المجموعة وفي منظمة المؤتمر

الإسلامي بديلاً عن هدفها الاستراتيجي المرتبط باندماجها في أوروبا^(١١) ويلاحظ من ناحية أخرى غلبة ما يمكن تسميته "بالرمزية والاستعراضية" على تحركات "أربكان" إبان وجوده في السلطة على طريق تعزيز التعاون مع الدول العربية والإسلامية ، على نحو ما ظهر في زيارته في الفترة أغسطس - أكتوبر ١٩٩٦ لإيران وليبيا ومصر - باستثناء ما أبرمه من اتفاقات اقتصادية مع مصر وإيران بشأن زيادة التجارة واستيراد الغاز الطبيعي ، ومبادرته بإنشاء "مجموعة الثماني الإسلامية" وخطابه السياسي المعتدل بشأن تسوية المشكلات القائمة مع العراق وسوريا.

٤ - الإطاحة "بالرفاه" وحظره وإزدواجية المعايير الغربية

تمت هذه الإطاحة الموسومة "بالانقلاب الرابع" في تركيا بعد انقلابات ١٩٦٠ و ١٩٧١ و ١٩٨٠ عبر دور رئيسي للمؤسسة العسكرية التي أثار قلقها والأوساط العلمانية الأخرى سياسات وتحركات "إسلامية" للرفاه وزعيمه في الداخل والخارج كان من شأن السماح باستمرارها وتطورها من وجهة نظر العلمانيين المساس "بهوية تركيا كدولة علمانية وغربية التوجه"، فعلى الصعيد الداخلي كان "الرفاه" قد تبنى بعض التدابير الإسلامية المحدودة ولكن المهمة رمزياً كتقديم مشروع قانون يسمح بحرية ارتداء الحجاب في الجامعات والمكاتب الحكومية، والدعوة إلى إعادة "آيا صوفيا" إلى مسجد، واقتراح بناء مسجد كبير في ميدان "تقسيم" في قلب "إستانبول" ، ورأى العسكريون في ذلك خطوة لتعزيز الحركة "الأصولية" عبر تغلغل "الرفاهيين" في الاقتصاد من خلال اتحاد "موسياذ" Musiad (يضم عشرة آلاف شركة إسلامية متنوعة النشاطات)، وفي التعليم عبر المدارس الدينية، وفي الجيش والشرطة، والأجهزة الحكومية ، فضلاً عن أن الأشهر الأربعة اللاحقة لتشكيل "أربكان" حكومته شهدت زيادة قوة حزبه بفضل اتجاه الطرق الدينية الكبرى إلى توثيق علاقاتها به بعد أن كانت أصواتها تتوزع من قبل على حزبي "الوطن الأم" و "الطريق الصحيح". على الصعيد الخارجي أثارت تحركات "أربكان" وسياسته "الإسلامية" انطباعاً "بأن تركيا تنتهج سياسة خارجية مزدوجة قد تنتهي بإحداث تحولات حقيقية فيها" ، وما كان من مصلحة العسكريين السماح باستمرار هذا "الانطباع" في ظل وجود رئيس وزراء إسلامي التوجه.

وتوالى تصريحات قادة المؤسسة العسكرية منذ نهاية ١٩٩٦ وبداية ١٩٩٧ بشأن "الأصولية الإسلامية كتهديد رئيسي يسبق تهديد حزب العمال الكردلي PKK للجمهورية التركية العلمانية". وفي ضوء تقدير هؤلاء صعوبة القضاء على هذا "التهديد" عن طريق انقلاب عسكري سافر لتجنب ما قد يثيره ذلك من تعقيدات إضافية في علاقات تركيا مع الغرب، وكذلك لتجنب رد الفعل الداخلي المتوقع في حالة الانقلاب ولاسيما مع زيادة شعبية "الرفاه" كأكبر الأحزاب

فى البرلمان وشعبية فى المجتمع (حوالى ثلاثة ملايين وأكثرهم عضو فى مايو ١٩٩٧)، فضل العسكريون الإطاحة " بالرفاه" عبر مجلس الأمن القومى كهيئة "استشارية" دستورية وعبر ضغوط وتدابير أخرى، وتعاونوا فى ذلك مع قوى علمانية أخرى سياسية وحزبية وإعلامية.

وبلغ الصراع ذروته فى اجتماع هذا المجلس فى ١٩٩٧/٢/٢٨ ، حيث عبر القادة العسكريون عن "احباطهم المتزايد خلال ثمانية أشهر فى ظل حكومة الرفاه الائتلافية باعتبارها سلسلة انتكاسات للجمهورية العلمانية"، وفرض المجلس (١٨) مطلباً متنوعاً على "أركان" الذى رفضها فى البداية ثم اضطر للتوقيع على خطة بتنفيذها فى ١٩٩٧/٣/٥ . وكشفت هذه المطالب عن نمط جديد لدور المؤسسة العسكرية من حيث توسيع نطاقه وتطوير مفهوم "حماية العلمانية" على نحو يختلف عن الخبرات السابقة لهذه المؤسسة. ذلك أن هذه المطالب تلمس تقريباً كافة مظاهر الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية ؛ فمن بين تلك المطالب :

١- تقييد التعليم الدينى من ناحية عن طريق إغلاق المدارس الدينية غير الرسمية (أغلق منها حتى استقالة أركان ١٢٠ مدرسة ، و أصدرت وزارة الداخلية فى ١٩٩٧/٤/٨ أمراً إلى حكام الأقاليم بإغلاق مدارس تحفيظ القرآن غير المرخصة ومكاتب الطرق الدينية المحظورة) ، ومن ناحية أخرى عن طريق زيادة فترة التعليم الإلزامى من (٥) إلى (٨) سنوات مما يعنى توجيه " ضربة شديدة " إلى مدارس الأئمة والخطباء البالغ عددها (٥٥٠) مدرسة تضم (٥٥٠) ألف طالب (كان ٦٧ من خريجي هذه المدارس أعضاء فى البرلمان عام ١٩٩٧ ومعظمهم فى حزب الرفاه وتولى بعضهم مناصب وزارية فى حكومة أركان والذى كان قد تعهد فى مظاهرة ضخمة فى استانبول فى ١٩٩٧/٥/١١ بعدم إغلاق هذه المدارس) .

٢- التصدى لمحاولات الإسلاميين اختراق أجهزة الدولة ، وحظر توظيف المفسولين من الخدمة العسكرية " لنشاطاتهم وارتباطاتهم الإسلامية " فى الأجهزة الحكومية.

٣-إقالة أكثر من (١٦٠) ضابطاً وضابط صف من الجيش (٩٠%) منهم لهم اتجاهات إسلامية والآخرين لهم انتماءات يسارية) .

٤-الالتزام الكامل والمطلق بالمادة (١٧٤) من الدستور المتضمنة المبادئ الأساسية للجمهورية العلمانية، وعدم السماح بأى آراء مخالفة للمبادئ العلمانية ، ورفض تسييس الدين ، والوقوف فى وجه دعوات تطبيق الشريعة أو أى ممارسات اجتماعية معبرة عنها (سبق قرار وزارة الداخلية -سالف الذكر- قرار وزارة الصحة فى مارس ١٩٩٧ بحظر ارتداء الحجاب من جانب العاملات فى قطاع الصحة العامة)

٥-مراقبة الموارد المالية للمؤسسات المدارة من قبل جمعيات دينية .

٦-فرض قيود على الدعم المالي الخارجى " للرفاه " وخصوصاً عبر شبكته " المنظور القومى " **Mili Gorus** النشطة فى ألمانيا بين العمال الأتراك (طالب العسكريون فيما بعد بمقاطعة الشركات التركية الإسلامية لأنها تؤيد الرفاه) .

وعبر العسكريون فى أربعة اجتماعات لاحقة للمجلس فى الفترة مارس – مايو ١٩٩٧ عن عدم رضاهم عن التدابير " الجزئية " المتخذة من جانب حكومة " أربكان " لتنفيذ هذه المطالب باعتبارها " غير كافية لحماية العلمانية " ، وكتفوا من ضغوطهم على "أربكان" بالتعاون مع الرئيس " ديميريل " وقادة الأحزاب اليسارية واليمينية العلمانية ووسائل الإعلام. وإزاء تزايد حدة هذه الضغوط ، ومحدودية القوى المدعمة " لأربكان " من خارج حكومته والقاصرة على (٧) نواب فى حزب " الوحدة الكبرى " **BBP** الإسلامى القومى ^(٦) ، وتوالى الانشقاقات من شريكه فى الائتلاف **DYP** ، اضطر " أربكان " إلى الاستقالة من رئاسة الحكومة فى ١٨/٦/١٩٩٧ . وبرز هنا دور الرئيس " ديميريل " ، مدعوماً من العسكريين ، فى قيامه عقب تلقيه هذه الاستقالة بتكليف "يلماز" بتشكيل الحكومة الجديدة بدلاً من "تشيللر" التى كان "أربكان" قد اتفق معها فى ١٢/٦/١٩٩٧ على خلافته فى رئاسة الحكومة المشكلة من حزبيهما حتى إجراء انتخابات عامة مبكرة خلال " فترة معقولة " فى أكتوبر – ديسمبر ١٩٩٧ ، أى قبيل صدور حكم المحكمة الدستورية فى الدعوى المرفوعة إليها من الادعاء العام فى مايو ١٩٩٧ بشأن حظر " الرفاه " .

والمقصود " بازواجية معايير الغرب " ذلك التناقض بين الاهتمام الأوروبى " الكبير " بأوضاع حقوق الإنسان والأكراد فى تركيا وبين " التجاهل " الأوروبى والغربى عمومًا للضغوط والقيود المفروضة على الحركة الإسلامية لا سيما إبان وجود " الرفاه " فى السلطة. فباستثناء إشارة الخارجية الأمريكية فى ١٣ و ١٧ يونيو ١٩٩٧ إلى رفضها فكرة قيام انقلاب عسكري للإطاحة بحكومة " أربكان " وتلويحها بإمكانية فرض حظر تسليحي على تركيا فى حالة حدوث الانقلاب ، وعلى خلاف الاهتمام الأوروبى والدولى بمنع تنفيذ الحكم الصادر فى يونيو ١٩٩٩ بإعدام " عبد الله أوجلان " ^(٦٢) ، فإن الغرب لم يحرك ساكنًا إزاء " قضية " أربكان وحزبه سواء إبان الضغوط العسكرية السافرة ضد " أربكان " وخاصة منذ فبراير ١٩٩٧ ، أو لدى صدور حكم المحكمة الدستورية فى ١٦/١/١٩٩٨ بحظر " الرفاه " بعد إدانته بتهمتى " القيام بأنشطة معادية

^(٦) تكون هذا الحزب برئاسة " محسن يازجى أو غلو " نتيجة انشقاق عن حزب " الحركة القومية " بعد انتخابات ١٩٩١ البرلمانية .

للدولة العلمانية ، والحض على الكراهية بالعمل على إثارة حرب أهلية "وبمنع " أربكان " وأربعة آخرين من كوادز حزيه من العمل السياسي لمدة خمس سنوات ، أو لدى تصديق محكمة استئناف " أنقرة " في ٢٠٠٠/٧/٥ على حكم أصدرته محكمة أمن الدولة في " ديار بكر " في ٢٠٠٠/٣/١٦ بسجن " أربكان " لمدة سنة وحرمانه من ممارسة العمل السياسي مدى الحياة بتهمة "التحريض على الكراهية الدينية والعرقية " بسبب تصريحات أدلى بها خلال حملة انتخابية " للرفاه " عام ١٩٩٤ في مدينة " بينجول " بجنوب شرق تركيا .^(٤٣)

٥- حزب "الفضيلة" ومواقفه تجاه العلمانية والعلاقات مع أوروبا والغرب

أعقب حظر " الرفاه " صدور تأكيدات متتالية من قادة المؤسسة العسكرية التركية بشأن " استمرار الحرب ضد الأصولية كعدو أول وتهديد رئيسي للدولة العلمانية ، وأن قرارات مجلس الأمن القومي في فبراير ١٩٩٧ ضد حكومة الرفاه لم يتم اتخاذها ضد حكومة واحدة فقط ، وأن الجيش يتحمل مسؤولية كبرى في حماية مبادئ الجمهورية " ، وذلك في مواكبة تحرك العسكرين لتوسيع نطاق هذه " الحرب " باتجاه استهداف المؤسسات الإعلامية والمالية والاقتصادية والإسلامية و" تطهير " الجيش وأجهزة الدولة من "الأصوليين " .

في إطار هذه الظروف نشأ حزب " الفضيلة " عام ١٩٩٨ برئاسة " رجائي قوطان " ، ليتعرض بدوره لضغوط شديدة قد تنتهي بحظره ليلحق بسلفه " الرفاه " ، حيث تنظر المحكمة الدستورية طبقاً لما أعلن في مايو ٢٠٠٠ دعوى لحظره بتهمة " القيام بنشاطات معادية لمبادئ الجمهورية العلمانية " في مواكبة إشارة وزير الداخلية التركي في الشهر نفسه إلى " أن أي قرار بشأن حظر حزب الفضيلة باعتباره امتداداً للرفاه المحظور يقع ضمن مسؤوليات المحكمة الدستورية واختصاصاتها " .^(٤٤) ونتيجة لهذه الضغوط المفروضة على " الفضيلة " وعلى الحركة الإسلامية عموماً ، وتصاعد المد القومي التركي في مواجهة الحركة الكردية بعد اعتقال " أوجلان " في ١٩٩٩/٢/١٦ في عهد حكومة " أجاويد " ^(٤٥) ، تراجع ترتيب الحزب في البرلمان المكون من (٥٥٠) مقعداً من المركز الأول (١٤٥) مقعداً حتى نهاية يوليو ١٩٩٨ إلى المركز الثالث في انتخابات أبريل ١٩٩٩ المبكرة التي أسفرت عن نياله (١١٠) مقاعد مقابل

^(٤٣) بعد استقالة حكومة "يلماز " الائتلافية في ١٩٩٨/١١/٢٥ بسبب اتهام رئيسها " بإقامة علاقات مع المافيا " ، شكل " أجاويد " في ١٩٩٩/١/١١ حكومة جديدة بغرض الإعداد لإجراء انتخابات مبكرة في ١٩٩٩/٤/١٨ ، وتكونت الحكومة من حزيه " اليسار الديمقراطي " وله (٢١) وزارة مقابل (٣) وزارات للمستقلين ، و أتاح دعمها من الخارج من حزيه " الطريق الصحيح " و " الوطن الأم " فرصة نيلها ثقة البرلمان في ١٩٩٩/١/١٧ .

(١٣٦) لحزب " اليسار الديمقراطي " و (١٢٩) لحزب " الحركة القومية " و (٨٦) لحزب " الوطن الأم " و (٨٥) " لحزب الطريق الصحيح " و (٤) مقاعد للمستقبلين. ويقع " الفضيلة " في المعارضة مقابل أحزاب الحكومة الائتلافية الثلاثة (اليسار الديمقراطي والحركة القومية والوطن الأم) المشكلة برئاسة أجاويد في ١٩٩٩/٥/٢٩ . (٤٥)

وفي ضوء تقديره مخاطر تزايد هذه الضغوط على وجوده ومستقبله ، أصبح " الفضيلة " أكثر حرصاً مقارنة " بالرفاه " على عدم إثارة العسكريين والعلمانيين الأتراك الآخرين سواء في سلوكه السياسي أو في برنامجه الأكثر اعتدالاً في أهدافه الاقتصادية والسياسية والأكثر تأكيداً على أهمية علاقات تركيا مع الاتحاد الأوروبي وأمريكا ، وإن كان ذلك لا ينفي حرص الحزب وقادته على تأكيد " الهوية الإسلامية " لتركيا حتى في حالة الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي ، وينطبق ذلك بوجه خاص على الجناح المعتدل " الاصلاحى " فى الحزب بقيادة " عبد الله جول " والذي خاض - خلافاً لرغبة " أربكان " - انتخابات رئاسة الحزب فى ٢٠٠٠/٥/١٤ ضد رئيس الحزب " رجائى قوطان " الذى فاز على الأول بفارق محدود فى الأصوات؛ (٤٦) ففى ٢٠٠٠/٦/٢٢ ذكر " جول : (٤٧)

" إن تركيا لها مصالح حيوية مع الولايات المتحدة وأوروبا . وثمة أمور معقدة تحيط بتركيا ، ولهذا كان من الصعب إلغاء دور قوة المطرقة ، بل وافقت الحكومة آنذاك (حكومة أربكان) على مد فترة عملها، ولم نكن نستطيع أن نفعل غير ذلك (كان جول وزير دولة بهذه الحكومة) . وبخصوص الوحدة الجمركية مع أوروبا (وقعت اتفاقيتها فى ديسمبر ١٩٩٥ وبدأ سريانها فى يناير ١٩٩٦) ، كنا قد أعلننا أننا سنعيد النظر فيها وليس إلغاؤها لأنها تضمنت شروطاً قاسية على تركيا ، فضلاً عن أن تركيا وقعت عليها لأنها بمثابة تمهيد للحصول على عضوية الاتحاد الأوروبى ، وعندما تأخر ذلك كان لا بد من موقف ، أما الآن فاختلف الأمر مع صدور قرار قمة هلسنكى فى ديسمبر ١٩٩٩ باعتبار تركيا دولة مرشحة . وبالطبع نحن لا نرفض دخول تركيا الاتحاد الأوروبى ، لأن ذلك فيه خير لها ، ولكن علينا أن نحافظ على هويتنا ، أى وجود تركيا بهوية إسلامية داخل الاتحاد ، كما أننا مطالبون فى الوقت نفسه بالدفاع عن حقوق المسلمين فى أوروبا الذين يتجاوز عددهم (٥٠) مليون مسلم " .

ويُفهم من ذلك أن مساندة " الفضيلة " وفق تصريحات "جول" لانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبى تظل مشروطة بوجوب احتفاظها "بهيئتها الإسلامية" من ناحية ودفاعها عن مسلمى أوروبا (البلقان تحديداً) من ناحية أخرى، مع تقدير وجود خير ومصالح لتركيا فى نيل عضوية الاتحاد،

ويختلف ذلك جذرياً عن توجهات "الرفاه" وبرنامجه السياسي قبل يونيو ١٩٩٦ من ناحية ثانية ، تكشف متابعة فقرات أخرى في هذه التصريحات عن وجود مصلحة "الفضيلة" في التكامل مع أوروبا : "تطبيق المعايير السياسية والديمقراطية الأوروبية في تركيا، بما قد يضمن إعادة النظر في تطبيق العلمانية الديمقراطية التركية باحترام حرية العبادة والتدين والري / الحجاب والاختيارات الشخصية للأفراد، وعدم تدخل الجيش في السياسة". ومن ناحية ثالثة ، وعلى غرار حرص "أربكان" في الماضي على نفى الصفة الدينية عن "الرفاه" ، أكد "جول" : "أن حزب الفضيلة يؤمن بالديمقراطية وليس حزباً دينياً رغم سعيه لحماية الإنسان المتدين".^(٤٨)

بعبارة أخرى فإن عاملاً أساسياً لتحول الإسلاميين في إطار حزب "الفضيلة" إلى تأييد عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي يرتبط بما يمكن تسميته "بمنطق الفرص الممكنة" التي قد تتيحها هذه العضوية ، أو على حد تعبير نائب رئيس الحزب في ٢٠٠٠/٢/١٩ "إن هذه العضوية ستؤدي إلى تعزيز الديمقراطية وتوفير الحريات للأفراد والأحزاب في طرح ما يعتبرونه الأفضل للمجتمع ، مما يعني تمكين حزب الفضيلة من العمل بحرية دون قيود"، أو ما يعني بعبارة أخرى "إن ديمقراطية الغرب قد تكون حصن الفضيلة في تأمين نفسه في مواجهة الملاحقات والضغوط من جانب المؤسسة العسكرية".^(٤٩) ولكن يظل السؤال المثار : هل ستقدر للحزب إمكانية الاستفادة من هذه "الفرص" ، أم أنه قد يتعرض لمزيد من الضغوط أو حتى للحظر خلال الفترة الممتدة إلى عام ٢٠٠٤ والمحددة في قرار "هلسنكي" لوفاء تركيا بالشروط الواردة في هذا القرار ، بالرغم أن من بينها تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان؟

رابعا : تركيا والاندماج في الغرب وتطور علاقاتها مع أوروبا

رغم كون تركيا بحكم التاريخ والثقافة والدين ، والجغرافيا أيضاً ، آسيوية وإسلامية أكثر من كونها أوروبية أو غربية، إلا أنها وتباً لتأثير قواها العلمانية ومؤسستها العسكرية "المهيمنة" أكثر انجذاباً نحو الغرب وتطلّعاً للاندماج في أوروبا كهدف أعلى لها ، وذلك تقديرًا منها لما يحققه هذا الهدف لها من مزايا اقتصادية وسياسية وأمنية ، فضلاً عن توافق هذا الهدف مع مبادئ "أنا تورك" وإصلاحاته العلمانية والتغريبية ، وذلك بالرغم من وجود رؤى إسلامية وقومية مغايرة للطرح الرسمي لهذا الهدف حتى لو حاول أصحابها تقييد قبولهم له بشروط معينة على نحو ما تبين عند عرض موقف حزب "الفضيلة" تجاه هذه المسألة.

وقد يكون من المفيد في هذا الخصوص الإشارة إلى أن اختلاف الرؤى بشأن هذه المسألة وما يعكسه من وجود أزمة هوية لا ينطبق فحسب على الاختلاف بين الإسلاميين والعلمانيين ، إذ أنه يمتد

أيضاً إلى بين صفوف الأحرار ، حيث يطرح فريق منهم تصورات مختلفة عن الطرح العلماني السائد على نحو يقترب به من موقف "الرفاه" قبل مشاركته في السلطة. ويُقصد بذلك موقف القوميين الأتراك في نطاق حزب "الحركة القومية" MHP بمنظوره القومي "المتطرف" والذي يعبر عنه شعاره "تركيا فوق الجميع" ، فرغم أن الحزب المشارك في حكومة "أجاويد" ساند قرار "هلسنكي" بترشيح تركيا لعضوية الاتحاد الأوروبي، ويساند الجهود التركية المبذولة لنيل هذه العضوية من منطلق " أن قبول أوروبا لتركيا يتعلق بقبولها الجمهورية التركية التي أسسها أتاتورك وبشرف الأمة التركية وكرامتها والاعتراف الأوروبي بأهليتها للوقوف إلى جانب الدول الأوروبية" ، إلا أن الحزب يرى وفق تأكيدات عدد من مسؤوليه ونوابه في بداية أبريل ٢٠٠٠ " أن تحقيق هذا الهدف يتطلب جهداً كبيراً ، وسيكون هذا الجهد أكثر جدوى إذا وجهته تركيا لإعادة توحيد العالم التركي تجاه الجمهوريات التركية في آسيا الوسطى والقوقاز الغنية بمواردها والباحثة عن قيادة تجمعها في تكتل اقتصادي فعال، حيث تُعد تركيا مؤهلة لقيادة هذه الجمهوريات مما يعطيها ثقلًا دوليًا كبيراً يعوضها عن اللهاث وراء الاتحاد الأوروبي الذي ظل (ومن قبله الجماعة الأوروبية) يرفض انضمامها إليه لأكثر من ثلاثين عاماً^(٥٠)، ورغم ترشيح الحزب MHP من حيث المبدأ لعضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي على خلاف موقف "الرفاه" قبل يونيو ١٩٩٦، ورغم ضيق نطاق "المجموعة البديلة" المدعوة تركيا لقيادتها (الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى والقوقاز وفق رؤية الأول والعالم الإسلامي ككل وفق رؤية الثاني)، إلا أن ثمة درجة كبيرة من التقارب بين مواقف الحزبين تجاه هذه المسألة ، وهو ما قد يمكن تفسيره في ضوء انطلاقتهما من منظور قومي ، وإن اختلفا في طبيعته وأساسه بين قومي إسلامي في حالة "الرفاه" وقومي "متطرف" وعلماني وفق مبادئ "أتاتورك" في حالة "الحركة القومية" .

ورغم تركيز الدراسة في هذا السياق على هدف تركيا وجهودها لنيل عضوية الاتحاد الأوروبي ، إلا أنه تتعين الإشارة إلى ارتباط هذا الهدف بالجهود التركية لتعزيز علاقاتها الأمنية والعسكرية والاقتصادية مع الغرب عموماً . ومن ذلك انضمام تركيا في ١٦/٤/١٩٤٨ إلى منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي التي تحولت لاحقاً إلى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD ، وعقدها اتفاقية دفاعية وأخرى للتعاون الاقتصادي مع الولايات المتحدة في ١/٩/١٩٤٧ و ٨/٧/١٩٤٨ على التوالي ، وإرسالها بعض الوحدات العسكرية للمشاركة في الحرب الكورية في يوليو ١٩٥٠، وانضمامها إلى حلف شمال الأطلسي في ١٩/٩/١٩٥١ وأصبحت عضواً كاملاً فيه في ١٨/٢/١٩٥٢ خدمة لهدفها في الاندماج في الغرب وللحصول على التزام أمني غربي بالدفاع عنها في مواجهة الخطر السوفيتي والمطالب السوفيتية الإقليمية عام ١٩٤٦، فضلاً عن اهتمامها المتواصل بدعم تعاونها العسكري والاستراتيجي مع أمريكا في إطار "الناتو" وفي الإطار الثنائي عبر المعونات العسكرية والتعاون في برنامج الصناعات الدفاعية منذ بدايته في

منتصف الثمانينيات. أضيف إلى ذلك أن من أسباب اهتمام تركيا منذ منتصف التسعينيات بتطوير علاقاتها الأمنية والعسكرية والاستراتيجية مع إسرائيل بدعم أمريكي واضح لهذه العلاقات ، تطلعها إلى نيل مساعدة أمريكا واللوبي الصهيوني في الأخيرة - وفي دول أوروبية - في التأثير لصالحها على الاتحاد الأوروبي الذي تتطلع لنيل عضويته. (٥١)

١- تركيا وأوروبا من اتفاقية الانسحاب إلى ما قبل الترشيح للاتحاد الأوروبي (٥٢)

كان على تركيا أن تنتظر (١٥) عاماً منذ انضمامها في إبريل ١٩٤٨ إلى منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي وانضمامها إلى مجلس أوروبا في ١٩٤٩/٨/٨ لكي تحقق أول خطوة ذات مغزى لتحقيق هدفها الخاص بالاندماج في أوروبا ، وذلك بعقد اتفاق "أنقرة" في ١٩٦٣/٩/١٢ بشأن الانسحاب إلى الجماعة الأوروبية ، وبدأ سريان هذا الاتفاق في ١٩٦٤/١٢/١ ، وتم تعزيزه ببروتوكول في ١٩٧٠/٧/٢٢ لاستكمال المرحلة الأولى للإعداد لعضوية تركيا المستقبلية في الجماعة وبروتوكول إضافي في ١٩٧٣/٦/٣١ لتنظيم انتساب تركيا إلى الجماعة و بروتوكول ثالث في ١٩٨٠/٧/١ لتنظيم المسألة ذاتها

وعقب أربع سنوات من استئناف العلاقات المحمّدة بين الطرفين منذ انقلاب سبتمبر ١٩٨٠ ، تقدمت حكومة "أوزال" في ١٩٨٧/٤/١٤ بطلب للانضمام إلى العضوية الكاملة في الجماعة الأوروبية وتمثلت أهم تطورات العلاقات التركية - الأوروبية منذ ذلك الحين وحتى ديسمبر ١٩٩٩ في فيما يلي :

١- صدور تقرير لجنة الجماعة الأوروبية بشأن الطلب التركي في ١٩٨٩/١٢/١٨ ، ومن أهم ما

تضمنه:

* "إن بدء أى مفاوضات مع تركيا بشأن هذا الطلب لا يمكن أن يتم قبل عام ١٩٩٣ : تاريخ تحول الجماعة إلى سوق داخلية موحدة".

* "إن اختلافات اقتصادية وسياسية كبيرة لاتزال قائمة بين تركيا والجماعة الأوروبية تتعلق بمعدلات التضخم والبطالة وتركز نسبة كبيرة من العمالة في القطاع الزراعي وانخفاض مستويات الضمان الاجتماعي للعمال والتنمية الاقتصادية في تركيا، وقضايا النقابات وحقوق الإنسان والأقليات في تركيا، ومشكلات تركيا مع إحدى الدول الأعضاء في الجماعة (اليونان) واستمرار وجودها العسكري في شمال قبرص" (يلاحظ خلو هذا التقرير والتقارير والقرارات الأوروبية اللاحقة لدى التطرق إلى المشكلات والاختلافات القائمة بين تركيا وأوروبا من أى إشارة إلى الاختلافات الثقافية والحضارية).

* "إن اللجنة ، لمقابلة رغبة تركيا في إقامة علاقات أوثق مع الجماعة الأوروبية ، وضعت خططاً لإقامة اتحاد جمركي بين تركيا والجماعة وزيادة وتطوير التعاون المالي والمعونات الاقتصادية والفنية والاتصالات السياسية".

٢- التوصل في ١٩٩٥/٣/٦ إلى ما وصفته المصادر التركية آنذاك "باتفاق محتمل للاتحاد الجمركي بين تركيا والاتحاد الأوروبي"، وتضمن مجموعة الخطوات والتدابير الواجب اتخاذها من جانب تركيا قبل نهاية ذلك العام وإلا تأجل هذا الاتحاد حتى منتصف ١٩٩٦، وتتعلق هذه التدابير بالتوافق مع السياسة التجارية للاتحاد الأوروبي وقواعده الجمركية وسياسته الزراعية المشتركة ومراجعة ضريبة القيمة المضافة وغيرها من الضرائب المفروضة على الاستهلاك في تركيا، واتخذت الأخيرة بالفعل بعض الخطوات المهمة في هذا الخصوص ، ومن ذلك أنها قررت في يونيو ١٩٩٥ تخفيض الرسوم الجمركية على وارداتها من دول الاتحاد الأوروبي من (٢٠,٤٩%) إلى (١٨,٣٧%) وتخفيض الرسوم الإضافية على هذه الواردات بنسبة (٢٠%).

وحرص الرئيس "دميريل" في يونيو ١٩٩٥ على تأكيد "أن العضوية في الاتحاد الأوروبي ذات معنى خاص بالنسبة لتركيا التي تولى مكانة متميزة لأوروبا في علاقاتها الاقتصادية والسياسية والثقافية ، وهي علاقات ذات جذور تاريخية ولن تضيء هذه العضوية أبعداً جديدة على هذه العلاقات فحسب، ولكنها ستدعم أيضاً جهود الدولة التركية الحديثة في تجسيد قيم الحضارة المعاصرة. ولهذا تحرص تركيا على الانضمام بشكل سليم إلى العضوية الكاملة في الاتحاد الأوروبي ، وتبذل جهودها لتتجاوز مشكلاتها الاقتصادية و السياسية، ولا ينبغي لأحد أن تضلله مشكلاتنا العابرة، فنحن نؤمن بأن بلادنا تملك القوة الاقتصادية الكافية لتحقيق الاندماج في الاتحاد الأوروبي ، ونتخذ في هذا الخصوص تدابير تحقيق الاتحاد الجمركي مع الاتحاد الأوروبي قبل نهاية العام ١٩٩٥".

٣- إقرار البرلمان الأوروبي اتفاقية الاتحاد الجمركي مع تركيا في ١٩٩٥/١٢/١٤ ، وبدأ سريانها في يناير ١٩٩٦، وفُسرَت هذه الخطوة الأوروبية بأنها "وسيلة لدعم حكومة تشيللر العلمانية القائمة آنذاك في مواجهة منافسها الإسلامي المتمثل في حزب الرفاه بزعامة أربكان"، رغم ذلك ، وبصرف النظر عن مشاركة "تشيللر" و"أربكان" وحزبيهما في حكومة ائتلافية منذ يونيو ١٩٩٦ وحتى يونيو ١٩٩٧ ، قرر البرلمان الأوروبي في ١٩٩٦/٩/٢٠ تجميد المساعدات المالية المقررة لتركيا في الفترة ١٩٩٦ - ٢٠٠٠ بسبب "عدم مراعاة تركيا حقوق الإنسان ، وعدم إحرازها أى تقدم على صعيد الديمقراطية منذ قبولها في النظام الجمركي الموحد، وتحويلها إلى مصدر للقلاقل والتوترات في بحر أيجة وقبرص وشمال العراق". ولعبت اليونان دوراً كبيراً في إصدار القرار الأخير في مواكبة تزايد حدة توتر علاقاتها مع تركيا بشأن بحر أيجة وقبرص.

٤- زيادة حدة التوتر في العلاقات التركية - الأوروبية نتيجة النزاع التركي - اليوناني وعوامل أخرى ، خصوصاً مع استبعاد ترشيح تركيا لعضوية الاتحاد الأوروبي في قمة "لوكسمبورج" في ديسمبر ١٩٩٧ التي قبلت ترشيح دول أخرى (إستونيا وبولندا والمجر والتشيك وسلوفانيا وقبرص)، مما أثار ردود فعل سلبية لدى تركيا التي طالب بعض مسؤوليها "بوقف كل العلاقات السياسية مع دول الاتحاد الأوروبي إلى أن يزول التمييز بينها وبين كل الدول المرشحة لعضوية الاتحاد".

٥- انفراج العلاقات التركية - الأوروبية بانعقاد مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي في استانبول في نوفمبر ١٩٩٩ وما شهدته من دعم أمريكي للموقف التركي وعقد لقاءات ثنائية بين الطرفين التركي واليوناني في ظل دور أمريكي فاعل للتقريب بينهما لتسوية خلافاتهما خصوصاً بعد التحسن في علاقاتهما منذ تبادلتهما المساعدات الإنسانية في مواجهة آثار زلزال ١٩٩٩/٨/٧ بتركيا وسبتمبر ١٩٩٩ باليونان، كما أتاح المؤتمر فرصة أمام المسؤولين الأتراك لإجراء العديد من الاتصالات مع زعماء دول الاتحاد الأوروبي من أجل دعم موقفهم في أوروبا، وعبر أيضاً عن هذا الدعم التوقيع -على هامش المؤتمر من جانب رؤساء أمريكا وتركيا وجورجيا وأذربيجان وكازاخستان وتركمانستان -على اتفاقية بشأن مشروع نقل النفط والغاز من بحر قزوين من "باكو" عاصمة أذربيجان ، ومن تركمانستان، إلى ميناء "جيهان" التركي على البحر المتوسط.

وكان لهذا المؤتمر والدعم الأمريكي لتركيا خلاله أكبر الأثر في تمهيد الطريق أمام تحرك الأخيرة نحو عضوية الاتحاد الأوروبي، خصوصاً مع إعلان اليونان أنها لن تعترض على ترشيح تركيا لهذه العضوية. وأثار ذلك حالة من "التفاؤل" لدى تركيا في الفترة السابقة لانعقاد قمة "هلسنكي" الأوروبية في الشهر اللاحق ، وعبر عن ذلك رئيس الوزراء "بولنت أجاويد" بتأكيد "أنه لا يمكن التفكير في اتحاد أوروبا دون تركيا لأنها تشكل المفتاح الذهبي لأوروبا"، فيما ذكر وزير الخارجية "إسماعيل جيم": "إن التاريخ والجغرافيا يؤكدان أن تركيا جزء من أوروبا منذ ٧٠٠ عام ، وينبغي على الاتحاد الأوروبي أن يعامل تركيا بالمعايير والشروط التي يعامل بها الدول الأخرى دون تفرقة وألا يطالبها بشروط لم يطلبها من غيرها".

٢- القرار الأوروبي بقبول ترشيح تركيا لعضوية الاتحاد الأوروبي : مضمونه وعوامله وردود الفعل التركية^(٥٣)

قررت قمة الاتحاد الأوروبي في "هلسنكي" في ١٠/١٢/١٩٩٩ منح تركيا وضع "مرشح للعضوية" بعد قبولها جميع شروط الاتحاد والواجب الوفاء بها حتى عام ٢٠٠٤ حيث ستتم مراجعة ما تم تنفيذه منها. ويتضمن القرار أربعة شروط هي:

١- تطوير أوضاع حقوق الإنسان في تركيا واحترامها والالتزام بالمعايير الدولية والأوروبية في هذا الشأن .

٢- تطوير اقتصاد تركيا وتأقلمه مع الاتحاد الأوروبي حتى لا يشكل انضمامها بمشكلاتها الاقتصادية الحالية عبئاً على الاتحاد.

٣- تسوية المنازعات الحدودية بين تركيا واليونان حول جزر بحر أيجة بالطرق السلمية أو عرضها خلال فترة زمنية معقولة على محكمة العدل الدولية قبل نهاية عام ٢٠٠٤

٤- عدم ربط إيجاد تسوية سلمية لمشكلة قبرص بضمها إلى الاتحاد الأوروبي ، وبحيث سيتم في حالة تعذر التسوية منح العضوية لقبرص (اليونانية) بانتهاء المفاوضات معها.

بصرف النظر عما إذا كان هذا القرار سيؤدي في النهاية إلى دخول تركيا الاتحاد الأوروبي أم أنها ستظل خارجه، فإن مجرد اتخاذه يدفع بالعلاقات التركية - الأوروبية إلى مرحلة جديدة مختلفة عن ما قبلها، فضلاً عن آثاره المحتملة على تركيا داخلياً وخارجياً في تحركها للوفاء بشروطه، ويثير ذلك أكثر من تساؤل عن عوامل اتخاذه وردود الفعل التركية الأولية تجاهه.

إضافة إلى التحسن النسبي في العلاقات التركية - اليونانية، والتأثير الأمريكي لصالح تركيا ، ارتبطت هذه العوامل أيضاً بتقدير أوروبا مخاطر مواصلة استبعاد تركيا من الاتحاد الأوروبي فقد جاء قرار قمة "هلسنكي" في ديسمبر ١٩٩٩ في وقت يسعى فيه الاتحاد إلى توسيع عضويته بترشيح دول أخرى للانضمام إليه من شرق أوروبا "الشيوعية" سابقاً والأقل في تقدمها الاقتصادي من تركيا ، ومن دول أوروبية متوسطة أقل تطوراً وأهمية من الأخيرة كقبرص ومالطا، مما يعنى مستقبلاً زيادة عضوية الاتحاد من (١٥) دولة إلى (٢٨) دولة ، حيث وافقت هذه القمة على ترشيح تركيا و(٦) دول أخرى هي رومانيا وسلوفاكيا ولاتفيا وليتوانيا وبلغاريا ومالطا، فضلاً عن المفاوضات الجارية منذ عام ١٩٩٧ مع (٦) دول أخرى مرشحة هي قبرص والمجر وبولندا واستونيا والتشيك وسلوفانيا . وبصرف النظر عن أن قرار ترشيح تركيا تمت صياغته على نحو يسمح للاتحاد مستقبلاً "بالمناورة" أو التراجع باعتباره مجرد موافقة أولية مرتبطة بوجوب وفاء تركيا بشروط معينة، فإن القرار بما يعطيه من "أمل" لتركيا جاء نتيجة "مخاوف" الأوروبيين من أن يؤدي استمرار رفضهم منح الأخيرة هذا "الأمل" إلى نتائج سلبية من وجهة النظر الأوروبية ومنها:

١- دفع تركيا إلى البحث عن خيارات أخرى بعيداً عن أوروبا، وزيادة "تصلب" موقفها إزاء تسوية مشكلاتها مع اليونان العضو في الاتحاد ، ولاسيما في ظل تصريحات الرئيس "دميريل" قبل إنعقاد قمة "هلسنكي" أكد فيها "أن تركيا تشعر بالمرارة أمام التعتن الأوروبي في قبول عضويتها في الاتحاد، وأنها لاتوافق على استمرار رفضها لأن لديها خيارات أخرى في التعاملات الدولية غير الانضمام للاتحاد ، ولاتوافق على قبول ينطوي على الكثير من الشروط، ولا توجد لديها نية لتسوية بشأن قبرص أو بحر أيجة".

٢- زيادة قوة التيارات الإسلامية والقومية في تركيا بما يضر بالمصالح الغربية، لأن تركيا حليف استراتيجي مهم لأوروبا وعضو في "الناتو" وذات وضع جيوبوليتيكي متميز بتوسطها مناطق مهمة لأوروبا والغرب سواء بحكم ثرواتها الحيوية كالنفط والغاز أو بحكم كونها بؤراً لتزاعات قد تضر بهذه المصالح، فضلاً عن ما يعنيه استمرار الرفض الأوروبي لتركيا المدعومة أمريكياً من إضافة عنصر للتوتر في العلاقات الأوروبية - الأمريكية. وقد أشار إلى ذلك رئيس الوزراء البلجيكي عقب قمة "هلسنكي" بقوله: "لو رفضنا ترشيح تركيا لكننا دفعنا بها إلى أحضان الأصوليين الإسلاميين وأغضبنا الأمريكيين".

٣- احتمالات التأثير السلبي لهذا الرفض على التعاون الاستراتيجي بين تركيا وأوروبا سواء في إطار "الناتو" أو خارجه من ناحية، ونصيب الشركات الأوروبية من صفقات تسليح الجيش التركي من ناحية أخرى، خاصة في ظل إعلان تركيا (منذ إبريل ١٩٩٧) خطة "طموحة" لتحديث جيشها تصل قيمتها إلى (٣٠) مليار دولار عام ٢٠٠٧ وترتفع إلى (١٣٥) ملياراً حتى عام ٢٠٢٥.

أما ردود الفعل التركية الأولية إزاء القرار فانصفت بالاجابية والافراط في "التفاؤل"، حتى أن "أجاويد" وصف القرار فور صدوره "بأنه نصر لتركيا"، ووصفته عدة صحف تركية "بأنه حدث تاريخي يعبر عن بداية نجاح جهود تركيا ومحاولاتها للحاق بركب الحضارة الغربية والاندماج فيها، وأن تركيا أصبحت بهذا القرار "أوروبية"، وبرغم استمرار المسؤولين الأتراك في التعبير عن "التفاؤل" بقدرة تركيا على الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، إلا أن السلبية بدأت تطفئ أيضاً على تقويم هذا القرار من وجهة نظر عدة أوساط تركية - وبعضها رسمي كحزب الحركة القومية - وذلك في ضوء اعتبارين أساسيين هما:

١- صعوبة الشروط المفروضة لقبول انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي باعتبارها "شروطاً تعجيزية" على حد تعبير صحيفة "أوتادوجو" في أوائل مايو ٢٠٠٠، وهي صحيفة قريبة من حزب "الحركة القومية" المشارك في الحكومة. وترتبط بذلك التساؤلات المثارة داخل تركيا (وخارجها) حول قدرتها الفعلية على تحقيق هذه الشروط والوفاء بالالتزامات المطلوبة خلال بضعة أعوام (حتى ٢٠٠٤)؛ فحتى بافتراض إمكان تغلبها على مشكلاتها الاقتصادية بواسطة المساعدات الأمريكية والأوروبية، فإن هذا لايعني أنها ستكون قادرة خلال تلك الفترة على أن تحقق بسهولة تطوير قوانينها وتعزيز ديمقراطيتها وتحسين سجلها الخاص بحقوق الإنسان وموقفها من الأقليات العرقية والدينية.

٢- إقتران "تعنت" الشروط الأوروبية بتأثيرها السلبي على تركيا سياسياً وعدم مراعاتها شعورها القومي ووزنها الاستراتيجي، حيث كان الاتراك يتوقعون اقتصار هذه الشروط على أمور "اعتيادية" يمكن قبولها كتلك المتعلقة بحقوق الإنسان وتكييف الاقتصاد التركي ليتناسب مع المعايير الأوروبية دون اشتغالها على أمور أخرى كالمشكلة القبرصية والخلافات مع اليونان. ذلك أن لتركيا موقفها الثابت إزاء تسوية المسألة القبرصية عبر سحب قواتها من قبرص الشمالية على أن يسبق ذلك اتفاق على إقامة كونفيدرالية

بمشاركة القبارصة الأتراك واليونانيين على قدم المساواة، فضلاً عن رفض تركيا انضمام قبرص "الجنوبية اليونانية" وحدها إلى عضوية الاتحاد الأوروبي ، كما أن اشتراط القرار الأوروبي اللجوء إلى محكمة العدل الدولية لحل النزاع التركي - اليوناني حول جزر أيجة أمر يتعارض مع الموقف التركي الذي يرفض هذه المسألة.

٣- المشكلات الثقافية والحضارية والعلاقات التركية - الأوروبية (٥٤)

لا تنبع هذه المشكلات فحسب من كون تركيا في حقيقتها دولة آسيوية إسلامية الطابع بالرغم من التوجهات العلمانية الغربية لنخبها السياسية والعسكرية وتطلعاتها وقطاعات من المجتمع للاندماج في أوروبا كخيار استراتيجي يبدو لها أكثر ملاءمة واستقراراً في ظل التوجهات العالمية نحو التكتلات الإقليمية العملاقة وأكثر تحقيقاً لمبادئ "اتاتورك" وتطلعاته، إذ أنها تنبع أيضاً من مخاوف بعض الأوساط الأوروبية المناهضة لهذا الاندماج من الوزن الديموغرافي الإسلامي الكبير لتركيا والذي سيدخل لأول مرة عامل الدين الإسلامي في معادلات الاتحاد الأوروبي ، فضلاً عن تأثر وجهة النظر الأوروبية السلبية تجاه تركيا بالخبرات التاريخية الإسلامية لتركيا العثمانية كقائد للعالم الإسلامي عدة قرون وكقوة عسكرية حاربت الأوروبيين وحكمت بعض بلدانهم وشعوبهم فترات طويلة ووقفت جيوشها على أسوار "فيننا".

الاختلافات الثقافية والمعارضة الأوروبية لتركيا

بالرغم من خلو التقارير والقرارات الأوروبية الرسمية المتعلقة بتركيا من أى إشارة إلى الاختلافات الثقافية والحضارية التي تحول دون انضمامها إلى عضوية الاتحاد الأوروبي، إلا أنها تشكل عقبة أساسية وأكثر صعوبة في تجاوزها من الشروط الاقتصادية والسياسية المعلنة التي تواجه هدف تركيا في نيل هذه العضوية؛ ذلك أن تركيا الآسيوية الإسلامية تختلف عن هذا الاتحاد المعبر - رغم استناد نظم دوله إلى العلمانية - عن حضارة أوروبية مرتبطة بالمسيحية "كامتزاج حضارى بين شعوب مسيحية، والتقاء نظم سياسية ديمقراطية حول قيم مشتركة مثل حقوق الإنسان وقيم اجتماعية تتعلق بحياة الفرد في المجتمع وممارسة الدولة لدورها في الحياة المدنية مثل حرية العقيدة وفصل الدين عن الدولة وحرية الصحافة وغيرها".

وبرغم صدور القرار الأوروبي في ديسمبر ١٩٩٩ بتشجيع تركيا لعضوية الاتحاد، فإن ذلك لم يمنع بعض الأوساط الأوروبية من مواصلة الاعتراض على هذه الخطوة ، مع استناد بعضها إلى العوامل الثقافية والحضارية في تبرير هذا الاعتراض، على سبيل المثال أعلن الرئيس الفرنسي الأسبق " جيسكار ديستان " في مايو ٢٠٠٠ " إن تركيا لا مكان لها في الاتحاد الأوروبي ، لأنها ليست بلداً أوروبياً لوقوعها في آسيا " ، وفي الشهر نفسه أعلنت بعض الأحزاب اليمينية الفرنسية معارضتها للقرار مؤكدة " أن

انضمام تركيا بمس الهوية الثقافية للاتحاد الأوروبي ، وأن قبول عضويتها فيه يعنى تغيير طبيعة أوروبا " ،
فيما علقت " نيكول فونتين " رئيسة البرلمان الأوروبي على القرار بقولها " إن البرلمان الأوروبي قادر على
الاعتراض على عضوية تركيا في الاتحاد لأنه يملك سلطة إعطاء الرأي كما هو الحال بالنسبة للترشيحات
الأخرى ، وسيكون البرلمان يقظاً لاحترام جميع المعايير المفروضة كشرط مسبقة لقبول عضوية دولة
جديدة " .

المحاولات التركية لتجاوز عقبة الاختلافات الثقافية والحضارية

تدور هذه المحاولات والجارية بوجه خاص منذ تقدم تركيا بطلب الانضمام إلى عضوية الجماعة
الأوروبية في ابريل ١٩٨٧ حول المحاور التالية :-

١- محاولة " توحيد " تأثير الاختلاف الديني بين تركيا وأوروبا ، بمعنى مطالبة أوروبا ألا يكون الدين
من العناصر المؤثرة على موقفها إزاء انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي ، ذلك لأنه من ناحية لم يعد يمثل
مشكلة كالتى كان يمثلها في الماضي في عصر الحروب الصليبية مثلاً ، ولكونه من ناحية ثانية منفصلاً عن
السياسة والدولة في تركيا في ظل العلمانية المطبقة منذ تأسيس جمهوريتها والقائمة - باعتراف المسؤولين
الأتراك أنفسهم - على أساس " إخضاع الخدمات الدينية بشكل دائم لرقابة الدولة وسلطتها دون
السماح بأى ضعف أو تراخ في سلطة الدولة في هذا المجال " ، وهذا المفهوم المغاير للعلمانية السائدة في
الغرب عبر عنه بوضوح وزير الدولة التركي " صافد سيرت " في ١٩٨٩/١١/٨ في معرض دفاعه عن
زيادة مخصصات إدارة الشؤون الدينية إزاء انتقادات نواب الحزب " الديمقراطي الاجتماعي الشعبي
" SHP العلماني التوجه إبان مناقشة البرلمان لمشروع الميزانية ومن ناحية ثالثة ترى تركيا أن هذا
الاختلاف لا يصلح لأن يكون مبرراً لرفض انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي الذى تعاني دوله بدورها من
اختلافات حيث أن المجموعة الأوروبية تشكل بالأساس مجموعة اقتصادية تجارية ولا ينتمى أعضاؤها إلى
دين واحد في ظل انقساماتهم بين بروتستانت وكاثوليك " على حد قول " سليمان دميريل " في
١٩٨٩/٣/١٦ الذى أضاف في معرض انتقاده لمعارضة الإسلاميين الأتراك (حزب الرفاه تحديداً)
الانضمام إلى المجموعة الأوروبية من منطلق ديني : " يدعى البعض أننا سنفقد ديننا إذا ما دخلنا المجموعة
الأوروبية ويستغل هؤلاء الدين ، وهذه الادعاءات لا معنى لها ولا أساس لها من الصحة ، لأننا لن نقبل
أى شئ يؤدي إلى تخلينا عن ديننا " .

٢- محاولة إبراز وجود " إجماع تركي " على الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي كهدف استراتيجي أعلى للدولة يحظى بدعم كافة القوى التركية ، على نحو ما أوضحتها الدراسة سابقاً بشأن بيان مجلس الأمن القومي التركي الصادر في ١٩٩٧/٢/٢٨ وكذا تغيير اسم " مجموعة الثمان الإسلامية " .

٣- تقلص " تطمينات " لأوروبا بشأن الحركة الإسلامية في تركيا وأن انضمام الأخيرة إلى الاتحاد الأوروبي لن يعرضه مستقبلاً " لمخاطر " تعرض إحدى بلدانه _ "تركيا" _ لثورة أو صحوة إسلامية تهدد مصالحه ككل . وتسير الجهود التركية في هذا الخصوص على أكثر من صعيد في آن واحد . فإضافة إلى حرص الدولة التركية على " ضبط " وتقييد هذه الحركة وأحزابها على نحو ما ظهر في حظر " الرفاه " والقيود والضغط المفروضة على " الفضيلة " وهذه الحركة عموماً ، تتوالى تصريحات كبار المسؤولين الأتراك المدنيين والعسكريين لتأكيد " تمسك تركيا بالعلمانية وعدم السماح بخلط الدين بالسياسة وإبعاد المساجد والمدارس عن السياسة " من ناحية ، ولتأكيد " أن تركيا المعنية بمكافحة الأصولية كتهديد للعلمانية قوية بما فيه الكفاية للحيلولة دون مجرد تفكير الجماعات الإسلامية المتشددة في القيام بأعمال عنف واسعة النطاق على النمط الجزائري أو دفع البلاد إلى ثورة على النمط الإيراني " (٥٥)

٤- التشديد على أهمية دور تركيا " كجسر بين الشرق والغرب " في تحقيق مزايا لأوروبا سواء في تحقيق مصالحها النفطية والاقتصادية وخاصة في " الشرق الأوسط " وآسيا الوسطى والقوقاز أو في مواجهة مخاطر "الأصولية الإسلامية" عبر دور تركيا" كنموذج للتطور العلماني " يمكن ان تختذى به البلدان الأخرى "الإسلامية" وعبرت عن هذا الدور ببعديه الاقتصادي والسياسي دراسة للخارجية التركية منشورة في يوليو ١٩٩٩ بعنوان "تركيا والعالم ٢٠١٠-٢٠٢٠" في معرض توقعها لقيادة تركيا منطقة أوراسيا الممتدة من أوروبا الغربية إلى غرب الصين وتشمل بلدان آسيا الوسطى والقوقاز والبحر الأسود ، وكان " أجاويد " أكثر تركيزاً على الجانب الاقتصادي في تصريحه عقب صدور قرار قمة هلسنكي في ديسمبر ١٩٩٩ بترشيح بلاده لعضوية الاتحاد الأوروبي: " إنه لا بد لحدود أوروبا من الانفتاح شرقاً نحو القوقاز وآسيا الوسطى " . اما الرئيس الراحل " أوزال " فكان أكثر وضوحاً في التعبير عن دور تركيا " كنموذج " ، ومن ذلك قوله في ١٩٩١/٤/٩ :

" هناك إشارات تدل على إحياء النزاع التاريخي القديم بين الإسلام والمسيحية .. ضمن استراتيجية شاملة للتفاعل بين أوروبا وغرب آسيا الوسطى والشرق الأوسط وشمال أفريقيا حيث يلتقي الإسلام والمسيحية في صور متنوعة من التفاعل ، وفي منطقة تعاني من عدم الاستقرار والصراعات المستمرة ، تقف تركيا كنموذج حيوي للتوافق بين المجتمعات الإسلامية ونظام القيم الغربية .. إن تركيا بديمقراطيتها واقتصادها الحر ودولتها العلمانية تشكل نموذجاً للدول الإسلامية الأخرى . وسوف تساعد عضوية تركيا في المجموعة الأوروبية الأخيرة في إقامة علاقات أفضل مع العالم الإسلامي . يعتقد البعض أن

المجموعة الأوربية تشكل نادياً مسيحياً وأن على الدول الإسلامية أن تكون نادياً لها، ولكن هذا غير صحيح ، ومن شأن هذا التصور أن يؤدي فحسب إلى زيادة حدة الاستقطاب في العالم. إن المجموعة الأوربية باحتضانها تركيا سوف تظهر لخصومها من الأصوليين الإسلاميين أن هناك طريقاً آخر للتقدم وأن بمقدور دولة إسلامية كتركيا أن تحقق التصنيع والتحديث والديمقراطية دون أن تفقد تراثها الثقافي".

خاتمة:

تتمثل النتيجة الأساسية لهذه الدراسة في جدلية العلاقة بين أزمة الهوية وسعى تركيا للاندماج في أوروبا بالانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوربي ، ذلك أن هذه الأزمة ناشئة بالأساس منذ تأسيس الجمهورية التركية نتيجة فرض مبادئ و"إصلاحات" علمانية وتغريبية على كيان اجتماعي وحضاري- وجغرافي أيضاً- إسلامي وشرقي وآسيوي أكثر منه أوربي، بالرغم من وجود نسبة غير ضئيلة من العلمانيين ذوي التوجهات الغربية ولكنهم أكثر قوة بحكم تمتعهم بالسلطة والثروة، فضلاً عن أن هؤلاء يتأسهم ويدعمهم العسكريون بمالهم من دور "نافذ" في شئون الدولة والمجتمع وبصرف النظر عن اختلاف العلمانية المطبقة في تركيا عنها في الغرب من حيث قيام التطبيق التركي على أساس إخضاع الدين للدولة وليس الفصل بينهما، فإن من شأن اندماج تركيا في الاتحاد الأوربي تعميق أزمة الهوية فيها وزيادة حدة الصراع أو الاستقطاب بين القوى العلمانية والقوى الإسلامية، لاسيما في ظل وجود توجهات مغايرة بشأن تركيا داخلياً وخارجياً لدى فئات كبيرة من الأتراك الإسلاميين.

ورغم تصور إمكانية استفادة الحركة الإسلامية التركية من الانضمام إلى الاتحاد الأوربي في تعديل مفهوم العلمانية المطبق في تركيا وفي إتاحة قدر أكبر من حرية التعبير والعمل السياسي والحزبي والاجتماعي / الأهلي للإسلاميين ، إلا أن ذلك لن يتحقق على الأرجح بالنظر إلى تشديد الدولة التركية ومؤسستها العسكرية على وجوب الحفاظ على استمرار هذا المفهوم وتطبيقه "لحماية العلمانية" من ما يسمى "بمخاطر الأصول الإسلامية" والتي تشكل مكافحتها هدفاً مشتركاً بين تركيا وأوروبا والولايات المتحدة. وبالتالي فمن المحتمل أن يشهد المستقبل المنظور استمرار، وربما تكثيف ، الضغوط والقيود المفروضة على هذه الحركة، بما سيعنيه تكثيف هذه الضغوط -خصوصاً إذا وصلت إلى حد حظر حزب " الفضيلة"- من تقييد دلالة "نفرد" التجربة السياسية التركية في نطاق الدول الإسلامية عموماً من حيث السماح بحرية التنظيم والعمل للإسلاميين في نطاق حزب سياسي يعمل في إطار قواعد الديمقراطية ويشري الحياة السياسية والتعددية الحزبية والديمقراطية، وهي تجربة شهدتها تركيا في الفترة ١٩٨٣-١٩٩٨ إبان وجود حزب "الرفاه" ونشاطه السياسي.

وتمثل الاختلافات الثقافية والحضارية بين تركيا وأوروبا جانباً آخر مهماً لعلاقة أزمة الهوية في تركيا بالتوجه الغربي الأوربي للدولة التركية "العلمانية" ذلك أن هذه الاختلافات ستظل العائق الرئيسي أمام انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوربي ، حتى بافتراض التزامها بالشروط الواردة في قرار ترشيحها لعضوية الاتحاد.

الهوامش والحواشي:

١- وزارة الخارجية التركية، تركيا والعالم ٢٠١٠-٢٠٢٠ (القاهرة: السفارة التركية بجمهورية مصر العربية، يوليو ١٩٩٩) ، جدول (١) ، ص ٢٢.

Turkey 1991-1992 Almanac, edited by : Ilnur Cevik (Ankara: Turkish Daily News – Publication, TDN, 1993) , P.96.
Ibid., PP.16-18

٣-

٤- د. علي كازانسجيل " الديمقراطية في البلاد الاسلامية: حالة تركيا في المنظور المقارن"، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية (القاهرة: مركز مطبوعات اليونسكو، العدد ١٢٨، مايو ١٩٩١)، ص ١٠٦. وانظر أيضاً:

Rona Aubay, "Secularism : The Turkish Experience", TDN(Ankara, February 15, 1990), Section B, P.8.

٥- لمزيد من التفاصيل في هذا الخصوص ، انظر:

Jorge Blance Villata, Atatürk, Translated by: William Campbel (Ankara: Turk Tarih Kurumu Basimevi, 1982), PP. 339-388.

Ilnur Cevik, "Mustafa Kemal Atatürk: Founder of the Republic" in : Turkey 1991-1992 Almanac, PP.6-10.

٦- انظر في هذا الخصوص :

د. جلال معوض، الاسلام والتعددية في تركيا (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة ، سلسلة بحوث سياسية ٨١، يوليو ١٩٩٤)، ص ٦-٧.

Turkey 1991-1992 Almanac, PP.18-19.

٧- عقب وفاة " أتاتورك" تولى رئاسة تركيا "عصمت اينونو" في الفترة نوفمبر ١٩٣٨-مايو ١٩٥٠، وخلفه "جلال بيار" مايو ١٩٥٠-مايو ١٩٦٠، و"جمال جورسل" أكتوبر ١٩٦١-مارس ١٩٦٦، و"جودت صوناي" مارس ١٩٦٦-مارس ١٩٧٣، و "فخرى كورتورك" ابريل ١٩٧٣-ابريل ١٩٨٠، وظل المنصب شاغراً عقب انتهاء ولاية الأخير نتيجة عجز البرلمان عن انتخاب رئيس جديد حتى انقلاب سبتمبر ١٩٨٠ وتولى رئيس الأركان "كنعان افزين" مهام "رأس الدولة" حتى ديسمبر ١٩٨٢ واصبح رئيساً بموجب دستور ١٩٨٢ الذي وافق عليه الشعب في استفتاء عام وانتهت رئاسته في نوفمبر ١٩٨٩، وخلفه "تورجوت اوزال" نوفمبر ١٩٨٩-ابريل ١٩٩٣، و "سليمان دميريل" في الفترة مايو ١٩٩٣-مايو ٢٠٠٠، و "أحمد نجديت سيزر" المنتخب رئيساً في مايو ٢٠٠٠.

٨- TDN (November 23, 1990), Section A,P.2.

٩- الأهرام (القاهرة ، ١٧/٥/٢٠٠٠) ، ص ٥.

١٠- حوار مع الرئيس التركي سليمان دميريل ، أجراه : إبراهيم نافع وبعثة الأهرام في أنقرة، الأهرام (٢٠٠٠/٢/١٨) ، ص ٣ ، ص ٥.

١١- الأهرام (٥/٦/٢٠٠٠) ، ص ٤ ، و (١٧/٥/٢٠٠٠) ، ص ٥،

- ١٢- مالم ترد اشارة إلى مصادر اخرى، فإن الدراسة تعتمد بالأساس في هذا السياق على:
- د. محمد نور الدين، " الحركة الاسلامية في تركيا" بحث مقدم إلى مؤتمر "الحركات الاسلامية في آسيا"، نظمه مركز الدراسات الآسيوية بجامعة القاهرة (القاهرة: ٢٤- ٢٦ نوفمبر ١٩٩٦)، ص ١-٦٧.
- د. جلال معوض ، الاسلام والتعددية في تركيا ، مصدر سابق ، ص ٣-٥٣
- ١٣- ولد " أريكان " عام ١٩٢٦ في مدينة " سنوب " بشمال تركيا على البحر الأسود ، وكان زميل دراسة " لدميريل " في جامعة الشرق الأوسط التقنية METU " باستانبول " ، وعمل أستاذاً في الجامعة نفسها عام ١٩٦٥ بعد حصوله في الخمسينيات على درجة الدكتوراه في هندسة المحركات من إحدى الجامعات الألمانية لمزيد من التفاصيل عن الخلفية الاجتماعية والسياسية " لأريكان " ، أنظر :
- د. جلال معوض ، صنع القرار في تركيا والعلاقات العربية - التركية (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٨) ، ص ٨٦-٩٠
- Turkey 1991-1992 Almanac , P . 20 -١٤
- Ibid ., P.21. -١٥
- ١٦- تشكلت في ١٩٦٠/٨/١٨ محكمة العدل العليا من قضاة مدنيين وعسكريين لمحاكمة مسئولى الحزب "الديمقراطي "، وأصدرت المحكمة في ١٩٦١/٩/١٥ أحكاماً بالإعدام على "بيار " و " مندريس " و "فاتح رشدي زورلو " وزير الخارجية و " وحسن بولات قان " وزير المالية و (١١) آخرين من الحزب، وتم تخفيف حكم الإعدام الصادر ضد " بيار " إلى السجن مدى الحياة بسبب تقدمه في العمر ، وانطبق التخفيف نفسه على الآخرين ، بينما تم إعدام " زورلو " و " بولات قان " في ١٩٦١/٩/١٦ وإعدام " مندريس " في اليوم التالي . انظر في الخصوص :
- Turkey 1991-1992 Almanac , P.22
- Ibid ., PP . 22 -23 . -١٧
- Idid., PP.24-25 . -١٨
- ١٩- د. جلال معوض ، صنع القرار في تركيا مرجع سبق ذكره ، ص ٨٧ .
- Turkey 1991-1992 Almanac , PP. 25-27 . -٢٠
- Ibid ., P.24 , P.29 . -٢١
- Ibid., P 30 . -٢٢
- Ibid., P.31 -٢٣
- Ibid ., PP.118-119 . -٢٤
- ٢٥- د . جلال معوض ، صنع القرار في تركيا مرجع سبق ذكره، ص ٨٨ .
- ٢٦- لمزيد من التفاصيل عن أهم التطورات الداخلية في تركيا قبل انقلاب سبتمبر ١٩٨٠ ، وبخاصة فيما يتعلق بالعنف المتبادل بين اليسار واليمين ، أنظر :
- Turkey 1991-1992-Almanac , PP. 32-39 .
- Ibid.,P.34. -٢٧
- Ibid.,PP.39. -٢٨
- Ibid.,PP.39-45. -٢٩
- Ibid ., P.40;P.43. -٣٠

٣١- د. جلال معوض " السياسة التركية والوطن العربي في الثمانينيات " ، مجلة شؤون عربية (تونس : الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، العدد ٦٢ ، يونيو ١٩٩٠) ، ص ١٤٤-١٤٥ .

٣٢- د. جلال معوض ، " الاسلام والعنف السياسي في تركيا " ، في : د . نيفين مسعد (محرر) ، ظاهرة العنف السياسي من منظور مقارن (القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة ، ١٩٩٥ ، ص ١٦٠ .

٣٣- تشمل المصادر الأساسية في هذا الخصوص :

د. جلال معوض ، الاسلام والتعددية في تركيا ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٥-٣٣ ، ص ٤٣-٤٧ - وللباحث نفسه ، صنع القرار في تركيا ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٥-٣٠ ، ص ٣٠٩ ، ص ٣١١ .

٣٤- تعد النقشبندية من أقدم الطرق الدينية في تركيا ذات الجذور الممتدة إلى العهد العثماني ، و مازالت محافظة على وجودها ودورها " الاجتماعي والسياسي " بالرغم من حظرها وغيرها من الطرق منذ عام ١٩٢٥ . أسس هذه الطريقة الشيخ " محمد بهاء الدين النقشبندی " الذي عاش في بخارة بين عامي ١٣١٨ و ١٣٨٩ م ، ثم حمل طريقته إلى الأناضول الشيخ " عبد الله السماوي " في أواخر القرن الخامس عشر الميلادي ، ولها الآن فروع في كل أنحاء تركيا ويقدر عدد الممتنمين إليها بمليونين شخص. وقد شارك زعماء الطريقة في حرب التحرير الوطنية بقيادة " أتاتورك " في الفترة ١٩١٩-١٩٢٣ ، ولكن الأخير انقلب عليهم وغيرهم من الطرق الدينية وحظر كل نشاطاتهم . شارك النقشبنديون في معظم الانتفاضات الاحتجاجية على سياسة " أتاتورك " العلمانية ، ومن أبرزها انتفاضة الشيخ " سعيد النورسي " سنة ١٩٢٤ خصوصاً وأن لطريقتهم انتشار واسع بين الأكراد السنة وانتفاضة عام ١٩٣٠ في " منمن " قرب أزمير بقيادة الشيخ " محمد أسد " ، وثلاث انتفاضات عام ١٩٣٥ . ومع إقرار التعددية الحزبية عام ١٩٤٥ ، عاودت الطريقة نشاطها وعملت على تعزيز حضورها في أوساط الأساتذة الجامعيين وموظفي الدولة وأصحاب المهن ، واختلفت مواقفها السياسية بحسب تعدد " الدركاهات " (مفردتها دركاه أو تكية وهي مركز يترأسه شيخ أو خليفة يتحلق حوله مجموعة من الطلاب ممن يمكنهم أن يصبحوا شيوخاً ليؤسس الواحد منهم دركاه جديدة بعد نيل الإجازة الخاصة بذلك) ، ولكنها دعمت بصورة كبيرة حزب " النظام الوطني " ثم حزب " السلامة الوطني " بقيادة " أريكان " الذي كان بدوره نقشبندياً . وأدى انقلاب ١٩٨٠ إلى تشرذم النقشبنديين ، حيث ذهب معظمهم ولا سيما دركاه " ايرينكوي " في " استانبول " إلى حزب " الوطن الأم " عند تأسيسه عام ١٩٨٣ ، بينما أيد البعض الآخر ولا سيما دركاه " اسكندر باشا " في المدينة نفسها حزب " الرفاه " حتى مطلع التسعينيات عندما اختلف شيخها الجديد " أسد جوشان " مع " أريكان " ، كما أن التيار النقشبندی المؤيد " للوطن الأم " أبعد تدريجياً عنه منذ تولي الجناح الليبرالي بقيادة " مسعود يلماز " رئاسة الحزب، وتتوزع ولاءات الطريقة بين أحزاب يمينية وبين " الفضيلة " ومن قبله " الرفاه ". انظر في هذا الخصوص :

د. محمد نور الدين ، الحركة الإسلامية في تركيا ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٨-٢٠ .

٣٥- المصدر السابق ، ص ١٢ .

٣٦- الباحث المذكور هو :

Ayse Sarioglu ، " Radical Islam Still a Thorn in Secular Turkey " ، TDN (Ankara, November 23 , 1989) , P.3.

ولمزيد من التفاصيل عن تأثيرات الطرق الدينية في تركيا ، انظر :

د. جلال معوض ، الإسلام والتعددية في تركيا ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٧-٥١ .

د . محمد نور الدين ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٥-٢٥ .

٣٧- المصادر الأساسية في هذا الخصوص هي :

د. جلال معوض ، الإسلام والتعددية في تركيا ، ص ٣٣-٤٣ . وللباحث نفسه ، صنع القرار في تركيا ... ، ص ٣٣-٤٣ ، ص

٥٤ - ٧٩ ، ص ٨٦ - ٩١ ، ص ٣٠٩-٣١١ .

د. محمد نور الدين ، الحركة الإسلامية في تركيا ، ص ٢٦-٣٥ ، ص ٤١ - ٤٦ ، ص ٥٣-٥٥ .

٣٨- استهدفت المؤسسة العسكرية التركية إبان صراعها مع " اربكان " من تطوير العلاقات مع اسرائيل تأكيد " الطابع العلماني الغربي " للدولة التركية وفرض ذلك " كأمر واقع " يصعب على " الرفاه " أو غيره تغييره أو تحديه . وكان من مؤشرات هذا التطور : تدعيم اتفاق فبراير ١٩٩٦ باتفاق ثان في ١٩٩٦/١٢/١ بشأن المشروع نفسه وتنظيم تدريبات ومناورات مشتركة ، وباتفاق رابع في ١٩٩٦/٨/٢٨ بشأن مشروع تحديث إسرائيل (٥٤) طائر " فانتوم " تركية ، وباتفاق ثالث في ١٩٩٧/٤/٨ بشأن خطة " تقدير مخاطر إيران وسوريا على البلدين " وتوقيع اتفاقات أخرى عدة بشأن مشروعات التصنيع العسكري والتعاون الاقتصادي والتجاري ، وتعدد الزيارات المتبادلة الرفيعة المستوى بين مسئولى البلدين وبخاصة من العسكريين ... انظر في هذا الخصوص :

د . جلال معوض ، صنع القرار في تركيا ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٤٧-٢٤٨ .

٣٩- كان " اربكان " قبل وصوله إلى السلطة قد تعهد بإنهاء مهمة قوات " المطرقة " الغربية والمخصصة منذ يوليو ١٩٩١ في إطار عملية " توفير الراحة " لحماية أكراد العراق ومراقبة منطقة "الحظر الجوي" في شماله باستخدام القواعد التركية وخاصة " انجيرليك". بيد أن البرلمان التركي وافق في أغسطس ١٩٩٦ على مد فترة عمل هذه القوات لمدة ستة أشهر أخرى . وحلت محل هذه القوات ابتداء من ١٩٩٦/١٢/٣١ " قوة مراقبة غربية " تسمى " بالمراقبة الشمالية " وتقتصر على قيام الطائرات الأمريكية والبريطانية انطلاقاً من " انجيرليك " بمهمة مراقبة شمال العراق ، مع ملاحظة أن القوات البرية "الحليفة " في نطاق العملية السابقة أعيد تجميعها ونقلها من " زاخو " بشمال العراق إلى داخل الحدود التركية في " سيلوبى " بعد نشوب القتال بين قوات " طالباني " و " بارزاني " في سبتمبر - أكتوبر ١٩٩٦ . انظر في هذا الخصوص :

المصدر السابق ، ص ٧١ ، ص ١٧١

٤٠- طه المجدوب ، " تركيا وحلم الانضمام إلى المجموعة الأوروبية (١) ، مسار المشاركة مع أوروبا والعقبات القديمة والمعاصرة " ، الأهرام (٢٠٠٠/٤/٩) ، ص ٦ .

٤١- لمزيد من التفاصيل عن هذه المجموعة ، انظر :

د. جلال معوض ، " العلاقات الاقتصادية بين مصر وتركيا " ، في : د . نازلى معوض أحمد (محرره) علاقات مصر مع دول الجوار الجغرافى فى التسعينيات (القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة ، ١٩٩٩) ، ص ٥١٨-٥٢٥ .

٤٢- فى ضوء إدراك تركيا أن تنفيذ حكم إعدام " اوجلان " سيؤثر سلباً على فرصها فى الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي الذى يمنع عقوبة الإعدام ، قرر البرلمان التركى فى ٢٣/٢/٢٠٠٠ تأجيل اتخاذ قراره النهائى بشأن التصديق على الحكم انتظاراً لقرار المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان التى تنظر فى قضية "أوجلان". ولاعتبارات متعددة، يُعد هذا القرار بمثابة "توطئة لإلغاء" هذا الحكم. لمزيد من التفاصيل ، أنظر :

د. جلال معوض ، "تركيا والعملة" ، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوى السادس للدراسات الآسيوية "آسيا والعملة"، مركز الدراسات الآسيوية بجامعة القاهرة، القاهرة : يناير ٢٠٠١ ، ص ٣٩ - ٤١

٤٣- المصدر نفسه ، ص ٥١ . وأنظر أيضاً: الأهرام (٢٠٠٠/٣/١٧)، ص ٦ ؛ و (٢٠٠٠/٧/٦) ، ص ٤

٤٤- مقابلة مع وزير الداخلية التركى "سعد الدين طنطان" ، أجراها : مجدى الحسينى ، الأهرام (٢٠٠٠/٥/٢٧)، ص ٧

٤٥- د.جلال معوض ، "تركيا والعرب ١٩٩٩"، فى : تقرير حال الأمة ١٩٩٩ (بيروت :المؤتمر القومى العربى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٠)، ص ١-٢

٤٦- الأهرام (٢٠٠٠/٥/١٣)، ص ٢ ؛ و (٢٠٠٠/٥/١٧)، ص ٥

٤٧- حوار مع "عبدالله جول" ، أجراه : سيد عبد المجيد ، الأهرام (٢٠٠٠/٦/٢٣)، ص ٦

٤٨- المصدر السابق، نفس الصفحة.

- ٤٩- "تركيا تبحث عن نفسها" ، حوارات أجراها : إبراهيم نافع وبعثة الأهرام فى أنقرة، الأهرام (٢٠/٢/٢٠٠٠)، ص٥٠
- ٥٠- طه المجدوب ، "تركيا وحلم الانضمام إلى المجموعة الأوروبية (١) ...، مصدر سابق ، ص٦٠
- ٥١- د. جلال معوض ، دور تركيا الإقليمي فى الشرق الأوسط (القاهرة : المركز العربى لبحوث التنمية والمستقبل، ٢٠٠٠)، ص ٢٨-٣٠
- ٥٢- د. جلال معوض ، "تركيا والعولمة" ، مصدر سابق ، ص ٩-١٢
- ٥٣- المصدر السابق، ص ١٢ - ١٧
- ٥٤- المصدر السابق ، ص ٤٦ - ٤٩
- ٥٥- لمزيد من التفاصيل عن "الجماعات الإسلامية المتشددة " القائمة بأعمال العنف فى تركيا ولاسيما منذ مطلع التسعينيات ، أنظر:
- د. جلال معوض ، " الإسلام والعنف السياسى فى تركيا" ، مصدر سبق ذكره، ص ١٦٧-١٩١ .
- د. محمد نور الدين ، "الحركة الإسلامية فى تركيا"، مصدر سبق ذكره، ص ٥٦ - ٦٠.